وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص المحاسبة المالية

بعنوان :

أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك التجارية

دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017

من إعداد المترشح : سايب عبد الله

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2020/12/10

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/ مايو عبد الله	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/ بكاري بلخير	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د/ بوعلاق مبارك	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	ممتحنا
أ.د/ عجيلة محمد	أستاذ	جامعة غرداية	ممتحنا
د/ زبيري عز الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
د/ عوادي مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية : 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص المحاسبة المالية

بعنوان :

أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك التجارية

دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017

من إعداد المترشح : سايب عبد الله

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2020/12/11

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/ مايو عبد الله	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/ بكاري بلخير	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د/ بوعلاق مبارك	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	ممتحنا
أ.د/ عجيلة محمد	أستاذ	جامعة غرداية	ممتحنا
د/ زبيري عز الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
د/ عوادي مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية : 2021/2020

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل وأهدي ثمرته إلى:

من تحت قدمها تكمن الجنة، إلى أمي الحنونة حفظها الله.

من كان لي حافزا للعلم والمثابرة أبي الغالي حفظه الله.

جميع إخوتي وأخواتي وعائلاتهم الذين وقفوا إلى جانبي في السراء والضراء.

كافة أساتذتي وأستاذاتي في جامعة ورقلة على جهودهم القيمة في خدمة البحث العلمي.

جميع الزملاء "تخصص المحاسبة المالية"، وإلى كل من دأب ولايزال في سبيل تحصيل العلم.

سايب عبد الله

الشكر والعرفان

أشكر الله وأحمده الذي وفقني في إتمام هذا العمل، وبعد:

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور بكاري بلخير على قبوله الإشراف على الأطروحة، وعلى دعمه المتواصل لي.

كما أشكر كل الأساتذة الأفاضل بجامعة قاصدي مرباح ورقلة على مساعدتهم لي بكل النصائح والتوجيهات.

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام لأعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا تقييم هذا العمل.

سايب عبد الله

ملخص الدراسة

أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك التجارية

- دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)-

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك، من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها. وشملت الدراسة تسعة (09) بنوك جزائرية خلال الفترة (2010 – 2017)، ولاختبار فرضيات الدراسة تم تحليل البيانات باستخدام نماذج (Panel Dat) واستخدام المتوسطات الحسابية واختبار (T) للعينتين المرتبطتين.

وقد وجدت الدراسة أن هناك قيم موجبة عالية على عوائد البنوك وذلك بعد تطبيق نموذج القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية مقارنة بالعوائد عند حذف أرباح أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

الكلمات المفتاح: محاسبة الأدوات المالية؛ نظام محاسبي مالي؛ عوائد السهم؛ قيمة عادلة.

The effect of the applying accounting for financial instruments under SCF on banks' return: An analytical study at sample of commercial banks in Algeria (2010-2017)

Abstract:

This study aims to identify the effect of the applying accounting for financial instruments under SCF on banks' return, through the analysis of the theoretical sides related to the applying and the scientific basis upon which the Accounting treatments related to it.

The study included 9 banks operating in Algeria during the period from 2010 to 2017, To test the hypothesis of the study data were analyzed using models Panel Data (The bivariate, Multivariate), mathematical averages and Paired samples t.test.

This study finds that there is a positive and high value of banks' return when implementing the fair values in evaluating the financial instruments, compared to when income is calculated without adding holding gains and losses.

Keywords: Accounting for financial instruments; Financial accounting system; earning per share, Fair value.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	II
الشكر والعرفان	III
ملخص الدراسة	V
قائمة المحتويات	VIII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	X V
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري لمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري	2
المبحث الأول : ماهية القياس والإفصاح في القطاع البنكي الجزائري.	3
المبحث الثاني: ماهية محاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري.	22
الفصل الثاني : الدراسة التحليلية للدراسات السابقة	50
المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة	51
المبحث الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة.	77
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك التجارية	85
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	86
المبحث الثاني : النتائج ومناقشتها	94
الخـاتمة	149
قائمـة المصادر والمراجع	156
الملاحـق	169
الفهرس	203

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تعريف أصناف الأصول المالية حسب المعيار (IAS 39)	30
2-1	تصنيف الأصول المالية في البنوك الجزائرية	39
3-1	قياس الأصول المالية.	41
4-1	مقارنة مصطلحات محاسبة الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.	43
5-1	مدى توافق النظام المحاسبي المالي في قطاع البنوك مع معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 07)	46
1-2	أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	76
1-3	عينة الدراسة وطريقة الحصول على المعلومات االضرورية للتحليل	86
2-3	المتغيرات، المؤشرات ومصادر البيانات	91
3-3	الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2010- 2017)	94
4-3	الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2010- 2017)	95
5-3	الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2010- 2017)	96
6-3	الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2010- 2017)	97
7-3	الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2010- 2017)	98
8-3	الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (2010- 2017)	99
9-3	الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك الخليج خلال الفترة (2010- 2017)	100

10–3	الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك بي.ن. بي باريباس خلال الفترة (2010– 2017)	101
11–3	الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك سوسيتي جينيرال خلال الفترة (2010– 2017)	102
12–3	الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنوك العينة خلال الفترة (2010– 2017)	103
13–3	تحديد النتيجة الصافية عند تقييم الأدوات المالية بالتكلفة التاريخية	103
14–3	عوائد بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2010– 2017)	106
15–3	عوائد البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2010– 2017)	107
16–3	عوائد بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2010– 2017)	108
17–3	عوائد القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2010– 2017)	110
18–3	عوائد بنك التنمية المحلية خلال الفترة (2010– 2017)	111
19–3	عوائد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (2010– 2017)	112
20–3	عوائد بنك الخليج خلال الفترة (2010– 2017)	113
21–3	عوائد بنك بي ان بي باريباس خلال الفترة (2010– 2017)	115
22–3	عوائد سوسيتي جينيرال خلال الفترة (2010– 2017)	116
23–3	ملخص نتائج الإختبارات Cointegration Test و Wald test و Hausman Test و معاملات النموذج Regression Models	118
24–3	ملخص نتائج الإختبارات Cointegration Test و Wald test و Hausman Test و معاملات النموذج Regression Models	119
25–3	ملخص نتائج الإختبارات Cointegration Test و Wald test و Hausman Test و معاملات النموذج Regression Models	121
26–3	إختبارات جذر الوحدة Unit root test	124
27–3	تقدير النموذج الإحصائي بإستخدام مؤشر العائد على الملكية ROE	125
28–3	تقدير النموذج الإحصائي بإستخدام مؤشر العائد على الأصول ROA	126
29–3	تقدير النموذج الإحصائي بإستخدام مؤشر العائد على السهم EPS	129
30–3	العائد على الحقوق الملكية في البنوك الجزائرية وفق القيمة العادلة والتكلفة التاريخية	132
31–3	المتوسطات الحسابية لمعدل العائد على الأصول في كل بنك	135

32–3	اختبار التوزيع الطبيعي للعائد على الأصول	135
33–3	اختبار T TEST لعينتين مرتبطتين الخاص بالعائد على حقوق الملكية	136
34–3	مقارنة العائد على الأصول وفق طريقتي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية	138
35–3	المتوسطات الحسابية لمعدل العائد على الأصول في كل بنك	139
36–3	اختبار التوزيع الطبيعي للعائد على الأصول	140
37–3	اختبار T TEST لعينتين مرتبطتين الخاص بالعائد على الأصول	140
38–3	مقارنة العائد على حقوق الملكية وفق طريقتي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية	141
39–3	المتوسطات الحسابية لمعدل تأثر عائد السهم في كل بنك	144
40–3	اختبار التوزيع الطبيعي لعائد السهم	144
41–3	اختبار T TEST لعينتين مرتبطتين لعائد السهم	145

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	تصنيف الأصول المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)	30
2-1	القياس الأولي للأصول المالية	32
3-1	القياس اللاحق للأصول المالية	33
4-1	توضيح لتعريف الأدوات المالية	36
1-3	إقتراح عوامل الدراسة	89
2-3	عوائد بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2010-2017)	107
3-3	عوائد البنك الوطني الخارجي خلال الفترة (2010-2017)	108
4-3	عوائد بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2010-2017)	109
5-3	عوائد القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2010-2017)	111
6-3	عوائد بنك التنمية المحلية خلال الفترة (2010-2017)	112
7-3	عوائد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (2010-2017)	113
8-3	عوائد بنك الخليج خلال الفترة (2010-2017) عوائد بنك الخليج خلال الفترة (2010-2017)	114
9-3	عوائد بنك بي ان بي باريباس خلال الفترة (2010-2017)	116
10-3	عوائد سوسيتي جينيرال خلال الفترة (2010-2017)	117
11-3	السلاسل الزمنية بيانياً	123
12-3	التمثيل البياني لسلاسل البواقي باستخدام مؤشر العائد على الأصول	128
13-3	التمثيل البياني لسلاسل البواقي باستخدام مؤشر العائد على السهم	131

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الإختصار	المعنى
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
SCF	النظام المحاسبي المالي
GPAFFT	الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة
GPAFDV	الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية المتاحة للبيع
GPAAF	الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية الأخرى
GPAF	الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية
RNJV	النتيجة الصافية عند تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة
RNCH	النتيجة الصافية عند تقييم الأدوات المالية وفق التكلفة التاريخية
EPSW	عائد السهم عند تقييم الأدوات المالية وفق القيمة العادلة
EPSWO	عائد السهم عند تقييم الأدوات المالية وفق االتكلفة التاريخية
ROE	العائد على حقوق الملكية
ROA	العائد على الأصول
EPS	العائد على السهم

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	مكونات القوائم المالية السنوية البنكية	*169*
2	مكونات القوائم المحاسبية المرحلية	*175*
3	التفضيل النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على الملكية ROE	*192*
4	التفضيل النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على الأصول ROA	*193*
5	التفضيل النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على السهم EPS	*194*
6	التقدير النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE	*195*
7	التقدير النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على الأصول ROA	*197*
8	التقدير النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على السهم EPS	*199*
9	حسابات حقوق الملكية في عينة الدراسة	*201*
10	قيم متغيرات الدراسة القياسية	*203*
11	ديون عينة الدراسة	*205*
12	أرباح وخسائر العينة من تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي	*206*

مقدمة

1. طرح اشكالية الدراسة:

في الآونة الأخيرة ظهرت العديد من حالات الإفلاس للشركات والبنوك، وبالتالي حقق المستثمرين عبر العالم خسائر كبيرة، أدت بهم إلى انتقاد نظرية المحاسبة وتوجيه الاتهام لها، وخاصة فيما يتعلق ببعض المعالجات المحاسبية، وقد احتل موضوع محاسبة الأدوات المالية حيزا كبيرا من هذه الانتقادات.

وبالتالي زاد اهتمام المفكرين والباحثين بهذا الموضوع. كما اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية كثيرا بموضوع محاسبة الأدوات المالية، وحاول حل العديد من الإشكالات المطروحة، حيث أصدر أربع معايير كاملة تعالج موضوع الأدوات المالية (IFRS 09, IFRS O7, IAS 39, IAS 32).

وتعد الجزائر احدى الدول التي قامت بإصلاحات محاسبية تطبق فيها جزء من معايير المحاسبة الدولية، من خلال القانون 07 / 11 المؤرخ في 25 نوفمبر من سنة 2007، كما تعتبر البنوك أحد أهم القطاعات الملزمة بتطبيق القانون، وهو مايطرح العديد من التحديات والفرص التي قد تواجه هذا القطاع، ومن هنا برزت مشكلة الدراسة والتي تتلخص وبشكل أساسي في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك التجارية محل الدراسة في الجزائر؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ هل توجد علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعوائد خلال الفترة **2010 – 2017**؟
- ✓ هل يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة في محاسبة الأدوات المالية على عوائد البنوك اافي الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

للدراسة فرضيتين رئيسيتين تنبثق منها عدة فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج وعوائد البنوك في عينة الدراسة.

وتنقسم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ توجد علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعائد على حقوق الملكية في عينة الدراسة.
- ✓ توجد علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعائد على الأصول في عينة الدراسة.
- ✓ توجد علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعائد على السهم في عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية : يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي في محاسبة الأدوات المالية على عوائد البنوك التجارية لعينة الدراسة.

وتنقسم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية :

- ✓ يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي في محاسبة الأدوات المالية على العائد على حقوق الملكية في عينة الدراسة.
- ✓ يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي في محاسبة الأدوات المالية على العائد على الأصول في عينة الدراسة.
- ✓ يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي في محاسبة الأدوات المالية على العائد على السهم في عينة الدراسة.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والمتمثلة في معرفة **أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك التجارية في الجزائر** واختبار الفرضيات المتبناة، بالإضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على نموذج القيمة العادلة وتحديات تطبيقه في الجزائر.
- الوقوف على متطلبات عرض الأدوات المالية والإفصاح عنها وتصنيفها وكيفية الاعتراف بها وقياسها في البنوك التجارية الجزائرية.
- تحديد مستوى عوائد البنوك التجارية في الجزائر.

4. أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية بالغة في العصر الحديث، فهي تعالج موضوع يتميز بالتعقيد وكثرة التحديث والمتمثل في القيمة العادلة والأدوات المالية وعلاقتها بالآداء المالي والعوائد، فمستخدمي القوائم المالية يهتمون كثيرا بهذا الموضوع، لأنهم يحتاجون إلى معلومات تتميز بالموثوقية والملائمة، وبالتالي هم دائما يطالبون بتحسين الممارسات المحاسبية، لذا جاءت هذه الدراسة لتوضح العلاقة بين تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي وعوائد البنوك التجارية في الجزائر.

5. مبررات اختيار الموضوع:

اختيار هذا الموضوع كان لعدة اعتبارات منها:

- الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع تتعلق بالنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؛
- الموضوع يدخل ضمن التخصص المتمثل في المحاسبة المالية؛

- الأهمية التي يكتسيها الموضوع حيث يعتبر من أهم المواضيع الحديثة، وهذا يظهر في التحول التدريجي لمعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي؛
- محاولة إثراء الدراسة حول الموضوع بعد تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر لمفهوم القيمة العادلة، الأمر الذي يدعونا إلى دراسة واقع ومشاكل تطبيق هذا المفهوم في البيئة المحاسبية الجزائرية.
- قلة الدراسات حول القيمة العادلة للأدوات المالية على مستوى قطاع البنوك.

6. حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- طبقت الدراسة على القوائم المالية للبنوك في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2017.
- اقتصرت عينة الدراسة على تسعة (09) بنوك وهي (بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفي، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الخليج، بنك بي ن بي باريباس، بنك سوسيتي جينيرال).

7. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، والتمكن منه أحاول استخدام أحد المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية، وعليه اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر توافقا مع أهداف الدراسة الميدانية وإجراءاتها، ويقوم هذا المنهج على دراسة الضاهرة كما توجد في الواقع، ويسهم في وصفها وصفا دقيقا يوضح خصائصها عن طريق جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها.

8. هيكل البحث:

من أجل تحقيق اهداف الدراسة و معالجة اشكاليتها وإختبار فرضياتها، تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول :

الفصل الأول : الإطار النظري لمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري

يعرض هذا الفصل الإطار النظري لمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري، وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول يعالج موضوع القياس والإفصاح في القطاع البنكي الجزائري والذي تم سرد فيه مفاهيم متعلقة بالقياس والإفصاح ومنهج القيمة العادلة، أما المبحث الثاني فهو يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري والذي تم سرد فيه اهم المفاهيم المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية مع محاولة الإسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية التي خصصت أربع معايير كاملة تتعلق بمحاسبة الأدوات المالية.

الفصل الثاني : الدراسة التحليلية للدراسات السابقة

خصص الفصل الثاني لعرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يحتوي المبحث الأول على عرض للأبحاث والدراسات السابقة المرتبطة ارتباطا مباشرا بأحد متغيرات الدراسة وكذا تحليلها ومقارنتها بالدراسة الحالية من خلال إظهار أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وهذا في المبحث الثاني.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك

هذا الفصل يحتوي على مبحثين، المبحث الأول جاء بعنوان الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، وتم عرض فيه مجتمع وعينة الدراسة بالإظافة الى النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني فكان بعنوان النتائج ومناقشتها وتم عرض فيه الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وعوائد البنوك، بالإظافة إلى نتائج الدراسة القياسية ومن ثم تحليل هذه النتائج والإجابة على الفرضيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري

تمهيد

إن الأزمة المالية الأخيرة أعادت الجدل حول الممارسة المحاسبية الخاصة بمحاسبة الأدوات المالية على مستوى العالم، خاصة في قطاع البنوك الذي يعتبر من أهم القطاعات الحساسة لنوعية المعلوات المالية، حيث تلعب المعلومة المالية فيه دورا كبير في اتخاذ القرارات، فهو قطاع منظم ودقيق جدا.

وقد وجه العديد من الباحثين انتقادات كبيرة لبعض أساليب القياس والإفصاح المحاسبي في البنوك، فمع انهيار الأسواق العالمية سنة 2008 تأثرت ميزانيات أغلب البنوك، مما جعل هيئات معايير المحاسبة في حرج كبير لأن صناعة المحاسبة لم تستطع التنبؤ بهذه المخاطر، أو على الأقل التخفيف من حدة آثارها، وبالتالي حاول مجلس معايير المحاسبة الدولي ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، إيجاد حلول واقتراحات تخفف من آثار أي أزمات أوتقلبات مستقبلا على حسابات الشركات.

وبدورها البنوك في الجزائر عرفت تطبيق معايير المحاسبة الدولية سنة 2010 من خلال القانون رقم 11/07 المنبثق إلى حد كبير من هذه المعايير، ولكن حسب رأي الباحث رغم الجدل الكبير الحاصل الذي صاحب تطبيق المعايير على قطاع البنوك في مختلف دول العالم، إلا أن واقع القطاع البنكي الجزائري كان مخالفا تماما لذلك، وبالتالي لم يحظى هذا القطاع بالاهتمام الكافي سواءا أكاديميا أو مهنيا، فهناك العديد من الأسئلة والإشكالات العالقة والمتراكمة التي يمكن طرحها، مثل المواضيع المتعلقة بالقيمة العادلة في هذا القطاع، وتصنيف وإعادة تصنيف الأدوات المالية والإفصاح عنها، والمعايير الدولية الحديثة التي صدرت بعد تاريخ اصدار النظام المحاسبي المالي، فلو لم تكن هناك مشاكل وانتقادات لما تم اصدار معايير جديدة.

ومن هنا قمنا باختيار هذا الفصل والمعنون بالإطار النظري لمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري والذي قسم إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول : ماهية القياس والإفصاح في القطاع البنكي الجزائري؛

المبحث الثاني : ماهية محاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري.

المبحث الأول: ماهية القياس والإفصاح في القطاع البنكي الجزائري

يتكون هذا المبحث من جزئيين رئيسيين الأول يتعلق بموضوع القياس المحاسبي والثاني بموضوع الإفصاح المحاسبي، لأهميتهما البالغة في هذا القطاع.

المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي في القطاع البنكي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم القياس المحاسبي في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فسنحاول فيه توضيح ماهية القياس المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري.

الفرع الأول: مفهوم القياس المحاسبي: توجد العديد من التعاريف على المستوى الدولي للقياس المحاسبي ومنها:

التعريف الأول [1]: هو تعيين أرقام للظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية في ضوء ملاحظة الماضي والحاضر وطبقا لقواعد معينة.

التعريف الثاني [2]: هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية".

التعريف الثالث [3]: هو تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالمؤسسة على أن يشمل القياس عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث.

التعريف الرابع [4]: هو تحديد القيم العددية للأشياء أو الأحداث الخاصة بالمؤسسة، وإن هذه القيم تحدد بطريقة تجعلها ملائمة للمجتمع مثل مجموع قيمة الأصول أو التجزئة حسب مايتطلبه الظرف.

---

1 – بالرقي تيجاني، **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد (08)، 2008، ص73.

2 – خالد الجعارات ومحمود الطبري، **مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، لعدد (34)، 2013 م، ص 236.

3– رولا كاسر لايقه، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007.ص 41.

4 – Hendriksen , Eldon , &Van , Berda , **Accounting Theory,**5th Edition, Richard D. Irwin , Inc , USA , , 1990, p 10.

ويرى البعض من الباحثين والاقتصاديين أن القياس المحاسبي هو من أهم مسببات الأزمة العالمية لسنة 2008، فالقياس المحاسبي من أهم المواضيع المعقدة في العالم، وبالتالي يعتبر القياس الجزء الأكبر والأهم في عمل المحاسب باعتباره الأساس الذي يفسر الأحداث والظواهر التي تحيط بالمؤسسة ومحاولة ترجمتها إلى قيم صادقة وحقيقية تمثل المؤسسة.

ويوجد لدى الفكر المحاسبي مدخلين أساسيين للقياس المحاسبي، المدخل الأول هو التكلفة التاريخية التي تعرف على أنها "النقد المدفوع أو ما يعادله والذي بموجبه تسجل الأصول بتاريخ اقتنائها في الحسابات وضمن النشاط العادي للمؤسسة"[1]، بمعنى " السعر المدفوع مقابل الحصول على أصل ما مضافا له المصاريف اللازمة لبداية الأصل في الإنتاج"[2].

أما المدخل الثاني هو القيمة العادلة والتي ظهرت أول مرة كبديل للتكلفة التاريخية من قبل هيئة معايير المحاسبية المالية الأمريكية (FASB) التي أصدرت المعيار الأمريكي رقم (FAS 157) بعنوان قياس القيمة العادلة وتم عرضه على هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث تم تعريف القيمة العادلة وبافتراض الأسواق عادلة السعر والقياس بأنها "السعر الممكن استلامه عند بيع أصل أو عند تسوية التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس"[3].

كما عرفت القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية أول مرة بأنها المبلغ الذي بموجبه يمكن مبادلة أصل أو تسديد إلتزام بين طرفين يتوافر لكل منهما الرغبة في التبادل والقدرة على إتمام الالتزام على بينة من الحقائق وبإرادة حرة[4].

---

[1]- بكاي أحمد وآخرون، **القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات -اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، المنظم بتاريخ 24 و25 نوفمبر 2014، ص ص 401 414.

2 - Hendriksen , Eldon , &Van , Berda , **Accounting Theory**,5th Edition, Richard D. Irwin , Inc , USA , , 1990, p 491.

[3] – شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الثاني، الشركة الجزائرية، بودواو-الجزائر، 2009.ص 324.

[4] – بورويسة سعاد، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص 90.

ليتم تعديل هذا التعريف وتغييره في المعيار (IFRS 13) ليصبح » السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس"[1]، وهو ذات التعريف الوارد في المعايير المحاسبية الأمريكية.

وللتكلفة التاريخية والقيمة العادلة مزايا وعيوب فمن مزايا مبدأ التكلفة التاريخية أنها وجدت في وقت كانت تمثل فيه التزامات المؤسسة العنصر الأهم بالنسبة للأطراف الخارجية وبانتقال تلك الأهمية إلى الربح تطلب ضرورة وجود معلومات آنية ومستقبلية أكثر منها معلومات تاريخية والتي لا تساعد في اتخاذ القرار.

ومن مميزات التكلفة التاريخية أيضا أنها تعكس وقوع حدث اقتصادي حقيقي فهي قائمة على أساس الإثبات المادي للواقعة الاقتصادية في التسجيل المحاسبي، فالمصدر الرئيس للتكلفة التاريخية هو مقدار النقدية التي تمت بها العملية التبادلية كما أنها تتماشى مع المبادئ المحاسبية ويمكن القول أن التكلفة التاريخية تمثل القياس الأكثر موضوعية والأكثر مصداقية من الطرق البديلة لها وتسمح أيضا بتفادي تعارض المصالح[2]. فالتكلفة التاريخية تطبيق للمدخل العملي في مجال المحاسبة والذي يرى بأن المعلومات المحاسبية لا تمثل حقائق اقتصادية إلا إذا تم قياسها وفق مبادئ المحاسبة المقبولة عموما[3].

من إيجابياتها أيضا تماثل بنود القوائم المالية من حيث أسس قياسها وعدم تغير قيمها مع الوقت، مما يضفي عليها درجة كبيرة من الموضوعية والثقة، فيمكن التحقق منها عند التدقيق عن طريق أدلة الإثبات المتمثلة في السندات[4].

---

[1] - International Accounting Standards Board, **Fair Value Measurement IFRS 13,** Consulter le : 10/07/2018, Disponible sur le lien : https://www.ifrs.org/-/media/feature/supporting-implementation/ifrs-13/education-ifrs-13-eng.pdf

[2]–J.F.Casta **, La comptabilité en « juste valeur » permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise ?, in : La revue d'économie financière** , Consulter le : 10/07/2018, Disponible sur le lien : https://www.researchgate.net/publication/5089166_La_comptabilite_en_juste_valeur_permet-elle_une_meilleure_representation_de_l'entreprise

[3]– إبراهيم خليل حيدر السعدي –**مقال بعنوان "مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم و أثرها على استبدال الأصول** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية – العدد(21) – 2009 م – ص 15

[4] – أنظر إلى :

[2]- Alfred Stettler, Reda Cherbi, **les cadres conceptuels comptables et les méthodes d'évaluation**, Consulter le : 08/08/2017, Disponible sur le lien : http://www.hec.unil.ch/urccf/recherche/publications/cadre_conceptuel.pdf

أما سلبيات التكلفة التاريخية فهي عديدة منها أن مبدأ التكلفة التاريخية يقوم على فرضية ثبات الأسعار، هذه الفرضية التي لم يعد قبولها ممكناً وغير منطقي في البيئة الاقتصادية الحديثة التي أصبحت تضم العديد من المتغيرات ذات التأثير على الأسعار كالتضخم وأسعار الصرف والانخفاض في وحدة النقد بفعل الزمن.

كما أن الاستمرار على مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل الأحداث الاقتصادية يعني الاستمرار في عرض عناصر القوائم المالية بقيم ذات تواريخ مختلفة نظراً للتباعد الزمني في تواريخ المعاملات، وبالتالي الجمع بين قيم وتكاليف وإيرادات أنفقت أو حصلت في تواريخ مختلفة، مما يحرف في شفافية ومصداقية القوائم المالية ووضعية مركزها المالي والربحي السنوي المحقق.

إن مبدأ التكلفة التاريخية لا يهتم بالانخفاض الحاصل للأصول والموارد الاقتصادية للمؤسسة والذي لا يتم إثباته محاسبياً بتخفيضه من الربح المحقق (بزيادة المخصصات أو إثبات التدني)، وبالتالي يتآكل الرأسمال الاقتصادي للمؤسسة نتيجة عدم تعويض تلك الخسارة من جهة، ومن جهة أخرى تظهر أرباح صورية للمؤسسة يتم بها تضليل كل من أصحاب الملكية في شكل توزيعات أرباح التي تعبر عن توزيع جزء من رأس مال الشركة وتضليل المستثمرين بالاعتراف بأرباح غير حقيقية، بالإضافة إلى تحمل المؤسسة خسائر ضريبية نتيجة الاعتراف بتلك الأرباح.

ويوضح مجمع المحاسبين لإنجلترا وويلز في إحدى توصياته: "إن البيانات المعدة على أساس التكلفة التاريخية ذات مقدرة محدودة، فوحدات النقد التي تثبت بها العمليات المحاسبية لا تعتبر مقياساً للزيادة أو النقص في الثروة ولا تمثل النتائج المبلغ الذي يمكن توزيعه خارج المشروع بدون أن يؤثر ذلك على طاقة المشروع"[1].

وبخصوص القيمة العادلة فهي ذات مزايا عديدة منها أنها انعكاس للعوامل المتواجدة في السوق، فهي نتيجة تفاعل هذه العوامل مجتمعة ومرتبطة بها بحيث تتبع وضعيات السوق ارتفاعاً وانخفاضا، وبالتالي تزيد من شفافية المعلومات المتداولة في السوق وفاعليته.

وتعكس القيمة العادلة المنظور الاقتصادي للمؤسسة من خلال محاولة تحديد القيمة الإقتصادية لها، والتي تتجه إلى المحافظة على الرأسمال الاقتصادي بتحديد المنافع والمخاطر الحالية والمستقبلية والتي تتجاوز المنظور القانوني القائم على تحديد الملكية من خلال الفرق بين الأصول والديون[2].

---

[1]- بالرقي تيجاني– **مرجع سبق ذكره** – ص ص 73/57.

[2]- جميل حسن النجار- **مقال بعنوان:" أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية و ملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية"–** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال- المجلد رقم (09)- العدد (03)- 2013 م – ص ص 4/465.

وتوفر القيمة العادلة مدخلاً لعملية اتخاذ القرار (مالي، استثماري، إلخ) من خلال تشخيص واقع المؤسسة الحالي والمستقبلي وإجراء المقارنات الضرورية، وبالتالي ملائمة القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة لاحتياجات المستخدمين دون ضرورة تعيين تلك الجهة، وهذا ما لم يكن ممكن تحقيقه وفق القياس على أساس التكلفة التاريخية التي تتضارب فيها الأطراف الداخلية والخارجية حول مدى استفادة كل منهم من القوائم والتقارير المالية.

ومن سلبيات القيمة العادلة أنها قيمة تقديرية افتراضية بسبب غياب عملية التبادل الحقيقية في تحديدها (غياب الدليل المستندي) وسرعة تأثرها بالعوامل والمتغيرات التي تحكم السوق، وبالإضافة إلى إمكانية تحديد القيمة العادلة في أكثر من سوق مما يطرح إشكالية تعدد الأسواق وتبعيتها لبعضها وصعوبة تحديدها في الأسواق غير النشطة.

كذلك عدم واقعية الفرضيات التي تقوم عليها ففرضية المنافسة التامة في السوق النشط هي فرضية نظرية لا يمكن تحققها في السوق العيني أو المالي، لذلك بدأت الدراسات المالية تتجه إلى دراسة الأسواق المالية في ظل الكفاءة الإقتصادية، و فرضية تداول المعلومات بدون تكلفة هي الأخرى نادراً ما تتحقق، فهي تفترض وجود البائع ذو المعرفة و الذي حدد سعره بناءاً على تلك المعرفة و وجود المشتري الذي حدد منافعه المستقبلية من الأصل في حين أن المعلومات المتوافرة قد ينقصها الكثير من الدقة أو تحديد الفرص البديلة لكل منهما أو الإضطرار إلى البيع أو الشراء مما يجعل المعلومات عامل غير محدد و عرضة للتفسير الإجتهادي.

ومن السلبيات التي تتميز بها القيمة العادلة هو تسجيل بعض الإيرادات والأعباء دون أن تتم عملية تبادل حقيقية مثل البنوك حاليا تبالغ في تقدير القيمة العادلة للقروض[1]، ويرى بعض نقادها بأن القيمة العادلة تساعد بفي المدى القصير وهي ليست صالحة للمدى الطويل عند التنبؤ بوضعية المؤسسة[2].

كما أن تعدد وتنوع الطرق والمداخل في حسابها تتولد عنها مشاكل أخرى في التفضيل والإختيار، بالإضافة إلى مشاكل التطبيق الميداني لها مما يؤثر على محتوى القوائم المالية.ومن سلبياتها أيضا ارتباطها بتوجهات الإدارة التي قد تكون لها غايات مختلفة الأبعاد والأهداف في تصنيف الأصول.

وعلى المستوى الدولي فإن كثرة التعديلات والإصدارات المحاسبية يدل على عدم استقرار مفهوم القيمة العادلة حتى الآن، فقد تم تعديل FAS 157 أكثر من مرة[3]:

1- Seungmin Chee,**The Information Content of Commercial Banks' Fair Value Disclosures of Loans under SFAS No.** 107, University of California, at Berkeley, JOB MARKET PAPER, January, 2011.

2 - Robert OBERT . **GENESE DU CONCEPT DE LA JUSTE VALEUR DANS LES NORMES COMPTABLES** . party 2. Revue Française de Comptabilité 428 Janvier 2010

[3]- خالد الجعارات و محمود الطبري- **مرجع سبق ذكره**- ص 254.

تعديل رقم 157 –3 : المتعلق بالإفصاح عن القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة؛

تعديل رقم 157 – 4 : المتعلق بتحديد القيمة العادلة في حالة تدني مستوى النشاط بشكل هام.

وبالتالي فكلما كانت عملية المفاضلة بين مبدأ التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة كلما زادت جودة ومصداقية العمل المحاسبي والقوائم المالية. والتي تحقق العديد من الأهداف كالمحافظة على رأس المال واستمرارية النشاط، والمساعدة في اتخاذ القرارات واجراء التحليلات.

فالقياس المحاسبي في النهاية ما هو إلا نتاج جهد إنساني، والقصور في الممارسات الإنسانية (النظرية والتطبيقية) في قياس القيمة تنعكس في الأخير في القيمة المراد أصلاً قياسها، فالركيزة الأساسية في عملية القياس هو القائم بها، فالقيمة لا تكتسب صفة العدالة إلا من خلال عدالة المقيم وموضوعيته في القياس،[1] والتي تعني عدم خضوع القياسات لتقديرات شخصية أو سلوكيات معينة مما يعني الاستناد إلى قواعد معروفة تلغي التحيز لدى القائمين بالقياس وبالتالي الوصول إلى نفس نتائج القياس.

الفرع الثاني: القياس المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري

لقد قامت الجزائر بتبني نظام محاسبي هو نظام المحاسبة المالية (SCF) الذي يتوافق ويتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ولتحقيق هذا قامت الجزائر بإصدار القانون رقم (11/07) الصادر في 2007/11/25 المتضمن نظام المحاسبة المالية (SCF).

والذي دخل حيز التنفيذ إبتداءاً من سنة 2010م، كما تعزز هذا القانون بإصدار المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 26 مايو 2008 الذي يتضمن تطبيق أحكام القانون السابق، بالإضافة إلى إصدار وزارة المالية القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر في 2009/03/25 في العدد رقم (19) للجريدة الرسمية.

حيث يعتبر هو الإطار القانوني للمعالجة المحاسبية وفقاً لنظام المحاسبة المالية (SCF) وقد تضمن هذا النظام كيفية القياس والتقييم لكل من عناصر القوائم المالية سواء عند الحيازة لأول مرة أو التقييم في نهاية الفترة وهذا بدءاً بتحديد تعريف لكل من الأصول والخصوم وقد تبنى هذا النظام الرؤية الإقتصادية بدلاً من الرؤية القانونية التي كانت سائدة ولها الأولوية في المخطط المحاسبي الوطني.

فوفقاً للنظام المحاسبي المالي ترتكز طرق القياس في مختلف الشركات الجزائرية ومنها البنوك كقاعدة عامة على اتفاقية التكلفة التاريخية في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها النظام المحاسبي المالي وبالنسبة لبعض

[1]- **نفس المرجع السابق ص** 233.

العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى ثلاث أنواع هي القيمة العادلة وقيمة الإنجاز بالإضافة إلى القيمة المحينة، حيث تم تعريفهم في هذا النظام كالآتي[1]:

- **القيمة العادلة (أو القيمة الحقيقية أو الكلفة الراهنة)**: هو المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.
- **قيمة الإنجاز**: مبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول أثناء خروج عادي.
- **القيمة المحينة أو قيمة المنفعة**: التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.

رغم خصوصية المحاسبة في البنوك واختلاف مخطط الحسابات والقواعد المحاسبية المطبقة فيها عن المؤسسات المختلفة الأخرى، إلا أن طرق القياس والاعتراف المحاسبي لبعض البنود والمتمثلة في التثبيتات المادية والمعنوية، أجور المستخدمين والعقارات الموظفة وعقود الإيجار التمويلي والضرائب المؤجلة تعتبر قضايا يتم معالجتها في القطاع البنكي بنفس طرق القياس والاعتراف المحاسبي في القطاعات الأخرى، حيث من وجهة نظرنا الاختلاف الوحيد كان في قياس العمليات بالعملة الصعبة والأدوات المالية التي هي موضوع دراستنا.

فبخصوص العمليات بالعملة الصعبة نجد أن البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر ملزمة بتسجيل كافة معاملاتها بالعملة الوطنية وهي الدينار الجزائري، لذا يجب معرفة كيفية وتوقيت ترجمة المعاملات التي تتم بعملة غير العملة الوطنية أو العملة الصعبة إلى العملة الوطنية، وعادة يحدد بنك الجزائر قواعد وطرق القياس لمثل هذه المعاملات عن طريق أنظمة أو تعليمات.

حيث جاء في المادة 5 من النظام رقم (09-04) المؤرخ في 23 يوليو سنة 2009 ان بعض أنواع العمليات لاسيما على العملات الصعبة والسندات تخضع إلى قواعد خاصة تحدد عن طريق أنظمة، أي بمعنى أنه لا تسجل العمليات التي تتم بالعملات الصعبة طبقا لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المشار إليها في القرار المؤرخ في:26 جوان 2008.

وتسجل البنوك والمؤسسات المالية عملياتها التي تتم بالعملات الصعبة حاليا بموجب النظام رقم 94-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994 والمتضمن قيد العمليات بالعملات الصعبة، ولم يصدر أي تنظيم أو تعليمة جديدة

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القرار المؤرخ في:26 جوان2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، العدد 19، بتاريخ: 25 مارس2009.ص ص 6 7.

تتعلق بالعمليات بالعملة الصعبة، وحتى عند الرجوع للتقارير المالية السنوية الخاصة بالبنوك نجد أنها لاتزال تعمل بهذا النظام بالرغم من أنه طبق في وقت المخطط المحاسبي الوطني.

وبموجب هذا النظام عند كل اقفال محاسبي، يتم قياس الاستعمالات والموارد بالعملات الصعبة المسجلة في الميزانية وكذلك الالتزامات بالعملات الصعبة المسجلة خارج الميزانية بسعر السوق المعمول به عند تاريخ الإقفال أو بسعر السوق الملاحظ عند أقرب تاريخ استحقاق، حيث سعر السوق الفوري ولأجل هو سعر العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية كما يحدده تسعير بنك الجزائر. [1]

ويمكن الرجوع لهذا النظام لفهم أكثر حول كيفيات تطبيق السعر السوقي عند الاقفال المحاسبي لبعض العمليات والعناصر.

المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي في القطاع البنكي

سنتناول في هذا المطلب كلا من مفهوم الإفصاح المحاسبي والافصاح عن القوائم المالية في القطاع البنكي الجزائري.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

من بين التعاريف الواردة في الإفصاح المحاسبي نذكر:

التعريف الأول[2]: هو كشف وتوضيح الطرق المحاسبية التي استندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد القوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات، وذلك بصورة شاملة، وعادة ما تتلائم مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

التعريف الثاني[3]: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

---

[1]- Banque d'Algérie, **REGLEMENT N°94-18 DU 25 DECEMBRE 1994 PORTANT COMPTABILISATION DES OPERATIONS EN DEVISES,** Consulter le : 08/08/2017, Disponible sur le lien : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist31.html

2 - Wagdy sharkas ,"the accounting framework .the disclosure expansion", the chartered accounting, 1982,p209.

3- دادن عبد الوهاب وآخرون، **أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية**، الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013، ص7.

التعريف الثالث[1]: عملية ومنهجية توفير المعلومات بهدف جعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح.

التعريف الرابع[2]: كشف وإضهار المعلومات الاقتصادية سواء المالية أو غير المالية الكمية أو النوعية التي توضح الوضعية المالية للشركة وآداءها.

التعريف الخامس[3]: "عملية إظهار المعلومات المالية كمية كانت أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملاءمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.

وبالتالي الإفصاح المحاسبي يعتمد على المنهجية التي يتم من خلالها إبراز وتوصيل المعلومات (كمية ونوعية) سواء كانت في شكل قوائم وتقارير مالية والمصطلحات المستخدمة فيها أو المعلومات والإيضاحات المرفقة أو... إلخ، والموجهة إلى الأطراف الداخلية والخارجية بهدف مساعدة المستفيدين منها بالطريقة الملاءمة، والتي تمكنهم من فهم الوضعيات الحقيقية للمؤسسة ونشاطها ومستقبلها.

فموضوع الإفصاح يذهب إلى تقديم معلومات مفيدة بشأن كل الأمور المادية (الجوهرية) من أجل اتخاذ القرارات المالية المناسبة، وبهذا يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق المنفعة الاقتصادية والقيمة الإعلامية (أداة للاتصال والنقل) من المعلومة المحاسبية والمالية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم أو التقارير.[4]

إذا الإفصاح المحاسبي مهم جدا عند مستخدمي القوائم المالية، وقد اعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبة (AAA) عام 1996 أن المعلومات المحاسبية هي الوسائل الأساسية لنقل حالة عدم التأكد لدى مستخدمي القوائم المالية إلى حالة التأكد. [5]

1- دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة ورقلة – 2013، ص63.

2- Nermeen F. Shehata. **Theories and determinants of Voluntary Disclosure.** Accounting and Finance Research. Journal. Vol 3. N° :1. 2014. P :19

3- زغدار أحمد وسفير محمد، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010/2009، ص ص 83/ 91.

4- بلعادي عمار وجاوحدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، الملتقى العلمي الدولي: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة "واقع، رهانات وآفاق"، جامعة أم البواقي، أيام 7-2010/12/8 م، ص 7.

5 - Evanston, (1996), **A Statement of Basic Accounting**, A.A.A.

ومع ظهور الأزمة المالية الأخيرة زادت فجوة عدم الثقة بين مستخدمي القوائم المالية والشركات، مما أدى لظهور صعوبات لمختلف الشركات في الإفصاح عن قوائم مالية مقبولة لمستخدمي القوائم المالية، وهو يقلل من فعالية وصحة اتخاذ القرار باعتبار الإفصاح المحاسبي أساسا لعملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، وبالتالي عرف موضوع الإفصاح المحاسبي جدلا واسعا على مر التاريخ.

الفرع الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية في القطاع البنكي الجزائري

تقوم البنوك بممارسة أنشطتها الاقتصادية التي تم تأسيسها لأجلها ليتم الإفصاح عن القوائم المالية التي يجب أن تعكس كل ما تم إنجازه خلال فترة معينة، أين يجب أن يلبي هذا الإفصاح الاحتياجات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية البنكية والذين يختلفون في طبيعة الاستخدام ومستوى الفهم للمعلومات المالية، وبالتالي موضوع الإفصاح محور مهم عند دراسة الممارسة المحاسبية في قطاع البنوك.

فمستخدمي القوائم المالية البنكية يهتمون بسيولة وملاءمة البنك والمخاطر المرتبطة به، حيث تهتم الهيئات المحاسبية كثيرا بموضوع الإفصاح المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية لاسيما مجلس المعايير المحاسبة الدولية، من خلال إصداره للعديد من المعايير كالمعيار المحاسبي الدولي (IAS 30 الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة) والذي رغم إلغاءه إلا أنه يمكن الاستئناس به في بعض النقاط، والمعيار المحاسبي (IFRS 07) الأدوات المالية (الإفصاحات) الذي يعتبر مصدرا هاما للإفصاح عن الأدوات المالية في البنوك والمخاطر الناتجة عن التعامل بها.

ويقصد بالسيولة مدى توافر الأموال اللازمة لمقابلة احتياجات السحب للمودعين والوفاء بالالتزامات الأخرى عند استحقاقها. كما يقصد بالملاءمة المالية (اليسر المالي) زيادة أصول البنك على خصومه وبالتالي مدى كفاية رأس المال.

ويتعرض البنك لمخاطر تعكس القوائم المالية تلك المخاطر، من خلال الإفصاح عن كيفية تسيير ورقابة تلك المخاطر وبالتالي مساعدة مستخدمي تلك القوائم على تحقيق مستوى أفضل من الفهم لطبيعة تلك

المخاطر.[1] وبالتالي وبالإضافة للمعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية المذكورة سابقا فإن البنوك ملزمة بتقديم معلومات مالية إضافية خاصة بنشاطها وهي على الأقل تتمثل في[2]:

- التزامات خارج الميزانية؛
- استحقاقات الأصول والخصوم؛
- خسائر على القروض والتسبيقات؛
- المخاطر البنكية العامة؛
- الأصول المقدمة كضمان؛
- المبادلات مع الأطراف المشتركة.

ويتم اعداد القوائم المالية في البنوك الجزائرية بفرضيتين أو اتفاقيتين هما (استمرارية الاستغلال ومحاسبة التعهد)، والمبادئ المحاسبية المعترف بها عموما من خلال تبني مبادئ المحاسبة الدولية ولاسيما المبادئ التالية (التكلفة التاريخية، مبدأ مداومة الطرق المحاسبية، مبدأ استقلالية الذمة المالية، مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ الدورية السنوية، مبدأ استقلالية الدورات المالية، مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة، مبدأ الوحدة النقدية)، كما تتميز نوعية المعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي بالخصائص التالية (القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، المصداقية، الملاءمة).

فتعرض القوائم المالية اجباريا بالعملة الوطنية، كما توفر هذه القوائم معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، حيث يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة الى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية المقفلة، كما يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي عددي. [3]

وتضبط القوائم المالية خلال مهلة محددة بعد تاريخ إقفال السنة المالية، والتي يجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن تنشرها المؤسسة، كما يتم الإفصاح عن المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:[4]

- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري؛

---

[1]- Comité des normes comptables internationales**, Norme comptable internationale IAS 30,** Consulter le : 24.02.2015, Disponible sur le lien : http://www.decformations.com/ftp/ias/ias30.pdf

[2]- يحياوي محمد، **مقياس "المحاسبة البنكية "**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015/2014.ص11.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم: 07- 11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 5.

[4]- لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية مرجع سبق ذكره**، ص 170.

- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مدمجة أو الحسابات المركبة)؛
- تاريخ الإقفال؛
- العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور؛
- عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط، والبلد التي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية وطبيعة المعلومات المنجزة؛
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء؛
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

تتمثل القوائم المالية في البنوك الجزائرية والمؤسسات الخاضعة من قائمة الميزانية، خارج الميزانية، جدول تدفقات الخزينة، جدول حسابات النتائج، وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق، حيث يتوجب: [1]

- إعداد الميزانية وفقا لترتيب تنازلي لسيولة؛
- اعداد القوائم المالية وفقا للأسس المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المشار إليها في النظام (09-04) المؤرخ في 23 يوليو 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- تنظيم المحاسبة المعلوماتية للمؤسسات الخاضعة طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم (09-110) المؤرخ في 07 أبريل سنة 2009 والذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة النظم المعلوماتية؛
- نشر القوائم المالية في مدة محددة حسب نوع هذه القوائم.

ويلاحظ في القطاع البنكي أنه يتم الإفصاح عن نوعين من القوائم المالية، النوع الأول وهو الأساسي والمعروف يتمثل في القوائم المالية السنوية، والثاني هو القوائم المحاسبية المرحلية الذي بات يحظى باهتمام واسع في البيئة المحاسبية لدى البنوك والمؤسسات المالية.

أ-القوائم المالية السنوية

يشتمل الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي عن القوائم المالية السنوية كحد أدنى على المعلومات المحاسبية المتضمنة في كل من القوائم المالية الأساسية من جهة بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المتضمنة في الملاحظات والملاحق المرفقة بالقوائم من جهة أخرى والتي يتم اعدادها مرة واحدة على الأقل والتي تعكس سنة مالية مدتها اثني عشر شهرا.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم: 09-05 المؤرخ في: 18 أكتوبر2009**، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد 76، بتاريخ: 29 ديسمبر2009، ص13.

وتتمثل القوائم المالية الأساسية بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر من*:

1- الميزانية: وهي التي يتم فيها عرض أصول البنك والتزاماته والأموال الخاصة.

2- خارج الميزانية: وهي تلك "النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية، قد تطرأ مستقبلا، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم، طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها"[2]حيث تعتبر العناصر الموجودة في محتوى قائمة خارج الميزانية عناصر غير معترف بها في الميزانية، لكن بما أن البنك يعتمد كثيرا على هذه العناصر عند أداء مختلف نشاطاته، فهي تؤثر على الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على سيولة البنك وملائمته المالية ومدى تعرضه للمخاطر.

3- جدول حسابات النتائج: يظهر في هذا الجدول الإيرادات والمصاريف ليتم الوصول في الأخير للنتيجة الصافية للسنة المالية.

4- جدول تدفقات الخزينة: ويهدف هذا الجدول إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة الخاضعة على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة[3].

5- جدول تغيرات الأموال الخاصة يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية.

إن عدم القدرة عن الإفصاح عن جميع المعلومات (كمية أو نوعية) في القوائم المالية الأساسية يستوجب الاستعانة بإفصاحات أخرى والتي تكون في محتوى ملحق القوائم المالية، والذي يعتبر جزء مهم من القوائم المالية. حيث يحتوي ملحق القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي على معلومات هامة كفيلة بالتأثير على الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية وخزينتها، ويوجد معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق هما الطابع الملائم للإعلام وأهميته النسبية[4]، ويتضمن الملحق ما يلي[5]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد القوائم المالية؛
- مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للقوائم المالية؛

*-محتوى ملحق القوائم المالية متاح في النظام رقم: 09-05 المؤرخ في: 18 أكتوبر2009.

[2]- دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم: 09-05 المؤرخ في: 18 أكتوبر2009**، مرجع سبق ذكره، ص29.

[4] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القرار المؤرخ في:26 جوان2008**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[5] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم: 09-05 المؤرخ في: 18 أكتوبر2009**، مرجع سبق ذكره، ص32.

- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه المؤسسات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

ويمكن توضيح أهم عناصر ملحق القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها في البنوك من خلال النقاط التالية:

1- الإفصاح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة :

عند إعداد القوائم المالية البنكية وإرسالها إلى الأطراف المستفيدة منها يجب الإفصاح عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة، فإبراز الطرق والقواعد المحاسبية لا يقل أهمية عن الميزانية أو جدول حسابات النتائج أو غير ذلك، حيث يتعرف مستخدمي القوائم المالية على " المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المؤسسة بتطبيقها عند إعداد وتقديم القوائم المالية ".[1]

وهو ما يؤثر بكل تأكيد على الحكم على ممتلكات البنك وكلا من نتيجته ووضعيته المالية، وجاء في محتوى النظام المتعلق بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية في المذكرة الأولى لملحق القوائم المالية أن القواعد والطرق المحاسبية تحتوي على :

- قواعد تقديم القوائم المالية؛
- طرق التقييم العامة؛
- طرق التقييم الخاصة؛
- تغيير الطرق المحاسبية.

2- الإفصاح عن المعلومات المكملة الضرورية للفهم الجيد للقوائم المالية الأساسية

جاء في المذكرات (6.5.4.3.2) في نموذج ملحق القوائم المالية الصادر عن بنك الجزائر كيفية الإفصاح عن المعلومات المكملة الضرورية وتتمثل في :

- المعلومات المتعلقة بالميزانية؛
- المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛
- المعلومات المتعلقة بحسابات النتائج؛
- المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة؛
- المعلومات المتعلقة بجدول تغيرات الأموال الخاصة.

3- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتسيير المخاطر

البنوك معرضة للعديد من المخاطر عند آداءها لمختلف أنشطتها، حيث تعتبر هذه المخاطر عادية نظرا لخصوصية القطاع البنكي، "فمن غير المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما تقبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من

1 - Robert Obert, **Pratique des normes IAS/IFRS**, dunod- Paris, 2005 – p 208.

المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح".[1] وبالتالي وبهدف تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر تسعى البنوك الى تسيير هذه المخاطر، من خلال "تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر، أي هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها".[2]

ولتحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية يجب الإفصاح عن كيفيات تسيير هذه المخاطر، وهو ما تطرقت له المذكرة الثامنة من نموذج ملحق الكشوف المالية الصادر عن بنك الجزائر، حيث يجب الإفصاح عن كيفية تنظيم تسيير المخاطر، وتصنيفها، و كل من خطر القرض، والخطر العملياتي، وخطر السيولة، ومخاطر أخرى.

ويتعلق خطر القرض بصفة رئيسية بنشاطات الإقراض التي ينجم عنها عدم الوفاء بالالتزامات من أحد الأطراف المقترضين، أما خطر السيولة فهو "عدم القدرة على مواجهة التزامات أو عدم قدرة فك أو تعويض وضعية نظرا لحالة السوق وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة"[3]، كما يقصد بالخطر العملياتي "خطر الخسارة الناجمة عن نقائص أو اختلالات متعلقة بالإجراءات أو المستخدمين والأنظمة الداخلية للبنوك "[4].

2009- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة.

جاء في المذكرة السابعة في نموذج ملحق الكشوف المالية الصادر عن بنك الجزائر كيفية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والمشاركة وتتمثل في:

- مبلغ قسط رأس المال المملوك؛
- قسط عناصر الأموال الخاصة الأخرى؛
- قسط بالنسبة المئوية من رأس المال؛
- القيمة المحاسبية (الاجمالية والصافية) للأوراق المالية المملوكة؛
- نتائج السنة المالية المقفلة الأخيرة؛

---

[1]- شعبان فرج، **مقياس "العمليات المصرفية وإدارة المخاطر"**، تخصصات النقود والمالية، واقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013، ص 20.

[2]- **نفس المرجع والصفحة سابقا**.

3 - Banque d'Algérie, **RÈGLEMENT N ° 11-04 DU 24 MAI 2011 PORTANT IDENTIFICATION, MESURE, GESTION ET CONTRÔLE DU RISQUE DE LIQUIDITÉ,** 2011, Consulter le : 08/08/2017, Disponible sur le lien : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist31.html

4- Banque d'Algérie, **REGLEMENT N°2014-01 DU 16 FÉVRIER 2014 PORTANT COEFFICIENTS DE SOLVABILITÉ APPLICABLES AUX BANQUES ET ÉTABLISSEMENTS FINANCIERS**, Consulter le : 08/08/2017, Disponible sur le lien : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist31.html

- الحصص المحصلة.

5-الإفصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال

نظرا لأن إعداد القوائم المالية وتدقيقها يحتاج إلى فترة زمنية تمتد لستة (06) أشهر بعد تاريخ انتهاء السنة المالية للبنك، فإن هناك بعض الأحداث والمعلومات البالغة الأهمية التي قد تظهر خلال تلك الفترة، ويطلق عليها الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

حيث للأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال انعكاسات على محتوى القوائم المالية، مما يتطلب أخذها بعين الاعتبار أو الإفصاح عنها ضمن ملحق القوائم المالية، فعدم أخذ هذه الأحداث بعين الاعتبار أو عدم الإفصاح عنها يقلل من أهمية ودرجة ملاءمة البيانات التي تحويها القوائم المالية.

وتعرف الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال بأنها التي تحدث بين تاريخ الإقفال والتاريخ الذي يرخص فيه بنشر القوائم المالية، ويلاحظ نوعان من الأحداث النوع الأول هو الأحداث التي تساهم في تأكيد الظروف التي كانت موجودة عند تاريخ الإقفال، والنوع الثاني هو الأحداث التي تبين الظروف التي ظهرت بعد تاريخ الاقفال. [1]

ب-الإفصاح عن القوائم المحاسبية المرحلية :

إن القوائم المالية السنوية في البنوك لا تكفي وحدها لتحقيق جميع أهداف الإفصاح المحاسبي، وهنا يأتي دور القوائم المحاسبية المرحلية، حيث أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث على المستوى العالمي أن هذه القوائم التي يتم إعدادها في أقل من السنة المالية لا تقل أهمية عن القوائم المالية السنوية.

ورغم أن صحة هذا النوع من المعلومات قد تكون مشكوك فيها كونها غير مدققة ولا تحظى بالاهتمام والجهد الكافي إلا أن الكثير من المستثمرين والمساهمين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية يعتمدون بشكل كبير على القوائم المحاسبية المرحلية، لتوفرها على العديد من الإيجابيات منها التوقيت الملائم، وقدرتها على التنبؤ بالنتائج السنوية وتحديد وضعية الخزينة ودرجة سيولتها.

وتعتبر المفاهيم والقواعد التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي "القوائم المالية المرحلية (IAS 34) من أهم ما يمكن الاسترشاد به والرجوع إليه فيما يخص هذا النوع من القوائم، وتعرف القوائم المالية المرحلية في هذا المعيار

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في:26 جوان 2008-مرجع سبق ذكره، ص 85.

بأنها"التي تشمل القوائم المالية الموجودة في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض القوائم المالية (IAS 01)، أو مجموعة من القوائم المالية المختصرة والتي بينها المعيار"[1].

ونرى بأن القطاع البنكي من أهم االقطاعات السباقة للاهتمام بالإفصاح عن القوائم المحاسبية المرحلية في الجزائر وذلك على ضوء النظام المحاسبي المالي، وهذا من خلال التعليمة رقم (11-03) الصادرة من طرف بنك الجزائر بتاريخ 20 سبتمبر 2011، والتي تهدف إلى تحديد قواعد إعداد القوائم المحاسبية المرحلية والملاحق التابعة لها.

وحسب ما جاء في هذه التعليمة فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بإرسال القوائم المحاسبية المرحلية في مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ إقفال القوائم المحاسبية المرحلية، وأن أي بنك أو مؤسسة مالية لا يلتزم بقواعد الإفصاح والقياس عن القوائم المحاسبية المرحلية، يتعرض لعقوبات تحددها اللجنة البنكية وذلك حسب كل حالة.

ورغم صرامة بنك الجزائر في إلزامية إعداد القوائم المحاسبية المرحلية إلا أن خصوصية المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي وكثرة الحاجة للمعلومات المالية والمحاسبية في البنوك والمؤسسات المالية لا تتطلب جهدا كبيرا في الالتزام بهذه التعليمة، ذلك أن معظم البنوك يمكنها إعداد قوائم يومية أو آنية وليست مرحلية فحسب.

1- **مكونات القوائم المحاسبية المرحلية:** تتكون القوائم المحاسبية المرحلية في القطاع البنكي الجزائري من:

القوائم المحاسبية لكل ثلاثي: وتسمى الوضعية المحاسبية لكل ثلاثي من خلال النموذج رقم (6000) ومرفقاته، وتحتوي على[2]:

- **الأصول؛**
- **الخصوم؛**
- **قائمة خارج الميزانية؛**
- **الملاحق.**

إن عناصر الأصول ومحتوياتها، الخصوم، خارج الميزانية معرفة في النظام رقم(09-05) الصادر في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، باستثناء البند المتمثل في

[1] – Comité des normes comptables internationales, **Norme comptable internationale IAS 34**, Consulter le : 27.03.2015, Disponible sur le lien : http://www.decformations.com/ftp/ias/ias34.pdf

2 - KPMG, **Guide de banque et des établissements financières en Algérie,** 2012, P 71, Consulter le : 02.03.2015, Disponible sur le lien : https://www.kpmg.com/DZ/fr/IssuesAndInsights/Publications/Documents/Guide-des-banques-Algerie-2012.pdf

"فوائض الإيرادات على المصاريف أو نواقص المصاريف على الإيرادات" والذي يسجل محاسبيا في جانب الخصوم[1] وذلك كما هي مبينة في الملحق رقم (02).

أما الملاحق فهي تختلف عن هذا النظام حيث تحتوي الوضعية المحاسبية لكل ثلاثي على الملاحق التالية[2]:

الملحق 1: جدول الحقوق والالتزامات الجارية وتصنيفها حسب نوع كل قطاع؛

الملحق 2: جدول الحقوق والالتزامات الجارية وتصنيفها حسب نوع العملاء؛

الملحق 3: تقسيم ودائع العملاء؛

الملحق 4: توزيع الموارد التي تم جمعها حسب الأجل؛

الملحق 5: توزيع الديون حسب المدة المتبقية للاستحقاق؛

الملحق 6: توزيع الديون على أساس الزبائن؛

الملحق 7: توزيع الأوراق المالية الثابتة حسب مدة الاستحقاق؛

الملحق 8: عمليات البنوك والمؤسسات المالية؛

الملحق 9: قائمة لأول خمسين (50) مخطر من المخاطر الكبرى والتي تؤثر على الربح أو ربح المجمع؛

الملحق 10: قائمة لأول ثلاثين (30) مودعا من المودعين.

– القوائم المحاسبية لكل سداسي : وتسمى جدول حسابات النتائج لكل سداسي من خلال النموذج (6001) ومرفقاته[3]. وتحتوي على المصاريف والإيرادات للأنشطة المعرفة في النظام رقم (09-05) الصادر في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، باستثناء البند المتمثل في "فوائض الإيرادات على المصاريف أو نواقص المصاريف على الإيرادات" [4]وذلك كما هي مبينة في الملحق رقم (02).

2– قواعد خاصة في إعداد القوائم المحاسبية المرحلية:

عموما تخضع القوائم المحاسبية المرحلية لنفس قواعد القوائم المالية السنوية إلا أنه تخضع لبعض القواعد الخاصة والتي في التعليمة رقم (03-11) الصادرة من طرف بنك الجزائر ومنها[5]:

---

[1] - Banque d'Algérie, **Instruction N°03-2011 Du 20 Septembre 2011, Portant Etats Comptables Périodiques Des Banques Et Etablissements Financiers**, Consulter le : 02.03.2015, Disponible sur le lien : http: //www.bank-of-algeria.dz/html/legist2011.htm

2- Idem .

3- KPMG, **Guide de banque et des établissements financières en Algérie**, Op. Cit, p 72.

4 - Banque d'Algérie, **Instruction N°03-2011 Du 20 Septembre 2011, Op. Cit.**

[5] – Idem

- يجب وضع عمود خاص يحتوي الرصيد الصافي للعمليات بالدينار وعمود اخر يحتوي على الرصيد الصافي للعمليات بالعملة الأجنبية محولة للدينار؛
- يجب تخصيص عمود اخر في جانبي الأصول والخصوم والذي يتعلق بالاهتلاكات وخسائر القيمة؛
- يجب التفريق بين كل من المقيمين وغير المقيمين وذلك بوضع عمود للمقيمين وآخر لغير المقيمين؛

- يتم تسجيل الفوائد غير المحصلة في حساب خاص اسمه احتياطات أجيوس (agios réservés)، ولا يمكن الاعتراف بها في جدول حسابات النتائج كإيرادات إلا إذا تم تحصيلها فعلا؛
- القيمة الإجمالية للسلفيات والحقوق على الهيئات المالية تعرض في الميزانية صافية من احتياطات أجيوس؛
- عند تاريخ إقفال القوائم المحاسبية المرحلية يجب أن تسجل الأصول والالتزامات بالعملة الوطنية، حيث تكون محولة على أساس السعر المتوسط لشراء وبيع العمليات بالعملة الأجنبية؛
- عند اقفال القوائم المالية لكل ستة (06) أشهر يجب على البنوك والمؤسسات المالية تسجيل وتقييم كلا من الفوائد المحصلة، الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم.

المبحث الثاني: ماهية محاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري.

يعد قطاع البنوك من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر، ومن أهم مسببات هذه المخاطر هو كيفية القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية، حيث تحتل محاسبة الأدوات المالية أهمية كبيرة في نشاط البنوك وهو ما يستوجب دراسة خاصة لماهية هذه الأدوات في ظل النظام المحاسبي المالي.

وعند القيام بهذه الدراسة فمما لا شك فيه تبرز الجهود الدولية التي بذلها مجلس المعايير المحاسبية الدولية كإطار مرجعي للاسترشاد به، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من المعايير والتي تتميز بكثرة التحديث والتغيير نظرا لحساسية ودرجة التأثير التي يتميز بها هذا النوع من الأنشطة على البيئة الاقتصادية.

المطلب الأول: محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من ماهية الأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية وتصنيف وقياس هذه الأدوات والافصاح عنها.

الفرع الأول: ماهية الأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية

تعرف الآداة المالية في معايير المحاسبة الدولية وهو بنفس التعريف الذي تبناه النظام المحاسبي المالي على انها "عقد ينشأ عنه أصل مالي لكيان ما والتزام مالي أو أداة أموال خاصة لكيان آخر"[1].

وقد اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية كثيرا بموضوع محاسبة الأدوات المالية حيث أصدر أربع معايير كاملة تتطرق لموضوع الأدوات المالية بصفة مباشرة كما حظيت الأدوات المالية باهتمام بالغ من قبل الهيئات المهنية على مستوى العالم، وبالتالي نجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية أصدر العديد من المعايير التي تعالج موضوع محاسبة الأدوات المالية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة والتي يمكن توضيحها في ما يلي:

1- **معيار المحاسبة الدولي (IAS 32) عرض الأدوات المالية:** الهدف الأساسي لهذا المعيار هو وضع أسس عند عرض الأدوات المالية وتصنيفها، وكيفية الإفصاح عنها، ولكن بعد ذلك ظهر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 07)–الافصاحات، الغى الجزء الخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي (IAS 32)[2].

---

1 – International Accounting Standards Board, **Technical Summary IAS 32 Financial Instruments: Presentation** , Consulter le: 10/10/2017, Disponible sur le lien : http://www.ifrs.org/Documents/IAS32.pdf

2 - Idem

وينص هذا المعيار على أن تصنيف الأدوات المالية يكون من وجهة نظر مصدر الآداة المالية إما كأصول مالية أو خصوم مالية أو آداة أموال خاصة، بالإضافة إلى تصنيف العوائد المتعلقة بها من فوائد وأرباح أسهم والأرباح والخسائر المترتبة عليها[1].

يجب تطبيق هذا المعيار عند العرض والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكافة الأدوات المالية سواء كانت مثبتة أم غير مثبتة بالدفاتر وذلك فيما عدا[2]:

- الحصص في الشركات التابعة، كما عرفت بالمعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون "البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن استثمارات في شركات تابعة"، والحصص في الشركات الزميلة، كما عرفت بالمعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرون "المحاسبة عن الاستثمارات في شركات زميلة".
- الحصص في المشروعات المشتركة، كما عرفت بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي والثلاثون "التقرير المالي عن الحصص في المشروعات المشتركة ".
- المطلوبات الناتجة عن المزايا المتعلقة بكافة خطط تقاعد الموظفين، ويتضمن ذلك منافع التقاعد كما وضعت بالمعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر "تكاليف منافع التقاعد" والمعيار المحاسبي الدولي السادس والعشرون "المحاسبة والتقرير عن خطط منافع تقاعد الموظفين".
- التزامات صاحب العمل الناتجة عن خيارات وخطط شراء الأسهم الممنوحة للموظفين كما في المعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر.
- الالتزامات الناتجة عن العقود التأمينية.
- على الرغم من عدم انطباق هذا المعيار على الحصص في الشركات التابعة إلا أنه ينطبق على كافة الأدوات المالية المتضمنة بالبيانات المالية الموحدة للشركة القابضة سواء كانت تلك الأدوات مملوكة أو مصدرة بمعرفة الشركة القابضة أو الشركة التابعة. وبالمثل فإن هذا المعيار ينطبق على الأدوات المالية المملوكة أو المصدرة بمعرفة أي مشروع مشترك والمتضمنة بالبيانات المالية للمؤسسة المشاركة في المشروع سواء كان ذلك مباشرة أو باستخدام طريقة التوحيد النسبي.
- لأغراض هذا المعيار يعرف عقد التأمين بأنه عقد يعرض المؤمن لمخاطر محددة من الخسائر التي تنتج من أحداث أو أحوال تحدث أو يتم اكتشافها خلال فترة محددة ويتضمن ذلك الوفاة (الالتزام بدفع دفعات سنوية، الدفعات التي تمنح لمن على قيد الحياة)، المرض، العجز، خسائر الممتلكات، الحاق الضرر بالغير وتوقف النشاط. ومع ذلك فإن المواد الواردة بهذا المعيار تطبق في حالة ما إذا كانت الأداة المالية تأخذ صورة عقد تأمين يتضمن بصفة أساسية تحويل المخاطر المالية (أنظر الفقرة رقم 43)، ومثال ذلك بعض أنواع عقود إعادة التأمين المالية وضمان الاستثمارات الصادرة بمعرفة شركات التأمين والشركات الأخرى. يفضل قيام

1- idem
2- idem

الشركات التي لديها التزامات بموجب عقود تأمينية بتطبيق ما جاء بهذا المعيار بخصوص العرض والإفصاح عن مثل تلك الالتزامات.

- هناك معايير محاسبية دولية أخرى خاصة بأنواع محددة من الأدوات المالية تتضمن متطلبات إضافية للعرض والإفصاح، ومثال ذلك فإن المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر "المحاسبة عن العقود الايجارية" والمعيار المحاسبي الدولي السادس والعشرون "المحاسبة والتقرير عن خطط منافع تقاعد الموظفين" تتضمن متطلبات خاصة بالإفصاح عن عقود الإيجار التمويلية والاستثمارات المتعلقة بخطط معاشات الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك متطلبات لمعايير محاسبية دولية أخرى، تنطبق على الأدوات المالية وبصفة خاصة المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون "الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة" والمعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثون الأدوات المالية : الاعتراف والقياس، يطبق على الأدوات المالية.

2- **معيار المحاسبة الدولية (IAS 39) الأدوات المالية الإعتراف والقياس** : الهدف الأساسي لهذا المعيار هو وضع مبادئ للاعتراف والقياس المحاسبي المتعلق بالأصول والخصوم المالية، وللعقود المتعلقة بشراء وبيع أصول أو عناصر غير مالية، ومن أهداف هذا المعيار أيضا هو كيفية تصنيف الأصول والخصوم المالية وطريقة إلغاء الاعتراف بها، والتسجيل المحاسبي لخسائر القيمة والتحوط[1].

يجب أن تطبق كافة المؤسسات هذا المعيار على جميع الأدوات المالية فيما عدا:

- تلك الحصص في الشركات التابعة أو الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم محاسبتها بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS 27)- "البيانات المالية الموحدة ومحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة"، ومعيار المحاسبة الدولي (IAS 28)"محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة"ومعيار المحاسبة الدولي (IAS 31)" تقديم التقارير المالية حول الحصص في المشاريع المشتركة".
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي (**IAS 17**) "عقود الإيجار " على أن الذمم المدينة لعقود الإيجار المعترف بها في الميزانية للمؤجر خاضعة لأحكام هذا المعيار الخاصة بعدم الاعتراف.
- هذا المعيار لا ينطبق على المشتقات المدمجة في عقود الإيجار.
- أصول وخصوم أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي (IAS 19) منافع الموظفين.

[1] - International Accounting Standards Board, **Technical Summary IAS 32 Financial Instruments: Recognition and Measurement** , Consulter le: 10/10/2017, Disponible sur le lien : http://www.ifrs.org/Documents/IAS39.pdf

- الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين كما هي معرفة في معيار المحاسبة (IAS 32) – الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، إلا إن هذا المعيار ينطبق على المشتقات المدمجة في عقود التأمين، أدوات الأموال الخاصة.
- الصادرة من قبل المؤسسة المقدمة للتقارير بما في ذلك الخيارات والضمانات والأدوات المالية الأخرى المصنفة كحقوق مساهمين للمنشأة المقدمة للتقارير (على أنه يطلب من حامل هذه الأدوات تطبيق هذا المعيار على هذه الأدوات.
- عقود الضمان المالية بما في ذلك خطابات الاعتماد التي تنص على إجراء دفعات إذا لم يقم المدين بالدفع عند الاستحقاق (يقدم معيار المحاسبة الدولي السابع والثلاثون- "المخصصات والخصوم المحتملة والأصول المحتملة" الإرشادات بشأن الاعتراف بالضمانات المالية والتزامات الضمان والأدوات المشابهة الأخرى وقياسها) وبالمقارنة مع ذلك تخضع عقود الضمان المالي لهذا المعيار إذا نصت على وجوب إجراء دفعات استجابة للتغيرات في سعر فائدة محدد وسعر الورقة المالية وسعر السلعة وتقييم الائتمان وسعر الصرف الأجنبي ومؤشر الأسعار أو التغيرات الأخرى (تسمى أحيانا "المتضمنة") كذلك يتطلب هذا المعيار الاعتراف بالضمانات المالية التي تم تحملها أو الاحتفاظ بها نتيجة لمعايير إلغاء الاعتراف المنصوص عليها في المعيار.
- عقود العوض المحتمل في عملية دمج مؤسسات.
- العقود التي تتطلب الدفع بناء على المتغيرات الجوية أو الجيولوجية أو المتغيرات الطبيعية الأخرى (إلا أن هذا المعيار ينطبق على أنواع أخرى من المشتقات الداخلة ضمن هذه العقود.
- وقد شهد هذا المعيار عدة تعديلات وإضافات منذ صدوره سنة 1999، كما عرف العديد من الانتقادات خاصة أثناء الأزمة المالية العالمية، وبالتالي قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باستحداث معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 09) الأدوات المالية الذي بدأ تطبيقه في 01 /2018/01.

3 _ **معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 07) الأدوات المالية الإفصاح**: الهدف الأساسي من هذا المعيار هو بيان أساسيات الإفصاح عن الأدوات المالية ضمن القوائم المالية حيث تمكن مستخدمي هذه القوائم من تقييم أهمية الأدوات المالية في الميزانية وجدول حسابات النتائج، كما تمكنهم من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية[1].

[1] –International Accounting Standards Board, **Technical Summary IFRS 07 Financial Instruments: disclosures,** Consulter le: 10/10/2017, Disponible sur le lien : http://www.ifrs.org/supporting-implementation/supporting-materials-by-ifrs-standard/ifrs-7/

وتعتبر محاور هذا المعيار مكملة للمعايير (IAS 32, IAS 39, IFRS 09)، لذا لا يمكن تطبيقه منفصلا عن كل من هذه المعايير، ويجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المؤسسات ولكافة أنواع الأدوات المالية عدا [1]:

- الحقوق في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية حيث وردت في المعايير المحاسبية الدولية 27 و28 و29.
- منافع الموظفين والالتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم(19).
- العقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (03).
- عقود التأمين والمعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (04).
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (04).
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (02).

4 _ معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 09) الأدوات المالية: جاء مشروع تغيير معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) الأدوات المالية القياس والاعتراف بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 09 نتيجة الحاجة الماسة لذلك، بغية تحسين وتبسيط معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية، فقد طالب مستخدمي القوائم المالية والأطراف ذات العلاقة الأخرى بتطوير معيار محاسبي جديد غير معقد ويسهل عملية القياس والاعتراف المحاسبي بالأدوات المالية.[2]

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل هي[3]:

المرحلة الأولى : أصدر المجلس في هذه المرحلة بنودا بمعيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS 09) تتعلق بتصنيف وقياس الالتزامات المالية، حيث أن تلك البنود تتطلب أن تكون جميع الأصول مصنفة استنادا على نموذج أعمال المؤسسة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق التعاقدي للأصل المالي.

[1]- محمد أبو ناصر حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2009، ص 814.

2 - International Accounting Standards Board- **IFRS9 Financial Instruments Part 1: Classification And Measurement**, - November 2009.

[3] – بهاء غازي عرنوق، **أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 09) في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، جامعة دمشق، 2014.

فالأصول تصنيفها الأولي بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف معاملة معينة في حالة أصل مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، وتقاس الأصول لاحقا بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، وفي أكتوبر 2010، أضاف المجلس إلى المعيار (IFRS 09) المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية.

المرحلة الثانية: منهج انخفاض القيمة (التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة).

المرحلة الثالثة: تتعلق هذه المرحلة بمحاسبة التحوط حيث إن المجلس بحث في هذه المرحلة كيفية تحسين وتبسيط متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بمحاسبة التحوط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي (IAS 39).

ومن المعلوم أن محاسبة التحوط تؤثر على أسس الاعتراف بالأرباح والخسائر (الايرادات والمصروفات) المتعلقة بالبند المغطى أو أداة التحوط ويأخذ ذلك شكلين حسب ما ورد في (IAS 39) التغطية بالقيمة العادلة أو التدفق النقدي صافي تحوط الاستثمار، ووضع المجلس اتجاهين يستخدمان لتحديد كيفية تصنيف وقياس الأصول المالية هما:

- نموذج أعمال المؤسسة لإدارة الأصول المالية؛
- خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصول المالية.

وقد وردت في المعايير الدولية العديد من التعريفات المهمة الخاصة بموضوع محاسبة الأدوات المالية منها[1]:

– **الأصل المالي:** قد يكون نقد أوحق تعاقدي لاستلام نقد أو أصول مالية أخرى من مؤسسة أخرى أو حق تعاقدي لتبادل الأدوات المالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط مواتية أو أداة أموال خاصة لمؤسسة أخرى.

– **الإلتزامات المالية:** هي أية مطلوبات عبارة عن التزامات تعاقدية لتسليم نقد أو أصول مالية أخرى لمؤسسة أخرى أو لتبادل الأدوات المالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها ليست مواتية.

– **آداة الأموال الخاصة:** هي أي عقد يظهر حصة متبقية في أصول المؤسسة بعد خصم كافة الديون التي عليها.

– **أهمية التفريق بين الالتزام والأموال الخاصة:** توجد بعض البنود في جانب الخصوم في الميزانية يصعب الاعتراف بها كالتزام أو أموال خاصة وهو ما تم توضيحه في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 32)، فعند الاعتراف الأولي يتعين على مصدر الأداة المالية تصنيف الأداة أو مكوناتها كالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية وفقًا لجوهر الاتفاق التعاقدي، وليس وفقًا لشكلها القانوني، ويتم التصنيف بتاريخ الإصدار ولا يتم تغييره لاحقًا، ومن أهم العوامل التي تميز الالتزام المالي عن أداة أموال خاصة هو:

[1] – www.ifrs.org

– وجود التزام تعاقدي من قبل الطرف الأول للأداة المالية (مصدر الأداة) بتسليم النقدية أو أصل مالي آخر للطرف الآخر (حامل الأداة). أو

– وجود التزام تعاقدي باستبدال الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع الحامل بشروط قد لا تكون في مصلحة المصدر.

– المشتق: هو أداة مالية تتغير قيمتها استجابة للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار أو تقييم ائتمان أو مؤشر ائتمان أو تغيرات مماثلة، لا تتطلب صافي استثمار مبدئي أو صافي استثمار مبدئي صغير متعلق بأنواع أخرى من العقود، لها نفس الاستجابة للتغيرات في ظروف السوق، وتتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

بالإضافة للتعريفات السابقة وردت تعريفات خاصة بالاعتراف والقياس منها[1]:

- **التكلفة المطفأة للأصول المالية أو الخصوم المالية:** هي المبلغ الذي يتم قياس به الأصول والخصوم المالية بمقداره عند الاعتراف المبدئي ناقصا التسديدات الرئيسية مضافا أو مخصوما منه الاطفاء التراكمي لأي فرق بين ذلك المبلغ ومبلغ الاستحقاق، ومخصوما منه كذلك أي تخفيض (مباشرة أو من خلال استعمال حساب مخصص) خاص بانخفاض القيمة أو عدم وجود التحصيل.
- **أسلوب الفائدة السارية المفعول:** هي أسلوب لحساب الاطفاء باستخدام سعر الفائدة الساري المفعول للأصول المالية أو الخصوم المالية، وسعر الفائدة الساري المفعول هو السعر الذي يخصم بالضبط التدفق المتوقع للدفعات النقدية المستقبلية خلال فترة الاستحقاق أو تاريخ إعادة التسعير التالي المبني على السوق إلى صافي المبلغ المسجل الحالي للأصول المالية أو الخصوم المالية، ويجب أن يشمل ذلك الحساب كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، ويسمى سعر الفائدة الساري المفعول أحيانا مستوى العائد حتى الاستحقاق أو حتى تاريخ إعادة التسعير التالي وهو المعدل الداخلي لعائد الأصول المالية أو الخصوم المالية.
- **تكاليف العملية:** هي التكاليف التزايدية التي حملت مباشرة عند امتلاك أصول أو خصوم مالية.
- **الالتزام الثابت:** هو اتفاقية ملزمة لتبادل كمية محددة من الموارد بسعر محدد في تاريخ أو تواريخ مستقبلية محددة.
- **السيطرة على الأصول:** هي القدرة على الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق عن الخصوم.
- **إلغاء الاعتراف:** تعني استبعاد أصول أو خصوم مالية أو جزء منها من ميزانية المؤسسة.

[1] – idem

وتوجد تعريفات أخرى خاصة بمحاسبة التحوط **(Hedging)** منها[1]:

- **التحوط**: تعني للأغراض المحاسبية تحديد أداة تحوط واحدة أو أكثر بحيث أن التغير في قيمتها العادلة هي معادلة كلياً أو جزئياً للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط.
- **البند المحوط** : هو إما أصل أو مطلوب أو التزام ثابت أو عملية مستقبلية متوقعة : (أ) تعرض المؤسسة لمخاطرة التغيرات في القيمة العادلة أو لتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية (ب) لأغراض محاسبة التحوط محدد على أنها محوطة.
- **أداة التحوط لأغراض محاسبة التحوط** : هي مشتق معين (أو في ظروف محدودة) أصول وخصوم مالية أخرى يتوقع أن تعادل قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط معين، وبموجب هذا المعيار يمكن أن يحدد الأصول أو الخصوم المالية غير المشتقة أنها أداة تحوط لأغراض محاسبة التحوط فقط إذا كان يحوط مخاطرة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- **فاعلية التحوط** : هي درجة تحقيق أداة تحوط لتغيرات معادلة (offsetting changes) في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تعزى لمخاطرة تحوط.
- **التوريق المالي (securitization)** : هي عملية تحويل الأصول المالية إلى أوراق مالية.
- **اتفاقية إعادة شراء**: هي اتفاقية لتحويل أصول مالية إلى طرف آخر مقابل نقد أو عوض آخر والتزام متزامن لإعادة امتلاك الموجودات المالية في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ مساو للنقد أو العوض الأخر التي تمت مبادلته بالإضافة إلى الفائدة.

1- idem

الفرع الثاني: تصنيف وقياس الأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

أ- تصنيف الأدوات المالية :

جاء في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) أن الأصول المالية تصنف إلى أربع أصناف يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): تصنيف الأصول المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)

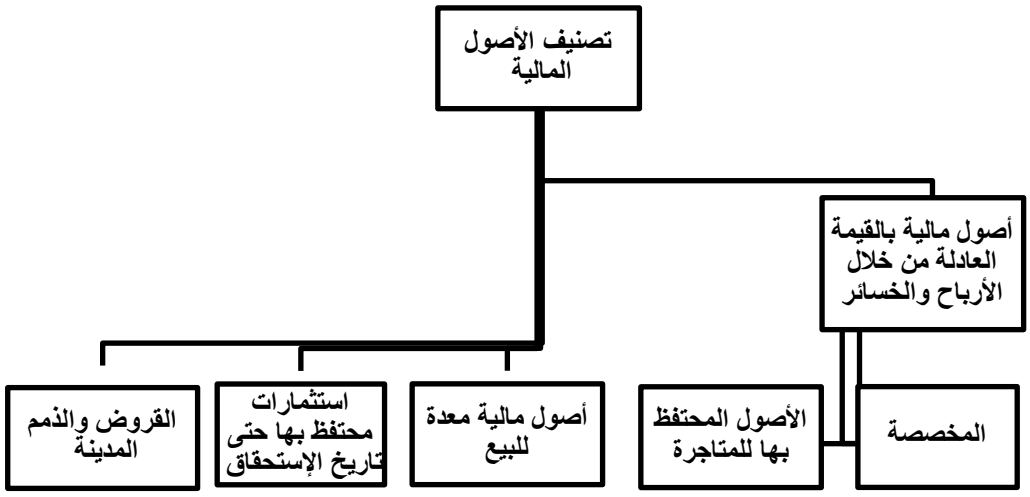

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 من الموقع WWW.IFRS.ORG تم الاطلاع عليه في 2018/05/08.

يلاحظ أن المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) صنف الأصول المالية إلى أربع أصناف هي الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (قائمة جدول حسابات النتائج)، والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم المدينة والأصول المالية المعدة للبيع، وذلك من أجل تسهيل القياس اللاحق لها أي عند تاريخ اعداد القوائم المالية، لأن طرق القياس اللاحق تختلف من فئة لأخرى.

وقد عرف المعيار هذه الفئات كما يوضحه الجدول رقم (1-1) أدناه :

جدول رقم (1-1): تعريف أصناف الأصول المالية حسب المعيار (IAS 39)

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (جدول حسابات النتائج)	المخصصة	هي الأصول التي تختار المؤسسة تصنيفها ضمن هذه الفئة بحيث يتم تقيمها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة في قائمة حسابات النتائج من خلال الأرباح والخسائر.
	أصول محتفظ بها للمتاجرة	هي الأصول أو الخصوم التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل، ويجب تصنيف الأصول المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءا من محفظة يوجد دليل على أنها لها نمطا فعليا حديثا لتحقيق الربح قصير الأجل
الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق		هي أصول مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت لمؤسسة لها إيجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق (أنظر الفقرات 80-92) عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المؤسسة.
القروض والذمم المدينة		هي الأصول المالية التي أوجدتها المؤسسة بتوفير الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين عدا عن تلك التي تم إيجادها بهدف بيعها مباشرة أو على المدى القصير والتي يجب تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة، والقروض والذمم المدينة التي أوجدتها المؤسسة لا تدخل ضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق ولكنها مصنفة بشكل منفصل بموجب هذا المعيار.
الأصول المالية المتوفرة للبيع		هي تلك الأصول المالية التي هي ليست قروض وذمم مدينة أوجدتها المؤسسة أو استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 من الموقع:
WWW.IFRS.ORG تم الاطلاع عليه في 2018/05/08.

أما الخصوم المالية فتصنف إلى فئتين الفئة الأولى هي الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والفئة الثانية هي الخصوم المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة:[1]

[1] جمعة حميدات، **منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)** ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن،2014، **ص 466**.

1- **خصوم مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر**: ويقسم المعيار هذه الفئة إلى فئتين هما:

- **محددة أو مخصصة بالقيمة العادلة**: وهي الخصوم المالية التي تختار المؤسسة (ومن لحظة اقتناءها) تصنيفها ضمن هذه الفئة.

- **خصوم محتفظ بها للمتاجرة**: ومن أمثلتها الالتزامات الناتجة عن السندات المقترضة في عمليات بيع قصيرة الأجل والتي يتوجب ردها في المستقبل، ويعتبر الالتزام المالي كالتزام محتفظ به للمتاجرة، إذ تم الحصول عليه أو نشأ بهدف توليد دخل من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هوامش ربح المتاجرة وتشمل الالتزامات المالية الأوراق المباعة قصيرة الأجل والتي يتوقع تحقيق أرباح نتيجة تذبذب أسعارها خلال فترات قصيرة، مثل الالتزامات الناجمة عن العقود المشتقة، والالتزامات التجارية الأخرى.

2- **الخصوم المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة**: مثل حسابات الذمم الدائنة وأوراق الدفع والأوراق المالية المحررة مقابل الدين المستحقة على المؤسسة.

ب_ القياس والاعتراف المحاسبي:

من أجل فهم كيفية قياس الأدوات المالية يجب التفريق بين القياس الأولي والقياس اللاحق:

1- القياس الأولي: يتم قياس الأصول المالية مبدئيا إما بالقيمة العادلة أو بالقيمة العادلة مع إضافة تكاليف المعاملة كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): القياس الأولي للأصول المالية

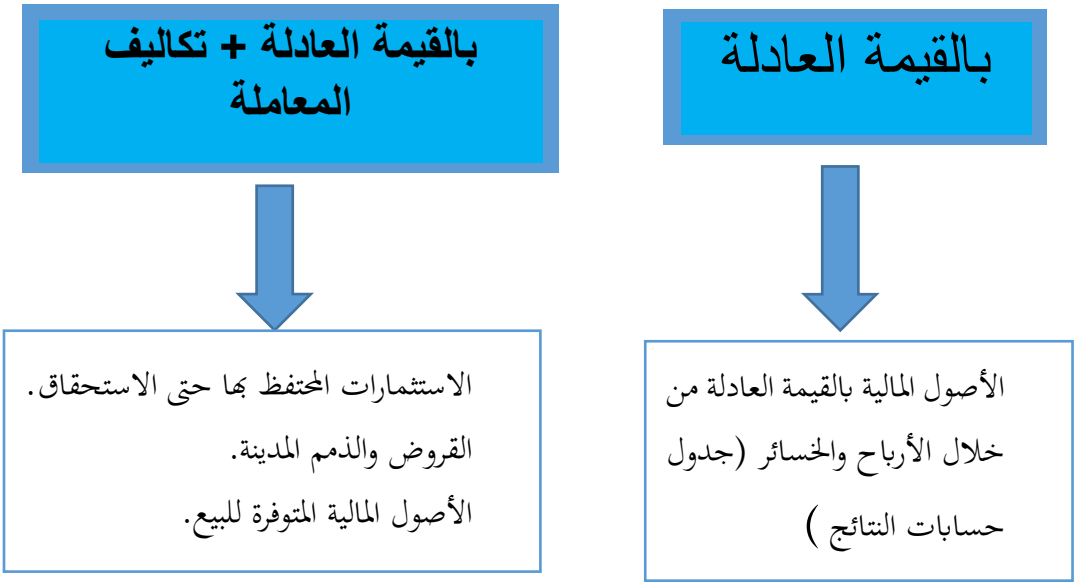

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 من الموقع WWW.IFRS.ORG : تم الاطلاع عليه في 2018/05/08.

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن الأصول المالية يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة مضافا لها تكاليف المعاملة، باستثناء صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي يتم قياسها أول مرة بالقيمة العادلة أي بقيمة ثمن الشراء، أيضا الخصوم المالية يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة مضافا لها تكاليف المعاملة، باستثناء صنف الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي يتم قياسها أول مرة بالقيمة العادلة.

2- القياس اللاحق: تقاس الأصول المالية لاحقا (أي عند إعداد القوائم المالية أو في أي تاريخ لاحق بعد الاعتراف المبدئي) إما بالقيمة العادلة أو التكلفة المهتلكة وذلك حسب الفئة التي تنتمي إليها كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): القياس الاحق للأصول المالية

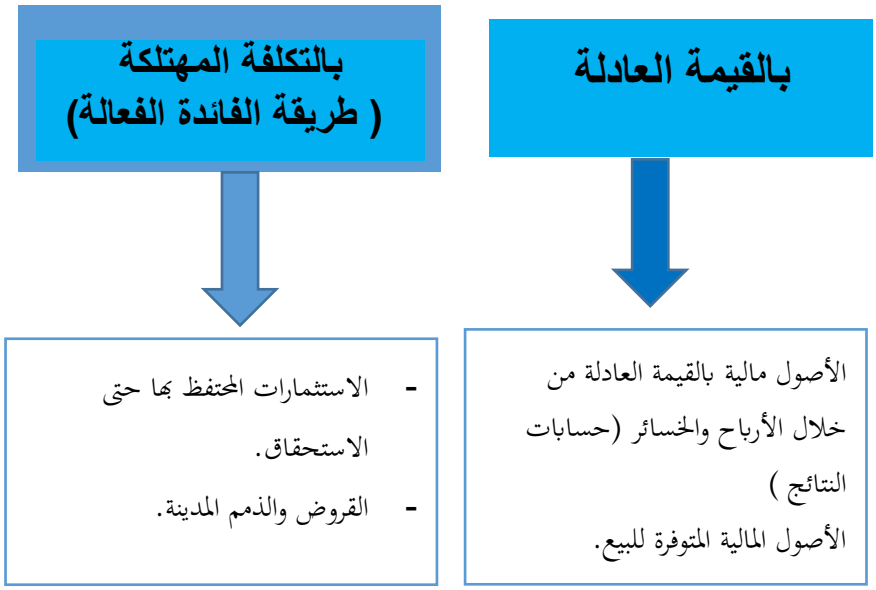

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 من الموقع WWW.IFRS.ORG : تم الاطلاع عليه في 2018/05/08.

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن القياس اللاحق للاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق، والقروض والذمم المدينة يكون بالتكلفة المهتلكة، أما الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والموجودات المالية المتوفرة للبيع تقاس بالقيمة العادلة.

ملاحظة: الإعتراف بفرق التغير في القيمة العادلة يختلف من صنف لآخر، فالتغير الخاص بصنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يعترف به في جدول حسابات النتائج، أما التغير الخاص بصنف الأصول المالية المتوفرة للبيع يعترف به في ضمن الدخل الشامل الآخر أي ضمن مكونات حقوق الملكية.

هنا يمكن طرح سؤال، ماهي الأصول المالية التي تخضع إلى اختبار التدهور وماهي الأصول التي لا تخضع لذلك؟ المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) ينص على أن جميع هذه الفئات سواءا المقاسة بالقيمة العادلة أو المقاسة بالتكلفة المهتلكة تخضع إلى اختبار التدهور (خسارة القيمة)، باستثناء الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

جـ_ إعادة تصنيف الأصول المالية :

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في استمرارية تصنيف الأصول المالية أو إعادة تصنيفها وردت في المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثون منها:

- لا يمكن إعادة تصنيف أي أداة مالية إلى فئة الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بعد الاعتراف الأولي بها، كما لا يمكن إعادة تصنيف المشتقات المالية من فئة الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى أي فئة أخرى.
- لا يمكن إعادة تصنيف أي أداة مالية من فئة الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى أي فئة أخرى (متاحة للبيع، محتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق، القروض والسلف)، ويسمح المعيار في التعديل الذي تم في جانفي 2008 التحويل من فئة الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وفق الشروط التالية:
- يسمح المعيار التحويل من فئة الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى فئة أخرى في الحالات النادرة فقط إذا لم يعد الاحتفاظ بالأصل المالي لغرض بيعه أو إعادة شرائه في المدى القريب حتى لو كان قد تم اقتناءه بداية بغرض بيعه أو اعادة شرائه بالمدى القريب ويتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة له بتاريخ إعادة التصنيف ويمنع عكس أي أرباح أو خسائر تم الاعتراف بها سابقا في الأرباح والخسائر لذلك الأصل، وتعتبر القيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف هي التكلفة أو التكلفة المطفأة للأصل المعاد تصنيفه- حسب الحالة.

  - ويبين مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالات النادرة بانها حالة تنشأ عن حدث منفرد وغير اعتيادي ومن غير المحتمل أن يتكرر، ويشار هنا إلى أن هذا التعديل جاء على خلفية الأزمة المالية العالمية التي بدأت آثارها السلبية الجوهرية تظهر في الربع الأخير من عام 2008.

- يسمح بتحويل الأصول المالية التي ينطبق عليها تعريف القروض والذمم المصنفة ضمن فئة الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (المخصصة بالقيمة العادلة) إلى فئات أخرى من الأصول المالية، إذا كان لدى المؤسسة النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول في المستقبل او لتاريخ استحقاقها،

وبالتالي يمكن تحويلها إلى فئة متاحة للبيع أو إلى فئة القروض والذمم المصنفة للمتاجرة إلا في الحالات النادرة التي ذكرت.

- ويقاس الأصل المعاد تصنيفه بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف ولايتم إعادة استرجاع اية أرباح أو خسائر معترف بها ضمن حساب الأرباح والخسائر وتصبح القيمة العادلة للأصل المالي المعاد تصنيفه هي التكلفة أو التكلفة المطفأة له الجديدة.

- يسمح المعيار بإعادة تصنيف القروض والذمم المصنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع خارج فئة أصول مالية متاحة للبيع وإلى فئة القروض والذمم اذا كانت للمؤسسة القدرة والنية على الاحتفاظ بها في المستقبل أو لتاريخ استحقاقها، ويتم معالجة الأرباح والخسائر المعترف بها سابقا في قائمة حسابات النتائج الآخر للأصول المعاد تصنيفها كما يلي:

  - الأصول المالية التي لها تاريخ استحقاق محدد يتم إطفاء الربح أو الخسارة والمعترف بها سابقا في (قائمة الدخل الشامل كدخل شامل آخر) في بيان الدخل على مدار العمر المتبقي للأصل بطريقة الفائدة الفعالة.
  - أما إذا لم يكن للأصل المالي تاريخ استحقاق ثابت فيتم الاعتراف بالربح والخسارة المعترف بها سابقا كدخل شامل آخر في جدول حسابات النتائج عند البيع أو وجود تدني في قيمته.

- إذا أصبح تصنيف الاستثمارات المالية ضمن فئة المحتفظ بها حتى الاستحقاق غير ملائم نتيجة تغير نية أو قدرة المؤسسة فإنه يجب إعادة تصنيفها إلى فئة (معدة للبيع) وإعادة قياسها بالقيمة العادلة، وإذا قامت المؤسسة بإعادة تصنيف مبلغ مهم نسبيا من قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق إلى متاحة للبيع يتطلب ذلك إعادة تصنيف كافة الاستثمارات المالية المتبقية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى فئة الأصول المالية المتاحة للبيع.
- يمنع المعيار إعادة تصنيف القروض والذمم المدينة إلى الأصول المالية المتاحة للبيع.

الفرع الثالث: مفهوم الأدوات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

تعرف الأداة المالية حسب النظام المحاسبي المالي على انها "عقد ينشأ عنه أصل مالي لكيان ما والتزام مالي أو أداة أموال خاصة لكيان آخر ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-4): توضيح لتعريف الأدوات المالية

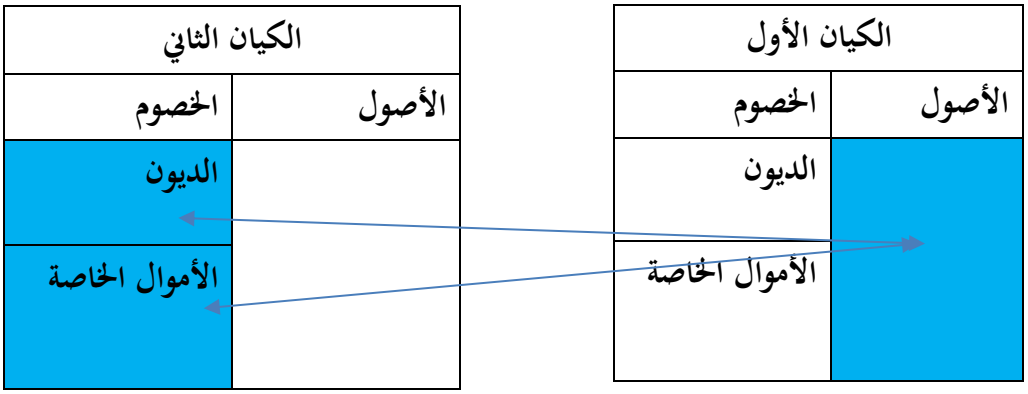

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على: النظام رقم: 09-08 المؤرخ في:29ديسمبر2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

تم تعريف الأصل والخصم المالي وأداة الأموال الخاصة في النظام المحاسبي المالي بنفس التعريف الذي جاءت به المعايير المحاسبة الدولية كالآتي[1]:

- **الأصل المالي**: هو كل أصل يأخذ شكل خزينة، أو أداة أموال خاصة لدى كيان اخر، أو حقا تعاقديا لاستلام أموال سائلة أو أصل مالي آخر من كيان آخر، حق تعاقديا لتبادل أصول أو خصوم مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون مناسبة للكيان. كما تشكل الأموال بالصندوق جزءا من الأصول المالية خصوصا الموجودات لدى بنك الجزائر والخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية والبنوك الأخرى والأسهم والسندات والأوراق المماثلة الأخرى.
- **الخصم المالي**: هو كل خصم يأخذ شكل التزام تعاقدي يتم من خلاله تسليم لكيان آخر أموالا سائلة أو أصلا ماليا آخر. أو تبادل أصول أو خصوم مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مناسبة للكيان.
- **أداة الأموال الخاصة**: هي كل عقد يظهر مصلحة متبقية في أصول كيان ما بعد طرح كل خصومه.

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم: 09-08 المؤرخ في:29ديسمبر2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، العدد 14، بتاريخ: 25 فيفري 2010، ص 20.

الفرع الرابع : محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خارج قطاع البنوك

في النظام المحاسبي المالي تختلف محاسبة الأدوات المالية بين قطاع البنوك والقطاعات الأخرى، فالقطاع البنكي له محاسبة خاصة به، أم القطاعات الأخرى فالنظام المحاسبي المالي يصنف فيها الأصول المالية إلى أربع أصناف هي[1]:

1. **أصول مالية تم اقتناؤها من طرف المؤسسة بهدف تحقيق الأرباح من التقلبات السعرية قصيرة الأجل أو تحقيق هامش التعامل:** ومن أمثلتها القيم المنقولة للتوظيف تسجل في حساب 50 ما عدا 509 (سندات التوظيف في حساب 506، سندات مخولة لحق الملكية في حساب 503)، الأدوات المالية المشتقة ما لم تكن موجهة لأغراض التغطية وتسجل في حساب 52 النقدية (البنك والصدوق.....الخ).
2. **أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، ولها تاريخ استحقاق محدد، ولدى المؤسسة النية الصريحة والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، باستثناء الأصول المالية المصنفة ضمن الأنواع التالية:** الأصول المالية المصنفة كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة. الأصول المالية المصنفة كأصول متاحة للبيع، القروض والذمم المدينة التي أصدرتها المؤسسة، فحسب مدونة الحسابات يسجل هذا النوع من الأصول في حساب 272 السندات التي تمثل حق دين.
3. **القروض والذمم التي أصدرتها المؤسسة:** وهي أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مقيدة (متداولة) في سوق نشط، باستثناء الأصول المالية المصنفة ضمن الأنواع التالية: الأصول المصنفة كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة، الأصول المصنفة كأصول متاحة للبيع، ومن أمثلة هذا النوع: ديون الزبائن وغيرها من ديون الاستغلال التي تسجل في حساب 41، القروض الممنوحة من طرف المؤسسة كالقروض الممنوحة للعمال أو المؤسسات الأخرى والتي تسجل في حساب 274، الودائع والكفالات المدفوعة للغير والتي تسجل في حساب 275.

[1] بوسبعين تسعديت، حسياني عبد المجيد، **محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، تلمسان، 2018، ص ص 123 124.

4. **الأصول المالية غير المشتقة التي تعينها كأصول متاحة للبيع أو الأصول المالية غير المصنفة ضمن الأنواع السابقة:** ومن أمثلة هذا النوع السندات (الأدوات) المثبتة التابعة لنشاط المحفظة والتي تسجل في حساب 273، الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والتي تسجل في حساب 271، السندات المثبتة الأخرى غير التابعة لأنشطة المحفظة.

أما الخصوم المالية يتم تصنيفها في النظام المحاسبي المالي إلى[1] :

1. **خصوم مالية جارية:** هي تلك الالتزامات التي لا تتجاوز مدة استحقاقها دورة مالية كاملة ومن بينها: الأدوات المالية التي تصدرها المؤسسة لغرض تحقيق ربح على المدى القصير (أقل من سنة)، والحسابات المعنية وفق لمدونة الحسابات هي: الحسابات الفرعية للحساب 50، وكذا الحساب 52 المشتقات المالية.

2. **خصوم مالية غير جارية:** وهي تلك الالتزامات التي تتجاوز مدة استحقاقها دورة مالية كاملة، ويعبر عنها في مدونة الحسابات بالخصوم المالية الأخرى وتمثلها الحسابات الفرعية للحساب 16، وهي الحساب 163 القروض السندية، الحساب 164 القروض المقدمة من طرف الهيئات المالية، بالإظافة إلى ديون الموردين (الحساب 40).

[1] **نفس المرجع والصفحة سابقا.**

المطلب الثاني: محاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري

سيتم التطرق ضمن هذا المطلب إلى كل من تصنيف وإعادة تصنيف الأصول المالية والخصوم المالية في القطاع البنكي وإلى كيفية قياسها والإفصاح عنها.

الفرع الأول: تصنيف الأصول والخصوم المالية في القطاع البنكي

يتم تصنيف الأصول المالية في البنوك الجزائرية في الفئات التالية والمرتبطة بنية الكيان عند الحصول على هذا الأصل:

الجدول رقم (2.1): تصنيف الأصول المالية في البنوك الجزائرية

الأصل المالي	التعريف الصادر عن بنك الجزائر
أصول مالية محتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق	هي أصول مالية مقرونة بتسديدات محددة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق محدد والتي يكون للكيان نية ظاهرة وقدرة على الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق.
أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة	هي أصول محصل عليها من طرف الكيان قصد تحقيق مكاسب رأسمالية في وقت قصير، حيث يتعلق الأمر بأصول مالية محصل عليها بنية إعادة بيعها في الأجل القصير في إطار نشاط السوق، ويرتكز معيار التصنيف على نية الشراء، وإعادة البيع في أجل قصير قصد تحقيق أرباح.
تسليفات وحقوق	أصول مالية مقرونة بتسديدات محددة أو قابلة للتحديد ولكنها غير مسعرة في سوق نشط.
أصول مالية متاحة للبيع	هي كل الأصول المحتفظ بها من طرف الكيان باستثناء: سندات المساهمة في الفروع، والمؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة والتي لم يحتفظ بها بغرض وحيد وهو التنازل عنها في مستقبل قريب. الأوراق المالية المصنفة ضمن الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق أو بغرض المعاملة.
أصول مالية أخرى	الأصول المالية الأخرى هي الأصول المالية غير المصنفة ضمن الفئات الأربعة السابقة.

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النظام رقم 09-08 الصادر عن بنك الجزائر.

إن هذا التصنيف مشابه للمعيار المحاسبي الدولي IAS (39) في كونه يسهل عملية القياس اللاحق لهذه الأصول المالية والاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عنها التي تكون مختلفة من صنف لآخر، وتصنف الأصول

المالية في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) إلى أربع أصناف، يتمثل التصنيف الأول في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر التي تنقسم حسب هذا المعيار إلى فئتين هما:

1. المخصصة بالقيمة العادلة: وهي الأصول التي يختار الكيان تصنيفها ضمن هذه الفئة.

2. أصول مالية محتفظ بها لغرض المعاملة: يعتبر جوهر هذا التصنيف متطابق مع الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المعاملة الواردة في النظام المحاسبي المالي والمذكورة في الجدول السابق.

أما التصنيفات الثلاث الأخرى يعتبر تصنيفها متطابق مع التعاريف الواردة في النظام المحاسبي المالي والمذكورة في الجدول السابق وهي الأصول المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق، وتسليفات والحقوق، والأصول المالية المعدة للبيع.

كما وضع النظام المحاسبي المالي تصنيفا للخصوم مشابها للتصنيف المقترح في المعايير المحاسبية الدولية وتتضمن الخصوم المالية في النظام المحاسبي المالي فئتين، الفئة الأولى هي الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة والتي توصف هكذا عندما يتم الحصول عليها قصد تحقيق مداخيل في الأجل القصير بسبب تقلبات أسعارها، والفئة الثانية هي الخصوم المالية الأخرى. [1]

الفرع الثاني: إعادة تصنيف الأصول المالية في القطاع البنكي

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في استمرارية تصنيف الأصول المالية أو إعادة تصنيفها وهي[2]:

- لا يسمح بإعادة تصنيف أصل مالي مصنف ابتدائا في فئة الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المعاملة إلا في ظروف نادرة أو في أوضاع استثنائية تحدد من أجلها كيفيات إعادة التصنيف بواسطة تعليمة من البنك المركزي.
- لا يسمح بإعادة التصنيف ضمن فئة الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة لأي أصل مالي ناتج عن فئة أخرى للأصول المالية.
- إذا لم يعد ملائما، على إثر تبديل في النية الظاهرة أو في القدرة على الحفاظ على أصل مالي في فئة الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق، يجب إعادة تصنيفه في فئة الأصول المالية المتاحة للبيع.

[1]- Ministère des finances conseil national de la comptabilité, l**es actifs et passifs financiers,** Consulter le : 20.01.2015, Disponible sur le lien : http://www.onca.dz/reglementation/systeme-comptable-financier/finish/11-systeme-comptable-financier/101-note-hodologique-de-premiere-application-du-scf-les-actifs-et-passifs-financiers.html

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم: 09-08 المؤرخ في:29 ديسمبر 2009**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- يجب على أي بنك أو مؤسسة مالية ألا تقوم بتصنيف أصول مالية ضمن فئة الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ استحقاقها إلا إذا كان قد تم خلال الفترة السنوية الجارية أو خلال الفترتين السنويتين السابقتين، بيع كمية معتبرة من الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق أو أعيد تصنيفها.
- كل بيع أو إعادة تصنيف، لكمية معتبرة من الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق، ينجم عنه إعادة تصنيف كل الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق المتبقية إلى فئة الأصول المالية المتاحة للبيع.

الفرع الثالث: قياس الأدوات المالية في القطاع البنكي

عند قياس الأصول أو الخصوم المالية تختلف طرق القياس عند التسجيل المحاسبي الأولي عن طرق القياس اللاحق، فالتسجيل المحاسبي الأولي للأدوات المالية يعرف على أنه "الاعتراف بالأصول المالية أو الخصوم المالية في الميزانية عندما يصبح الكيان طرفا في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية"[1]، أما القياس اللاحق فهو يكون بتاريخ الإقفال المحاسبي وإعداد القوائم المالية، والجدول التالي هو محاولة توضيح لكيفيات القياس المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري للأصول المالية عند التسجيل المحاسبي الأولي والتسجيل المحاسبي اللاحق:

الجدول رقم (3.1): قياس الأصول المالية.

	القياس عند التسجيل المحاسبي الأولي	القياس اللاحق
الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة	القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المستلم للحصول على الأصل، بما في ذلك مصاريف الوساطة، والرسوم غير المستعادة ومصاريف البنك، ولكن دون الأخذ بعين الاعتبار كل من الأرباح الموزعة والفوائد المستحقة القبض غير المسددة والمطلوبة قبل الحيازة.	بالقيمة العادلة وتسجيل التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بهذه الأصول المالية محاسبيا في حساب النتائج.
الأصول المالية المتاحة للبيع		بقيمتها العادلة وتسجل فوارق التقييم التي تظهر خلال هذا التقييم بالقيمة العادلة محاسبيا مباشرة بتخفيض أو رفع الأموال الخاصة.
الأصول المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق		بالتكلفة المهتلكة، كما تخضع أيضا بعد إقفال كل دورة إلى اختبار التدهور قصد معاينة خسارة القيمة المحتملة.
التسليفات والحقوق		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النظام رقم 09-08 الصادر عن بنك الجزائر.

[1]- محمد أبو ناصر حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2009، ص 652.

إضافة إلى الجدول السابق صدر عن بنك الجزائر النقاط التالية عند قياس الأصول المالية:

- في الأصول المالية المتاحة للبيع تنقل المبالغ المسجلة في الأموال الخاصة إلى النتيجة الصافية للدورة عندما يكون الأصل المالي قد تم بيعه أو تحصيله أو تحويله أو عندما تظهر إشارة موضوعية عن نقص قيمته (في هذه الحالة، يجب إدراج الخسارة الصافية المتراكمة المسجلة محاسبيا مباشرة في الأموال الخاصة وتسجيلها في النتيجة الصافية للدورة كخسارة قيمة). وعند خروج أصل مالي متاح للبيع يتم تحميل الفوارق المسجلة مقارنة مع التسجيل المحاسبي الأولي إلى النتيجة، من غير تعويض بين الأعباء والنواتج المتعلقة بأصول مختلفة.
- الأصول المالية الأخرى تسجل محاسبيا حسب القواعد العامة المحددة بالقرار المؤرخ في 26 يوليو 2008.

تقاس الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة خلال وضعها وبعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة. والخصوم المالية الأخرى بالتكلفة المهتلكة[1].

اذا النظام رقم: (09-08) المطبق في البنوك الجزائرية مطابق تماما للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 39) الأدوات المالية (لاعتراف والقياس)، وبالتالي يمكن اعتبار تصنيف وقياس الأدوات المالية في النظام المحاسبي المالي مشتقا من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) مع بعض التغيرات التي أحدثها المشرع الجزائري بما يتلاءم مع خصوصية البيئة الجزائرية.

الفرع الرابع: الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية في القطاع البنكي

الإفصاح المحاسبي في قطاع البنوك في الجزائر نلمسه من خلال النظام رقم: (09-05) المؤرخ في: 18 أكتوبر2009، المتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها ومن أهم الأمور التي جاءت فيه حول الأدوات المالية نجد :

الميزانية : يجب الإفصاح على الأربع التصنيفات الخاصة بالأصول المالية والمتمثلة في (الأصول المالية المتاحة للبيع، الأصول المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق، التسليفات والحقوق، الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة)

جدول حسابات النتائج : يجب الإفصاح على بندين خاصين بـ الأصول المالية هما :

الأرباح والخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة.

الأرباح والخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع.

- **جدول تدفقات الخزينة** : يجب الإفصاح على التدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية.

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم: 09-08 المؤرخ في:29 ديسمبر2009**، مرجع سبق ذكره، ص22.

- **جدول تغيرات الأموال الخاصة** : يجب الإفصاح على تغير القيم الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع.
- **ملحق القوائم المالية**: حسب النظام (09-05) يتم الإفصاح عن الأصول والخصوم المالية في المذكرات التالية:
- المذكرة 01: القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة : يجب إدارج عبارة في هذه المذكرة توضح كيفية تقييم الأصول والخصوم المالية.
- المذكرة (02 و 03 و 04 و 05 و 06) : المعلومات المكملة لفهم القوائم المالية : يجب إدراج المعلومات المكملة الخاصة بالفهم الجيد لعناصر الأصول والخصوم المالية الموجودة في القوائم المالية الأربع.
- (المذكرة 08 المعلومات المتعلقة بتسيير المخاطر): يجب الإفصاح عن كيفية تنظيم تسيير المخاطر، وتصنيفها، وعن كل من خطر القرض، والخطر العملياتي، وخطر السيولة، ومخاطر أخرى والأدوات المالية لها علاقة جوهرية مع هذه المخاطر.

الفرع الخامس: مقارنة محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي مع المعايير المحاسبة الدولية

يمكن تلخيص أهم نقاط التشابه والإختلاف بين محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي و معايير المحاسبة الدولية من وجهة نظر الباحث في الآتي :

1- من حيث المصطلحات :

عموما يوجد دائما اختلاف في المصطلحات بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، مثل قائمة الدخل والمركز المالي وحقوق الملكية ..الخ، إلا أن الإختلاف كبير فيما يخص الأدوات المالية ومن أهم هذه الإختلافات :

الجدول رقم (1-4): مقارنة مصطلحات محاسبة الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

المصطلح وفق النظام المحاسبي المالي	المصطلح وفق معايير المحاسبة الدولية
الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (قائمة الدخل): أصول محتفظ بها للمتاجرة
الأصول المالية المتاحة للبيع	الموجودات المالية المتوفرة للبيع
الأصول المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق	الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق
التسليفات والحقوق	القروض والذمم المدينة
الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة	المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أوالخسارة: مطلوبات محتفظ بها للمتاجرة
الخصوم المالية الأخرى	المطلوبات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة

المصدر : من إعداد الباحث **بناءا على النظام (09-08) ومعايير الأدوات المالية.**

3- من حيث التعريفات :

رغم وجود اختلاف متعدد من حيث تسمية المصطلحات بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية في تعريف أهم مصطلحات الأدوات المالية، إلا أن المعنى واحد أي يوجد تشابه كبير من حيث تعريف المصطلحات، فالملاحظ أن النظام المحاسبي المالي في محاسبة الأدوات المالية تبنى أغلب تعاريفه من المعايير (IAS 32)، و (IAS 39) و (IFRS 07).

لكن الملاحظ في النظام المحاسبي المالي وكذلك النظام رقم (09-08) المتعلق بالأدوات المالية هو غياب تام لبعض المفاهيم الواردة في المعايير الدولية، ليست فقط الواردة في المعيار (IFRS 09) الذي جاء بعد الفترة الإنتقالية من المخطط المحاسبي الوطني، بل حتى تلك الواردة في المعايير (IAS 32)، و (IAS 39) و (IFRS 07) ومن هذه المصطلحات نذكر: (المشتق، الالتزام الثابت، السيطرة على الأصول، التحوط، البند المحوط، أداة التحوط لأغراض محاسبة التحوط، فاعلية التحوط).

4- من حيث التصنيف وإعادة التصنيف:

إن تصنييف الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) في كونه يسهل عملية القياس اللاحق لهذه الأصول المالية والاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عنها التي تكون مختلفة من صنف لآخر، وتصنف الأصول المالية في قطاع البنوك في الجزائر إلى أربع أصناف هي (الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة، الأصول المالية المتاحة للبيع، الأصول المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق، التسليفات والحقوق).

وكل هذه التصنيفات موجودة بنفس مفهوم التصنيف وشروط إعادة التصنيف في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)، البند الوحيد غير الموجود في الأصول المالية بند الأصول المخصصة بالقيمة العادلة حيث يعتبر هذا التصنيف موجود في (IAS 39) وغير موجود في النظام المحاسبي المالي، اما التصنيفات الأربع الأخرى التي ذكرت يعتبر تصنيفها وإعادة تصنيفها متطابق مع التعاريف الواردة في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39).

كما وضع النظام المحاسبي المالي تصنيفا للخصوم مشابها للتصنيف المقترح في المعايير المحاسبية الدولية وتتضمن الخصوم المالية في النظام المحاسبي المالي فئتين، الفئة الأولى هي الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة والتي توصف هكذا عندما يتم الحصول عليها قصد تحقيق مداخيل في الأجل القصير بسبب تقلبات أسعارها، والفئة الثانية هي الخصوم المالية الأخرى[1]. بينما في المعايير المحاسبية الدولية (IAS 39) نجد ثلاث فئات، منها فئة غير مذكورة في النظام المحاسبي المالي وهي فئة الخصوم المالية المحددة أو المخصصة بالقيمة العادلة.

[1] Ministère des finances conseil national de la comptabilité, **les actifs et passifs financiers**, Consulter le : 20.01.2015, Disponible sur le lien : http://www.onca.dz/reglementation/systeme-

5- من حيث القياس :

القياس المحاسبي للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي مشتق إلى حد كبير من المعيار (IAS 39) الأدوات المالية (لاعتراف والقياس).

فالقياس المحاسبي الأولي للأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي في هذا القطاع يكون للتصنيفات الأربع بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة، اما المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) الأدوات المالية (لاعتراف والقياس). فيقيس ثلاث تصنيفات منها أيضا بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة، الحالة الوحيدة التي فيها اختلاف هي الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة حيث يتم قياسها وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بالقيمة العادلة فقط أي دون إضافة تكاليف المعاملة.

أما القياس اللاحق للأصول المالية فهناك تجانس وتوافق تام من حيث القياس المحاسبي للتصنيفات الأربع، ونقس الأمر ينطبق على كيفية الإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناجمة عن هذه الأصول والتي تكون إما في جدول حسابات النتائج أو في الأموال الخاصة حسب نوع الفئة من الأصول المالية.

بخصوص قياس الخصوم المالية هناك تجانس وتوافق تام أيضا في الفئتين التي جاء بهما النظام المحاسبي المالي من خلال النظام رقم (09_08) المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وبالتالي يمكن اعتبار قياس الأدوات المالية في النظام المحاسبي المالي مشتقا من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) مع بعض التغييرات التي أحدثها المشرع الجزائري بما يتلاءم مع خصوصية البيئة الجزائرية.

comptable-financier/finish/11-systeme-comptable-financier/101-note-hodologique-de-premiere-application-du-scf-les-actifs-et-passifs-financiers.html

6- من حيث الإفصاح

الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري لايتوافق بنسبة كبيرة مع معيار الإبلاغ المالي (IFRS 07) والجدول التالي يوضح اهم البنود الخاصة بالأدوات المالية الواجب الإفصاح عنها وفق هذا المعيار وتقييم مدى التوافق مع ذلك وفق النظام المحاسبي المالي في هذا القطاع من خلال النظام رقم: (09_05) المؤرخ في: 18 أكتوبر2009، المتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها:

الجدول رقم (1-5) : مدى توافق النظام المحاسبي المالي في قطاع البنوك مع معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 07)

البنود الواجب الإفصاح عنها وفق IFRS 07	مدى التوافق وفق النظام المحاسبي المالي في قطاع البنوك	ملاحضات
الإفصاح عن فئات الأصول المالية في الميزانية	يوجد توافق	باستثناء البند الخاص بـ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - المخصصة-
الإفصاح عن فئات الخصوم المالية في الميزانية	لا يوجد توافق	لايتم الإفصاح عن بنود الخصوم المالية بالرغم من وجودها في التصنيف وفق الظام (09_08).
متطلبات الإفصاح في جدول حسابات النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة	توافق جزئي	-
الإفصاح عن السياسات المحاسبية	يوجد توافق	-
محاسبة التحوط	لا يوجد توافق	-
الإفصاحات غير المطلوبة للقيمة العادلة	توافق جزئي	-
طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية	يوجد توافق	-
الإفصاحات النوعية والكمية	يوجد توافق	-
الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر الإئتمان	يوجد توافق	-
الإفصاح عن القيمة العادلة	لا يوجد توافق	-
دخل الفائدة الناجم عن تدني الأصول المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	لا يوجد توافق	-
مبلغ خسارة التدني لكل فئة من فئات الأصول المالية	لا يوجد توافق	-

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على النظام (09-08) و(09-05) ومعايير الأدوات المالية.

5 من حيث التحديث

في السنوات الأخيرة وجه العديد من الأكاديميين والمهنيين على مستوى العالم انتقادا كبيرا للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) الأدوات المالية (الاعتراف والقياس)، بسبب صعوبته وتعقيداته في بعض الجوانب، وهو ما يعني أن النظام الحالي الذي تستخدمه البنوك في الجزائر الخاص بالأدوات المالية يعاني من مشاكل وصعوبات، وقد أصدرت أغلب الهيئات المشرفة على البنوك في دول العالم معايير وتعليمات لبنوكها بإعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وما يطرأ عليها من تطورات وإصدارات جديدة، إلا أن الجهات المشرفة في الجزائر لم تصدر الى يومنا هذا أي نظام او تعليمة تنص على ذلك، خاصة فيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 09).

وبالتالي وجب الإشارة الى أهمية الانتقال إلى المعاير الدولي للتقرير المالي [1](IFRS 09) في القطاع البنكي الجزائري، والذي جاء خصيصا لمعالجة صعوبات وتعقيدات المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)، ويركز المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 09) بشكل أساسي على وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول والالتزامات المالية بحيث يمكن ذلك من عرض معلومات ملائمة وذاة فائدة لمستخدمي القوائم المالية، بغرض تقييم المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة[2]

كما يركز على وضع أسس للاعتراف والقياس والإطفاء ومحاسبة التحوط كجزء من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية باستبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية (الاعتراف والقياس)، وأعد المعيار (IFRS 09) بشكل موضوعي كمدخل للاعتراف وقياس الأصول المالية بصورة تعكس نموذج الأعمال، الذي يمكن ادارته من خلال خصائص التدفق النقدي التعاقدي، ونموذج انخفاض قيم الأصول والقروض والأدوات المالية لمحاسبة التحوط.

---

[1] أنظر إلى :

- **IFRS 9 Financial Instruments** ,project summary, July 2014.
- R.V. Venkata Subramina**, Saliemnt differences between IAS39 and IFRS9**, December 23, 2009.
- Stephen chan, **partner and head of technical and training , from IAS 39to IFRS9 : More than just Aname change,** BDO Hongkong, explains the back ground to New IFRS and the key changes , July 2010.

[2] صلاح أحمد علي صلاح، **دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 09 على السياسات الإتمانية والتمويلية للمصارف العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية العدد التاسع المجلد الأول، جامعة ام درمان الإسلامية ، السودان، 2017، ص 5.

خلاصة الفصل الأول :

ضمن هذا الفصل قمنا بعرض الإطار النظري لمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري، وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين؛ المبحث الأول خاص بالقياس والإفصاح في القطاع البنكي الجزائري والذي تطرقنا فيه لمفاهيم متعلقة بالقياس والإفصاح ومنهج القيمة العادلة، أما المبحث الثاني فهو يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري والذي تم سرد فيه اهم المفاهيم المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية مع محاولة الإسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية التي خصصت أربع معايير كاملة تتعلق بمحاسبة الأدوات المالية.

البنوك في الجزائر عرفت تطبيق معايير المحاسبة الدولية بداية من سنة 2010 من خلال القانون رقم (11/07) الذي يعتبر مشتق إلى حد كبير من هذه المعايير، ولكن رغم الجدل الكبير الحاصل الذي صاحب تطبيق المعايير على قطاع البنوك في مختلف دول العالم، إلا ان واقع القطاع البنكي الجزائري كان مخالفا تماما لذلك، وبالتالي لم يحضى هذا القطاع بالإهتمام الكافي سواءا أكادميا اومهنيا، فهناك العديد من الأسئلة والإشكالات العالقة والمتراكمة التي يمكن طرحها، مثل المواضيع المتعلقة بالقيمة العادلة في هذا القطاع، وتصنيف وإعادة تصنيف الأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها، والمعايير الدولية الحديثة التي ظهرت بعد تاريخ اصدار النظام المحاسبي المالي، فلو لم تكن هناك مشاكل وانتقادات لما تم اصدار معايير جديدة.

وبالتالي حاولنا في هذا الفصل معرفة موقع محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي من معايير المحاسبة الدولية، وتم التوصل إلى أن القياس المحاسبي للأدوات المالية في قطاع البنوك مشتق إلى حد كبير من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) الأدوات المالية الإعتراف والقياس.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية للدراسات السابقة

تمهيد:

ضمن هذا الفصل نعرض أبرز الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والذي له علاقة بمتغيرات الدراسة الحالية وذلك للتعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج من ناحية وبيان ما يمكن أن تضيفه الدراسة الحالية من ناحية أخرى وتنقسم هذه الدراسات إلى دراسات أجنبية ودراسات عربية وأخرى وطنية.

وسيتم مقارنة هذه الدراسات مع دراستنا من خلال عدة نقاط متمثلة في هدف الدراسة والمنهج المتبع والفئة المستهدفة والأداة المستخدمة، الأساليب الإحصائية، البيئة المدروسة بهدف استخراج أهم أوجه الشبه والإختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

وبناءا على ماسبق قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين اثنين يتناول الأول عرض وتحليل الدراسات السابقة في الموضوع، والثاني يدرس موقع الدراسة من الدراسات السابقة.

المبحث الأول : عرض وتحليل الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنقوم بعرض الدراسات العربية والأجنبية السابقة، وذلك من خلال إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات المتناولة لموضوع الدراسة، منها دراسات أجريت في البيئة الوطنية، وأخرى في البيئة العربية والأجنبية حيث سيتم ترتيبها زمنيا من الأقدم إلى الأحدث، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول يتناول الدراسات باللغة العربية والمطلب الثاني يتناول الدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

1-دراسة دخل الله بعنوان أثر تطبيق المعيار الدولي (39) على عوائد الأسهم، (2005): [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي **(IAS 39)** يؤدي إلى تغييرات ايجابية في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، ومعرفة مدى تأثير التغيرات التي صاحبت تطبيق المعيار على عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية. وقد شملت عينة الدراسة تسعة **(09)** من البنوك التجارية الأردنية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق المعيار **(IAS 39)** قد يؤثر ايجاباً على جميع القوائم المالية ما عدا بند التغير المتراكم في القيمة العادلة في جدول حركة رؤوس الأموال الخاصة، وأن التغيرات التي صاحبت تطبيق المعيار على بنود القوائم المالية قد أظهرت وجود علاقة ايجابية على عوائد أسهم البنوك ماعدا بند التغير المتراكم في القيمة العادلة في جدول حركة رؤوس الأموال الخاصة.

2-دراسة رضا إبراهيم صالح، بعنوان أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية (2018): [2]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية والموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية للشركات المدرجة

---

[1]- دينا عادل داود عثمان دخل الله، **أثر تطبيق المعيار الدولي (39) على عوائد الأسهم** – دراسة تحليلية على القوائم التجارية للبنوك الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، عمان، الأردن.2005.

[2] - رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ، العدد رقم 02، المجلد رقم 64، جامعة الإسكندرية، مصر، جويلية 2009.

في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، واستخدم الباحث استبانة تتكون من مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص الموضوع وتوصل إلى العديد من النتائج من أهمها:

- تعتبر معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذاة أهمية مميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، من وجهة نظر المديرين الماليين، والمراجعين الداخليين والخارجيين في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في البورصة المصرية.

- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية الموثوقية والاعتمادية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

3-دراسة روحي وجدي عبد الفتاح عواد بعنوان محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية (2010)[1]:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، يتكون مجتمع الدراسة من ضباط الائتمان والمحللين الماليين، والمدققين الخارجيين، أما العينة وعدد أفرادها 135 فقد شملت 47 من ضباط الائتمان، و29 من المحللين الماليين، و59 من المدققين الخارجيين.

[1]- روحي وجدي عبد الفتاح عواد، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

استخدم الباحث استبانة ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية، ومدى تأثر محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة وقد استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)، بالإضافة إلى اختبار Scheffe.

أظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في أهميته النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها، كما أضهرت وجود مساهمة ذاة دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبيين الدوليين (39، 40) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، كذلك ومن جانب آخر كشفت الدراسة على أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة وكذلك البنك المركزي للحد من آثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال.

وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والافصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين (IAS 39 و40 ias) وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

4– دراسة: محمد محمود بشايرية بعنوان تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية (2010)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيمة العادلة ومفاهيمها وكيفية قياسها والمحاسبة على أساسها والإفصاح عنها، طبقت هذه الدراسة على البنوك الأردنية وأعدت استبانة وزعت على محاسبي الإدارة أو المدراء الماليين لجمع البيانات من أجل تحليلها، وتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات والتوصل للنتائج.

[1]- محمد محمود بشايرية، **تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والعشرون، العراق، 2010

وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك الأردنية تطبق مفاهيم المحاسبة عن القيمة العادلة في نظامها المحاسبي من حيث القياس طبقا لمتطلبات المعاير المحاسبي الدولي **(IAS 39)**، باستثناء الالتزامات المالية التي تبقيها مقاسة بالتكلفة التاريخية، كما أن البنوك الأردنية تطبق متطلبات الإفصاح المحاسبي التي يقتضيها المعيار المحاسبي الدولي **(IAS 32).**

5- دراسة محمد مطر وآخرون بعنوان العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية بدون تاريخ[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى الإطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص.

لقد تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين، الأول على المنهج الوصفي حيث يتناول الباحثون ومن خلال اطلاعهم على آراء الخبراء حول الأزمة رصد تلك الآراء بشكل علمي، وقد تم الاطلاع وتناول جميع الإجراءات المتخذة من قبل مجلس معايير المحاسبة، والثاني تم الاعتماد به على المنهج التحليلي حيث نظم الباحثون استبانة متخصصة لرصد أراء أصحاب الاختصاص، ووضعت بمدونة محاسبية متخصصة خلال شبكة الانترنت ومن ثم تحليل نتائجها.

وتم التوصل لعدد من النتائج أهمها أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وأن هناك تخبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالأزمة العالمية، وأنهم لا يوافقون على إيقاف التعامل بها.

كذلك أبدو تأييدهم لحقيقة أن مجلس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وأخيرا فإن الباحثين يعتقدون أن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

[1]- محمد مطر، **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن. بدون تاريخ.

6-دراسة خالد عبد الرحمان جمعة يونس بعنوان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم ،(2011)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل، ولتحقيق هذا الغرض تم اختبار الفرضية الأولى للدراسة والفرضيا المتفرعة عنها من خلال تحليل البيانات المالية لكل من جدول حسابات النتائج، وجدول حركة رؤوس الأموال الخاصة، وجدول التدفقات النقدية لـ 13 شركة مدرجة في السوق المالي الفلسطيني للفترة (2004 – 2009) من خلال قياس معاملات الارتباط والانحدار لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وكذلك القوة التفسيرية لها ومن ثم الوقوف على أثر التغير في بنود تلك القوائم نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وقياس مدى تأثيرها على عائد السهم السوقي لتلك الشركات.

أما لأغراض اختبار الفرضية الثانية فقد تم الاعتماد على جدول حسابات النتائج للوصول إلى عائد السهم من صافي الربح المعد وفقاً للقيمة العادلة مقارنة مع عائد السهم من صافي الربح المعد وفقاً للتكلفة التاريخية من خلال إتباع النماذج الرياضية اللازمة. وقد أظهرت الدراسة أن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابا بكل من متغيرات صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة في حين لم يتأثر عائد السهم بكل من متغيرات (الأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد الخزينة وما يعادلها)، كما أظهرت النتائج تحقيق غالبية الشركات موضوع الدراسة (مكاسب حيازة)، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي لتلك الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح.

7- دراسة باسل فهد عبد الحميد قشلان بعنوان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم (2011):[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الدخل وحقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية المحلية للاعوام 2006 ولغاية 2009، اذ قام الباحث بعمل مقارنة بين النتائج المالية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة حسب التكلفة التاريخية للأصول المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)، على امتداد فترة الدراسة وتحليلها فيما يخص أثرها على الدخل وحقوق الملكية لهذه البنوك.

---

[1]- خالد عبد الرحمان جمعة يونس، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم**- دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم لمحاسبة والتمويل،2011.

[2]- باسل فهد عبد الحميد قشلان، **أثر تطبيق منهج القيمة العالدة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،، 2011.

وقام الباحث أيضا بتحليل التغير للدخل وحقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية المحلية المنشورة باستخدام القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية، بمقارنة النتائج للسنين 2006، 2007 (ما قبل حدوث الأزمة المالية العالمية)، مع السنتين 2008، 2009 واللتين تمثلان فترة حدوث الأزمة وامتدادها.

وجاءت نتائج هذه الدراسة لتظهر أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية لتعبر عن القيمة الملائمة لأصول المؤسسة، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة هي من عكست آثار الأزمة المالية على القوائم المالية فبينت الواقع بشفافية.

إن الأزمة المالية ورغم وقعها السلبي على الاقتصاد الا أنها ساهمت في تطوير المعايير الدولية بإصدار المعيار الدولي الجديد (IFRS 09)، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية له أثر إيجابي على آداء إدارة البنوك في اتخاذ الإجراءات والقرارات الاقتصادية الرشيدة بناءا على بيانات ملائمة تعكس الواقع.

8- دراسة منصور فيحان دعسان المطيري بعنوان مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية (2011)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك التجارية واستجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الأصول والخصوم المالية في دولة الكويت، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في البنوك التجارية، وكذلك مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، ومن خلال دراسة ميدانية استخدمت فيها استبانة خطية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الأصول والخصوم المالية؛
- البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة على الأصول والخصوم المالية؛
- البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة على الأصول والخصوم المالية؛
- البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق عرض الاستثمارات للقيم العادلة على الأصول والخصوم المالية.

[1]- منصور فيحان دعسان المطيري، "**مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

9- دراسة ثائر صبري محمود كاظم الغبان بعنوان تكييف الافصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها بدون تاريخ)[1]:

يسعى البحث لدراسة مدى التزام عينة البحث بنشر التقارير والقوائم المالية من خلال إتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 7) والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 01)، بغية جذب اهتمام إدارة المصرف لإعداد وعرض البيانات المالية وفقاً لها أولاً، وبيان قصور التقارير المالية المنشورة حالياً ثانيا وذلك بقصد التحول من الإفصاح الوقائي المستخدم حالياً إلى الإفصاح التثقيفي عن المعلومات المحاسبية الذي يخدم الأطراف الخارجية في اتخاذ القرار.

وتناول البحث فحصا للتقارير والبيانات المالية للبنك التجاري في محافظة السليمانية بإقليم كوردستان العراق للسنة المالية 2006 والمعدة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف للتعرف على نواحي القصور فيها، ومن ثم العمل على تكييفها بما ينسجم مع كل من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 01) الخاص بعرض البيانات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 7).

10- دراسة محمد عبد الشكور أحمد شحاتة بعنوان إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (ifrs7) بهدف تعزيز الإدراك والشفافية – دراسة تطبيقية على بنك الرياض، (2012):[2]

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى إدراك الإدارة المصرفية للبنوك لمتطلبات المعيار السابع من معايير إعداد التقارير الدولية لتعزيز الإفصاح والشفافية، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها عدم توافق معظم بنود القوائم المالية المنشورة لبنك الرياض محل الدراسة الاختبارية مع متطلبات (IFRS 07)، مما يعني ضعف إدراك الإدارة المصرفية بهذا البنك لتلك المتطلبات، وفي المقابل وجود توافق إلى حد ما مع بعض البنود الأخرى خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر المصاحبة للأدوات المالية.ووصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

[1]- ثائر صبري محمود كاظم الغبان، "**تكييف الافصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها –دراسة تطبيقية –**" المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية اقتصاد الأعمال، جامعة النهرين، العرق، العدد السابع والعشرون، بدون تاريخ.

[2]- محمد عبد الشكور أحمد شحاتة، "**إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (ifrs7) بهدف تعزيز الإدراك والشفافية – دراسة تطبيقية على بنك الرياض**"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2012.

أن البيانات المالية التي أعدت في عينة البحث تعاني من قصور كبير في الإفصاح المحاسبي وفقا لمتطلبات المعايير الدولية، والتي إذا ما تم تطبيقها، فإنها ستسهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين وذلك من خلال تقديم معلومات ملاءمة وذات موثوقية عالية وقابلة للفهم والمقارنة. كما تكمن أهمية الإفصاح في ظل المعايير الدولية (IFRS 07) و(ias 01) في تحقيق منافع تحصل عليها عينة البحث من الأطراف ذات المصلحة معه كالمستثمرين ومن خلال مساعدتها في التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات.

11- دراسة نجيب محمد حمودة بعنوان أثر تطبيق محاسبة القمة العادلة في تحسين الآداء المالي، (2014): [1]

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الآداء المالي لشركات التأمين الأردنية التي يزيدٍ رأس مالها عن عشرة (10) مليون دينار أردني والبالغ عددها (8) شركات، ولتحقق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الأسلوب التطبيقي، لجمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات من خلال القوائم المالية للشركات محل الدراسة، وتم استخدام اختبار T لعينة واحدة وتحليل الإنحدار المتعدد، وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

- شركات التأمين الأردنية تطبق محاسبة القيمة العادلة من حيث التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة والتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين.
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الآداء المالي لشركات التأمين الأردنية.

12- دراسة حديدي آدم بعنوان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية، (2015): [2]

هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي على الإبلاغ المالي في القوائم المالية للبنوك، كما أن الدراسة سعت إلى اكتشاف فيما إذا كانت البيئة المحاسبية الجزائرية توفر متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة، ومدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة.

---

[1] – نجيب محمد حمودة مسعود، **أثر تطبيق محاسبة القمة العادلة في تحسين الآداء المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.

[2]- حديدي آدم، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية– دراسة ميدانية–** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد إستبانة من أجل تحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية من وجهة نظر فئات الدراسة المستهدفة، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لقد كان هناك تأييدا كبيرا من جميع الفئات المستهدفة لتحول إلى طريقة قياس بديلة عن التكلفة التاريخية في الجزائر؛
- توجد آثار لتطبيق نموذج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي على الإبلاغ المالي في قوائم البنوك التجارية الجزائرية؛
- كان هناك تأييدا كبيرا من جميع الفئات المستهدفة أن نموذج القيمة العادلة يساهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة لمتخذي القرارات في البنوك التجارية الجزائرية، وتعمل على زيادة درجة التأكد وتقليل درجة عدم التأكد فيما يخص بدائل القرارات إضافة إلى ان إعداد البيانات المحاسبية وفقا للقيمة العادلة يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية؛
- لقد تبنى النظام المحاسبي المالي في الجزائر مفهوم القيمة العادلة لكن يبقى تطبيق محاسبة القيمة العادلة صعب جدا في ظل البيئة المحاسبية الحالية التي تعمل فيها البنوك التجارية الجزائرية.

13- دراسة إسماعيل سبتي بعنوان أثر تطبيق القيمة العالدة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة، (2016)[1]:

هدفت الدراسة لتوضيح أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة، دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والأردن، حيث تبين أن تنوع نشاط شركات المجموعة وتعقد مراحل وإجراءات توحيد حساباتها وتعدد مواطن شركاتها من دولة لأخرى يؤدي إلى ضرورة الاستناد إلى أسلوب قياس محاسبي دقيق وعادل وموحد بين كل شركات المجموعة يعكس واقع نشاطاتها بشكل صحيح هذا من جهة.

ومن جهة ثانية وحتى يحظى أسلوب القياس المحاسبي المتبع في مجموع الشركات بالقبول من كل الأطراف ذاة المصلحة، يجب أن يؤثر على جودة المعلومات المالية المفصح عنها يشكل إيجابي، الأمر الذي يؤدي بإدارة المجموعة إلى تطبيق أسلوب القياس وفق القيمة العادلة في كل الحالات اللازمة والممكنة، وذلك لتأثيره الإيجابي على جل الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفصح عنها وملائمة قياسه لنشاطات المجموعة المتنوعة ولتركيبتها المعقدة مقارنة بأساليب القياس الأخرى.

[1]- إسماعيل سبتي، **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة- دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول-** أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

ووجد الباحث أن كل دولة من الدول محل الدراسة تسعى إلى توفير إطار قانوني كاف يمس ويضبط مختلف الإجراءات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي الجزائري، المعايير المحاسبية المصرية، والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في المملكة الأردنية، ولكن قبل ذلك يجب توفر البيئة اللازمة لتطبيق تلك القوانين وتكييفها مع الخصائص الاقتصادية لكل دولة ثم مراقبة ومتابعة مراحل تنفيذها.

كما توصل الباحث إلى أن تطبيق أسلوب قياس القيمة العادلة بدوره لايحتاج إلى نصوص محاسبية قانونية تلزم وتوضح حالات استخدامه بقدر ما يحتاج إلى توفير البيئة اللازمة لتطبيقه، فرغم توفر وتباين النصوص القانونية المحاسبية الخاصة بهذا الأسلوب من دولة لأخرى إلا أن البيئة الازمة لتطبيقه في تركيبة مجموعة الشركات لكل دولة، تحول دون الوصول إلى الغاية والفاعلية المرجوة منه.

14- دراسة حمدي فلة بعنوان تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، (2017): [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على مؤشرات الآداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، بشكل يغطي مختلف أبعاده، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

ونوصلت الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة هي أكثر ملائمة لمعرفة الأداء المالي للمؤسسة، والمعلومات التي يستند عليها لحساب المؤشرات المالية تكون أكثر مصداقية ومعبرة عن الواقع إن هي أعدت وفق القيمة العادلة.

فالمعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية لابد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية والملائمة حتى يتمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم، وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي، فالمؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية وتتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات المالية التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فإن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة كما انها تعزز الشفافية وبالتالي تكون مطابقة للواقع وأكثر مصداقية.

[1]- حمدي فلة، **تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة–**،أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

15- دراسة مريم بالأطرش، أثر إستخدام القيمة العادلة على ترشيد الإستثمار في الأوراق المالية درسة مقارنة بين مجموعة من الدول ،(2017): [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين.

ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار فرضياته، أجريت دراسة مقارنة بين مجموعة من الأسواق المالية (فرنسا، المغرب، تونس، الجزائر)، من خلال مقارنة أهمية المعلومات المقدمة وفق القيمة العادلة مع تلك المقدمة وفق التكلفة التاريخية. ومن أجل ذلك قامت الباحثة باختبار عينة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية محل الدراسة والتي تنتمي إلى اهم مؤشرات السوق المالي (CAC 40)، وذلك باستخدام نماذج (PANEL DATE) (البسيطة والمتعددة) لمدة ستة عشر (16) سنة والممتدة من 2000 إلى 2015، والتي تغطي فترتين (قبل وبغد تطبيق القيمة العادلة).

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة قد ساهم في تحسين متوسط عائد السهم لكل من المؤسسات الفرنسية والمغربية والتونسية من خلال تحسن في المعلومات المقدمة وفق استخدام القيمة العادلة والتي تساعد على ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية، ماعدا السوق الجزائري التي لم تبدي أي تأثر باستخدام القيمة العادلة للاستثمار في الأزوراق المالية.

16- صلاح علي أحمد بعنوان دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 09 على السياسات الإتمانية والتمويلية للمصارف العربية، (2017): [2]

هدفت الدراسة لتحليل الآثار المتوقعة من تطبيق المعيار الدولي لتقارير المالية (IFRS 09)، والذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) على المصارف العربية، حيث بدأ التطبيق الإلزامي لهذا المعيار في في مطلع العام 2018، وتمثل متطلبات تطبيق هذا المعيار، تحديا كبيرا للمصارف العربية في مجالات الإتمان والتمويل والنظم المصرفية والمحاسبية.

---

[1]- مريم بالأطرش، **أثر إستخدام القيمة العالدة على ترشيد الإستثمار في الأوراق المالية درسة مقارنة بين مجموعة من الدول (فرنسا، المغرب، تونس، الجزائر)**، أطروحة دكتوراه . جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017.

[2]- صلاح أحمد علي صلاح، **دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 09 على السياسات الإتمانية والتمويلية للمصارف العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية العدد التاسع المجلد الأول، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان، 2017.

تناولت الدراسة عرضا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 09)، ومتطلبات تصنيف وقياس الالتزامات مع التركيز على أوجه الخلاف بينه وبين المعيار الدولي (IAS 39) وركزت الدراسة على التحديات التي تواجه تطبيق المعيار وأثر تطبيق المعيار على القطاع المصرفي بالتركيز على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL). وعرضت الدراسة مواقف المصارف العربية الحالي في إطار سياسة التحول لتطبيق المعيار (IAS 39)، وتناولت الدراسة نماذج من التجارب لبعض المصارف العربية وتقييم تلك التجارب.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن التغير في نموذج خسائر الإتمان المتوقعة سيحدث قيودا في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربية في حين أن المعيار التاسع والثلاثون (IAS 39) سيعزز من ثقة المساهمين والمودعين نسبة لإنتاجه سياسة التحوط لتفادي الخسائر المتوقعة الذي بدوره يقلل من مخاطر السيولة وعد الوفاء بسداد الالتزامات.

17- باهية زعيم، واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية – دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول (2018):[1]

سعت الدراسة للتعرف على مدى جاهزية البيئة المحاسبية في الجزائر لتطبيق نموذج القيمة العادلة، حيث ركزت بشكل كبير على تشخيص المعوقات التي تواجه تطبيقه والبحث عن حلول عملية لمعالجة مشكل القياس وفق القيمة العادلة وتفعيل السوق المالي، كما حاولت الدراسة الوقوف على تجربة بعض الدول العربية السابقة في تطبيق القيمة العادلة للاستفادة من خبرتها، ومن ثم اقتراح إطار لتحضير البيئة المحلية لتطبيق القيمة العادلة.

وتوصلت الباحثة بعد إجراء دراسة مقارنة لواقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية لمجموعة من الدول المختارة (مصر، السعودية، الأردن) مع الجزائر إلى بعض النتائج أهمها:

- الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة إلى نموذج القيمة العادلة؛
- القياس المحاسبي يواجه معوقات كثيرة منها معوقات تتعلق بالمهنيين، معوقات متعلقة بالقوانين والتشريعات، معوقات متعلقة بالسوق المالي، معوقات متعلقة بالمؤسسات تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة كما أن نجاح تطبيقه مرهون بتوفر البيئة المحاسبية اللازمة لذلك وبتفعيل دورأسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة؛
- يوجد تفاوت كبير في إجراءات تطبيق قياس القيمة العادلة بين الجزائر ومجموعة من الدول محل الدراسة (مصر، السعودية، والأردن).

[1]- باهية زعيم، **واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية – دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

18- محمد الساسي بالنور، القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية (2018):[1]

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تطبيقات القيمة العادلة في المصارف الإسلامية وقياس الأثر المتولد عن تطبيقها، حيث تطرقت الدراسة إلى أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بالقياس المحاسبي في الفكرين التقليدي والإسلامي، كما ركزت على القيمة العادلة والقياس المحاسبي في الأدوات المالية الإسلامية.

اعتمدت الدراسة التطبيقية على قياس أثر تطبيق القيمة العادلة على البيانات المالية للمصارف الإسلامية من خلال استخدام منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PANEL DATE)، لعينة مكونة من عشرة (10) مصارف إسلامية للفترة من 2009-2016 وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، اختبارات التكامل المشترك، ولتقدير أثر متغير القيمة العادلة على بيان الدخل وحقوق الملكية ثم استخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG)، كما تم استخدام اختبار التغير الهيكلي (THE SHOW TEST) للكشف عن ما إذا كان هناك اختلاف في أثر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) القيمة العادلة، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية محدودة من حيث قيمتها ومجالاتها التي اقتصرت على بعض الأدوات المالية الإسلامية.

كما توصلت كذلك إلى انه يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة على كل من حقوق الملكية والدخل للمصارف الإسلامية محل الدراسة في المدى الطويل أما في المدى القصير فأثر تطبيق القيمة العادلة اقتصر على حقوق الملكية، كما أثبت اختبار التغير الهيكلي اختلاف هذا الأثر قبل وبعد اعتماد (IFRS 13) على قائمة الدخل فقط.

19- قوادري عبلة بعنوان أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية (2018):[2]

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين بديلي القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية والقيمة العادلة)، من حيث أثرهما على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية، وهذا لأن القيمة الإعلامية (الإخبارية) للمعلومات المحاسبية تمثل قيمة ماتحتويه هذه المعلومات وجودتها من وجهة نظر مستخدميها، كما أن الدراسة تسعى إلى إكتشاف فيما إذا كانت البيئة المحاسبية الجزائرية جاهزة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

---

[1] – محمد الساسي بالنور، **القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، دراسة حالات تطبيقية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحاة عباس سطيف 01، 2018.

[2]– قوادري عبلة، **أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية – دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من وجهة نظر مهنيي المحاسبة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحاة عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018.

ولتحقيق هذه الأهداف واختبار الفرضيات الموضوعة تم تصميم استبيان يتناسب مع هذا الفرض وجه لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين الجزائريين، وبعد تحليل نتائج الإستبيان واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى أن المحتوى الإعلامي للمعلومات المقاسة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية يتصف بالموثوقية العالية والقابلية للفهم، أما المحتوى الإعلامي للمعلومات المقاسة استنادا لأسس القيمة العادلة، يتميز بالملائمة لقرارات مستخدميها والقابلية للمقارنة.

كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة الجزائرية غير جاهزة بعد لتطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي، وعليه فمجتمع الدراسة يفضل الإستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس في ظل الظروف الحالية.

20- فارس بن يدير، تقييم واقع تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، (2019).[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر وهذا من خلال التعرف على وجهة نظر القائمون على العمل المحاسبي والمالي في البنوك التجارية العاملة في الجزائر فيما إذا كان نموذج القيمة العادلة يعتبر البديل الأنسب لتفادي قصور التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وكذا مدى إدراكهم لأهمية هذا النموذج، وأيضا التعرف على مدى إعتماد تلك البنوك على نموذج القيمة العادلة عند التقييم المحاسبي، وأخيرا ما إذا كان هناك صعوبات ومعوقات تحد من تطبيق هذا النموذج في البيئة المحاسبية الجزائرية.

للوصول لأهداف ونتائج الدراسة، تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، حيث تم صياغتها بحيث يمكن من خلالها استطلاع رأي العينة المستهدفة بما يحقق أهداف الدراسة، وقد تم الاعتماد في تحليل بيانات الاستبيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 23) ، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن البنوك التجارية العاملة في الجزائر لا تعتمد على نموذج القيمة العادلة بشكل كبير، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة ولعل أبرزها عدم جاهزية السوق المالي الجزائري.

[1] فارس بن يدير، **تقييم واقع تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

21- Nelson, Karen, Fair Value Accounting for Commercial Banks: An empirical analysis of SFAS No 107 (1996) :[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى الإرتباط بين الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة بموجب معيار المحاسبة المالي (SFAS N°107) (الأدوات المالية: الإفصاح عن القيمة العادلة) و القيمة السوقية للأسهم.

وقد قام الباحث واعتماد على الدراسات السابقة (Beaver et al. 1989 ; Barth et al. 1991 ; Wahlen 1994) بإعداد نموذج يدرس العلاقة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، حيث أجريت الدراسة على عينة من أكبر البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية (مصنفة حسب مجموع أصولها من بنك Thomson في تاريخ 30 جولية 1992)، والتي يبلغ عددها 200 بنك وخلال الفترة 1992 و1993 أي سنوات تطبيق معيار المحاسبة المالي (SFAS N°107) لتتوصل هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة تعطي قدرة تفسيرية أكبر من القوائم المالية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية.

22- Christopher Hossfeld, l'application des normes IAS par les banques - l'exemple des banques allemandes (2001)[2]:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر معايير المحاسبة الدولية على البنوك الألمانية، وركزت الدراسة في بدايتها على مشاكل التوحيد المحاسبي في الاتحاد الأوربي، وأوضحت أن الهدف الرئيسي من المعايير المحاسبية الدولية هو توحيد الأنظمة والإجراءات لما لها من فوئد عديدة كجعل البيانات قابلة للقراءة والفهم.

إلا أن عملية التوحيد هذه تعاني من العديد من الصعوبات الناجمة عن الاختلافات الكثيرة كالتطور الصناعي، وفروقات التضخم، واختلاف وسائل تمويل المؤسسات، كما يعتبر من أهم المعوقات هو عدم تخلي البلدان عن خصوصياتها الوطنية هذه الاختلافات جعلت معايير المحاسبة تختلف من بلد لآخر، حيث أهم إشكال لهذه الورقة هو إلى أي مدى تستخدم البنوك الألمانية المعايير المحاسبية الدولية.

وعرض هذا المقال جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالبنوك كالمعيار الدولي رقم (IAS 30) الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، ويختص هذا المعيار فقط بالعرض (الميزانية، جدول

---

[1] - Nelson, Karen (1996), **Fair Value Accounting for Commercial Banks: An empirical analysis of SFAS No**. 107, The Accounting Review, Pp.35- 52.

[2] - Christopher Hossfeld**, l'application des normes IAS par les banques -l'exemple des banques allemandes.** Technologie et management de L'information: enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, May 2001, France.

حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة) والمعيار (IAS 39) الأدوات المالية القياس والاعتراف، وبعض المعايير الأخرى التي تطبق على البنوك كالمعايير: (IAS 32، IAS 25، IAS 21، IAS17، IAS 12، IAS 07).

وبعد عرض نموذج للميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة لإحدى البنوك في ظل المعاير المحاسبية الدولية تم التوصل إلى أن المعايير المحاسبية لا تنص على نماذج معيارية في الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، حيث هي تحدد الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في هذه الثلاث قوائم وهذا يعطي حرية نوعا ما للبنوك، وتعتبر البنوك الألمانية مستخدمة للمعايير المحاسبية الدولية ومتوافقة معها في درجة العرض وخاصة التناقص في الميزانية وجدول تدفقات الخزينة، خاصة جدول تدفقات الخزينة.

إلا أنه في ظل غياب نموذج للمعايير المحاسبية الدولية، البنوك الألمانية تطبق المعايير المحاسبية الألمانية **(DRS 2-10)**، في بعض التعاريف المهمة (السندات والأسهم، المصالح) وبالتالي فالبنوك الألمانية تستخدم الخصوصية الوطنية إذا التعاريف المفقودة في المعايير المحاسبية الدولية يؤدي بالبنوك الألمانية إلى الرجوع إلى المعايير الألمانية.

23- Dirtrich, R.A. & Harris, M.S. & Muller, K.N. "The reliability of investment property fair vale estimates (2001) : [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى موثوقية القياس المحاسبي بمنهج القيمة العادلة، وأجريت هذه الدراسة على الشركات في بريطانيا خلال الفترة 1988 و1996 والتي تنشط في مجال الاستثمار العقاري.

وقامت هذه الدراسة بمقارنة قيمة العقارات المسجلة محاسبيا وقيمة سعر بيعها لاحقا، وبالتالي استنتاج التلاعبات المحاسبية عند القياس بالقيمة العادلة، وقد ناقشت الدراسة في بدايتها موضوع بدائل القياس المحاسبي والتكلفة التاريخية، حيث استنتجت أن تطبيق منهج القيمة العادلة يوفر معلومات مالية أكثر ملائمة من تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية هذا من جهة، لكن من جهة ثانية اعتبرت أن نموذج القيمة العادلة يوفر معلومات أقل موثوقية مقارنة بالتكلفة التاريخية.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن القياس المحاسبي بالقيمة العادلة عندما يكون من مقيم من خارج المؤسسة، يوفر معلومات تتميز بدقة أكبر وغير متحيزة خاصة إذا كان المراجع الخارجي له سمعة طيبة، وتوصلت الدراسة كذلك الى أن الفترة التي كانت تسبق تطبيق القيمة العادلة تدخلت إدارة الشركات في القياس المحاسبي حيث

[1]- Dirtrich, R.A. & Harris, M.S. & Muller, K.N. "**The reliability of investment property fair vale estimates",** Journal of Accounting and Economic, 20(2001), pp 125-158.

تم استخدام الأسلوب الذي يحقق اكبر عائد، كما كان القياس بالقيمة العادلة بالمتوسط متحفظة، مقارنة مع أسعار البيع للفترة من 1988 إلى 1996، وأن هذا القياس كان أقل تحيزا وأكثر دقة من استخدام أرقام التكلفة التاريخية.

24- Mozes, HA , The value relevance of financial institutions' fair value disclosures: A study in the difficulty of linking unrealized gains and losses to equity values (2002) : [1]

هدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة الإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة عن الأدوات المالية، وذلك في البنوك والوسطاء الماليين في الولايات المتحدة الأمريكة. وقد قام الباحث ببناء نموذج رياضي يربط فيه بين رؤوس الأموال الخاصة والإفصاح عن الأدوات المالية وذلك بالاعتماد على عينة من القوائم المالية الخاصة بالبنوك والوسطاء الماليين في الولايات المتحدة، ليتوصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

- القيمة العادلة أكثر ملائمة من التكلفة التاريخية.
- عند استخدام نموذج قياس الدخل المتبقي فإن العلاقة المقدرة مابين المتغيرات، والتي تعكس الفروقات ما بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للأدوات المالية ستكون مختلفة لما قد يكون متوقعا لأسعار هذه الأدوات، وبالتالي هذه الفروقات مابين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة تؤثر على حساب تكلفة رأس المال الأمثل المستخدم لحساب قيمة الدخل المتبقي.

25- Chyi Woan Tan, Greg Tower, Phil Hancock and Ross Taplin, Fair value accounting for financial instruments Australian versus singaporean preparer perspective (2004) :[2]

هدفت الدراسة إلى تقييم قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة من وجهة نظر المؤسسات المالية في استراليا وسنغافورة، وكانت إشكالية الدراسة هي إلى أي مدى تؤيد المؤسسات المالية في استراليا وسنغفورة منهج القيمة العادلة في معالجة الأدوات المالية؟

ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد إستبانة وتوزيعها على 400 من المحاسبين والمدراء الماليين للشركات، 200 لكل دولة، ليتم استرجاع 42 % من الاستبيانات، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

---

[1] - Mozes, HA , **The value relevance of financial institutions' fair value disclosures: A study in the difficulty of linking unrealized gains and losses to equity values**. ABACUS, 38, 1_1 , 2002

1- Chyi Woan Tan, Greg Tower, Phil Hancock and Ross Taplin**, FAIR VALUE ACCOUNTING FOR FINANCIAL INSTRUMENTS: AUSTRALIAN VERSUS SINGAPOREAN PREPARER PERSPECTIVE**, Paper Submission for the 2004 Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Conference, Alice Springs, Australia, 4 - 6 July 2004.

- القيمة العادلة توفر معلومات ملائمة جيدة وكانت المعلومات المالية للشركات في سنغافورة أعلى ملائمة من استراليا.
- القيمة العادلة توفر معلومات مالية موثوقيتها ضعيفة.
- البنوك في سنغافورة حذرة ومتخوفة بدرجة أكبر من البنوك الأسترالية.
- بيئة المحاسبة في استراليا أكثر جاهزية من سنغافورة عند تطبيق القيمة العادلة.

26- Dickinson, G. and Liedtke, P. M. , Impact of Fair Value Financial Reporting System on Insurance Companies(2004):[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة على مؤسسات التأمين، ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد إستبانة وتوزيعها على مجموعة من المدراء التنفيذيين ونوابهم والإطارات في 40 شركة تأمين على المستوى العالمي.

وتوصل الباحثين إلى أن مؤسسات التأمين لاتلتزم كثيرا في ذلك الوقت بمنهج القيمة العادلة في المحاسبة وعمليات التدقيق والرقابة الداخلية، كما توصل الباحثين إلى أن الانتقال إلى مفهوم القيمة العادلة يؤثر جوهريا على استراتيجيات المؤسسات وطرقها المتبعة، مما يؤثر سلبا على تنافسيتها، وأن التباين في النتائج سيزيد من تكلفة رأس المال لمؤسسات التأمين، مما يحرم مستخدمي القوائم المالية من المعلومات التي لها خصائص تنبؤية بالعائد، أما قانون ساربنيز أوكسلي في الولايات المتحدة الامريكية فقد نجم عنه إشكاليات وتحديات كثيرة عند تطبيق مفهوم القيمة العادلة، فعقود التأمين ستكون غير موضوعية عند تطبيق منهج القيمة العادلة.

وبالتالي فاستخدام منهج القيمة العادلة في قياس التزامات التأمينات لن يساهم في الرفع من شفافية القوائم المالية، فالشفافية تزيد من خلال الملاحق المرفقة للقوائم المالية من خلال الإفصاح، وتوصل الباحثين إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن استخدام القيمة العادلة في مؤسسات التأمين عند إعداد القوائم المالية له تأثير سلبي على تحمل وتقبل المخاطر في هذه المؤسسات، والتي لها دور كبير وفعال في النظام الاقتصادي.

[1] - Dickinson, G. and Liedtke, P. M. , Impact of Fair Value Financial Reporting System on Insurance Companies: A SurveyGeneva papers On Risk and Insurance: Issues and Practices. Vol. 29.pp. 540-581, 2004.

27- Tan , Chyi Woan, Accounting for financial instruments: An investigation of preparer and user preference for fair value accounting (2005) :[1]

هدفت هذه الدراسة إلى فهم حقيقة آراء معدي ومستخدمي القوائم المالية بخصوص محاسبة القيمة العادلة والاعتراف بالتغيرات المتعلقة بها كأرباح وخسائر في جدول حسابات النتائج. وقد توصلت بعد مجموعة من المقابلات مع مستخدمي القوائم المالية في البنوك الأسترالية وبعض التحليلات اللازمة إلى أن معدي القوائم المالية لا يعارضون استخدام مقترح محاسبة القيمة العادلة رغم وجود بعض التحفظات.

28- Metka Duhovnik, The problems of fair value in small emerging market economies "the case of Slovenia (2007)[2] :

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قدرة أسواق المال في البلدان النامية على قياس أسهم الشركات بالقيمة العادلة على ضوء معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، توصلت هذه الدراسة التي أجريت في سلوفينيا إلى أن معايير التقارير المالية الدولية وضعت للتناسب مع أسواق نشطة تتميز بيئتها بالكفاءة.

وبالتالي أسهم الشركات التي تنشط في دول نامية يصعب قياسها بالقيمة العادلة فالسوق المحلية لهته الدول لا تحتوي على أدوات كافية لقياسها، وبالتالي ترى الدراسة أنه من الضروري لمجلس معايير المحاسبة الدولية أن يتعاون مع ممثلي اقتصاديات الدول النامية بهدف التفريق بين الأسواق النشطة وغير النشطة وإعطاء تعريف دقيق وعملي في كيفية التعامل مع كل منهما، الأمر الذي يساعد على معرفة القيمة الحقيقية لأسهم الشركات.

29- Bhat,G "Impact of Disclosure and Corporate Governance on the Relevance of Fair Value Gains and Losses in Commercial Banking Industry (2008)[3] :

هدفت الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت الأرباح وخسائر القيمة العادلة للبنوك من وجهة نظر المشاركين في السوق تأثر على عوائد البنوك، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 180 بنك من البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (2003-2005)، من خلال بناء نموذج رياضي لدراسة هذه العلاقة، وتوصلت إلى أن الافصاحات

1- Tan , Chyi Woan, **Accounting for financial instruments: An investigation of preparer and user preference for fair value accounting,** thesis of doctor of philosophy of Murdoch university . Perth,Western Australia.2005.

2- Metka Duhovnik, **The problems of fair value in small emerging market economies "the case of Slovenia** " , Journal of economics and business vol.x-,no2 ,2007.

3- Bhat,G "**Impact of Disclosure and Corporate Governance on the Relevance of Fair Value Gains and Losses in Commercial Banking Industry",** Thesis of ph .D,Univerisity of Toronto Canada, Pp.1-103.2008.

تؤثر إيجابيا على أرباح وخسائر القيمة العادلة عندما تكون حوكمة المؤسسة ضعيفة، وأن الافصاحات تساعد حوكمة الشركات بشكل غير مباشر في القياس المحاسبي.

ومن نتائج الدراسة أن في المستقبل سيكون الإفصاح المحاسبي أكثر دقة على ضوء معيار المحاسبة المالي الخاص بالإفصاح (SFAS 157)، باختصار أهم ما وصلت إليه الدراسة هو وجود ارتباط جوهري طردي بين مكاسب وخسائر القيمة العادلة وعوائد الأسهم.

30- **Al-Khadash and Abdullatif, "Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan (2009)**[1] :

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، وقد شملت الدراسة القوائم المالية للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية من عام 2002 إلى عام 2006، وتمت المقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام التكلفة التاريخية لنفس السنوات، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للبنوك يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

31- **Koonce, Lisa, and Nelson, Karen, and Shakespeare, Catherine, How Do Investors Assess the Relevance of Fair Value for Financial The Accounting Review (2009)**[2] :

هدفت الدراسة إلى معرفة آراء المستثمرين اتجاه القيمة العادلة، حيث قامت الدراسة بإجراء ثلاثة اختبارات لمعرفة آراء هؤلاء المستثمرين حول مدى ملائمة القيمة العادلة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- نتائج الاختبار الأول : أغلب المستثمرين يرون ملائمة القيمة العادلة، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية.
- نتائج الاختبار الثاني: أغلب المستثمرين يرون أن القيمة العادلة أكثر ملائمة إذا كانت عملية البيع أو الشراء سهلة الحدوث.

---

[1] - Al-Khadash and Abdullatif , **"Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries:The Case of the Banking Sector in Jordan**", Jordan Journal of Business Administration, Volume 5, No. 4, Jordan, 2009.

[2] -Koonce, Lisa, and Nelson, Karen, and Shakespeare, Catherine, **How Do Investors Assess the Relevance of Fair Value for Financial The Accounting Review**: November 2011, Vol. 86, No. 6, pp. (2009), 2075-2098.

- نتائج الإختبار الثالث: أغلب المستثمرين يفضلون استخدام نموذج القيمة العادلة باعتباره أحسن وسيلة لقياس الخصوم المالية عند تاريخ الاستحقاق.

32- Emil Linde & Jesper Moller Pedersen, a comparative analysis between IAS 39 & IFRS 9 (2011) :[1]

هدف هذين الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى مقارنة المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) مع معيار التقري المالي الدولي (IFRS 09)، وتم اجراء هذه الدراسة في البنوك في الدنمارك، وتم التركيز على البنوك باعتبارها أكثر من يتعامل بالأدوات المالية، وللإجابة على إشكالية الدراسة تم بناء نموذج من أجل تحليل القوائم المالية لهذه البنوك، وتوصل الباحثين لمجموعة من النتائج أهمها:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ناتجة عن التغير في مداخل الاعتراف بانخفاض القيمة للأصول المالية، وذلك عند تطبيق متطلبات المعيار الدولي لتقارير المالية (IFRS 09)، والذي يتطلب تسجيل الخسائر المحققة والمتوقعة للقروض.
- المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 09) عند تطبيقه لا يحدث تغيرات جوهرية على الأصول المقاسة بالتكلفة المطفأة مثل فئة القروض.

33- Ashford C. Chea, Fair Value Accounting: Its Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements (2011) :[2]

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القيمة العادلة على القوائم المالية، كما سعت الدراسة إلى معرفة كيفية إضفاء مزيد من الشفافية والموثوقية لهذه القوائم حتى يستفيد مستخدمو القوائم المالية، بدأ الباحث في بداية ورقته بعرض نبذة تاريخية لتطور معيار المحاسبة المالي (FAS 157) وأثره على محاسبة القيمة العادلة، ثم عرض الباحث العديد من الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، حيث اعتمد الباحث على المنهج التاريخي بهدف الوصول لنتائج وتوصيات بخصوص القيمة العادلة وأثرها على القوائم المالية ومن أهم ماتوصل إليه مايلي:

- معظم الباحثين يرون أن القيمة العادلة هي الأمثل عند قياس الأصول والخصوم المالية، باستثناء الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق التي يجب تقييمها بالتكلفة التاريخية خاصة في البنوك، فالأساس

[1] - Emil Linde & Jesper Moller Pedersen, **a comparative analysis between IAS 39 & IFRS 9** – Copenhagen Business School – 2011.

2 - Ashford C. Chea, **Fair Value Accounting: Its Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements,** International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 20, USA, November 2011.

عند التقييم هو في مدة الإحتفاظ بالأصل المالي وفي مدى إمكانية احتفاظ البنك أو المؤسسة بالأصل المالي رغم تقلبات السوق (Poon, 2004).

- ويرى بعض الباحثين أن تقييم الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة غير منطقي بخصوص مخاطر القروض، وذلك بسبب أسعار الفائدة التي تتغير باستمرار والتوريق (التحول من التزام إلى حقوق ملكية(Lipe, 2002) .
- ويعارض البعض تقلبات أرباح القيمة العادلة التي يعترف بها في جدول حسابات النتائج، فهذه الأرباح ليس لها علاقة بآداء الإدارة وبالتالي يصبح من الصعب التنبؤ بالأداء المستقبلي (Poon, 2004).
- ويرى (Bies, 2005) في دراسته أن التقييم بالقيمة العادلة مهما عدل سيضل يعاني من نقص في الموثوقية.

34- Liang, L., Riedl, E ," The Effect of Fair Value versus Historical Cost Reporting Model on Analyst Forecast Accuracy (2014):[1]

هدفت الدراسة إلى تفسير مدى تأثير استخدام نموذجي التقرير المالي عن الأصول المتداولة لشركات الاستثمار العقاري في إنجلترا باستخدام القيمة العادلة وبالتكلفة التاريخية في الولايات المتحدة الأمريكية على دقة تنبؤات المحللين الماليين. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك دقة تنبؤ كبيرة بقيمة صافي الأصول في تلك الشركات بإنجلترا والتي تطبق القيمة العادلة، وأن هناك دقة تنبؤ منخفضة بقيمة ربحية السهم في تلك الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تطبق القيمة العادلة ويرجع السبب إلى إضافة الأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل المعدة على أساس القيمة العادلة.

35- THOMAS J. CARROL, THOMAS J.LINSMEI, KATHY R. PETRO, The Reliability of Fair Value versus Historical Cost Information: Evidence from Closed-End Mutual Funds (2015) : [2]

هدفت الدراسة إلى مقارنة نتائج تطبيق كل من محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للأدوات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار [3](mutual funds) لعدد محدود من المساهمين الذين يقومون بإعداد قوائمهم المالية بالقيمة العادلة، وجدت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار الأسهم والقيمة العادلة للأوراق المالية، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم وبند القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة،

1- Liang, L., Riedl, E ," **The Effect of Fair Value versus Historical Cost Reporting Model on Analyst Forecast Accuracy"**. THE ACCOUNTING REVIEW ,Vol. 89, No3, (2014), pp.1151-1177.

2- THOMAS J. CARROL, THOMAS J.LINSMEI, KATHY R. PETRO, **The Reliability of Fair Value versus Historical Cost Information: Evidence from Closed-End Mutual Funds**, JOURNAL OF ACCOUNTING, AUDITING & FINANCE, (2015) Pp.1- 24.

3 – صناديق الاستثمار تعني محفظة استثمارية تتم إدارتها بواسطة جهة مالية متخصصة. ويشتمل على أسهم وسندات واستثمارات أخرى تقسم إلى حصص مملوكة للمستثمرين قابلة اسعارها للتغير حسب حركة السوق.

كما بحثت الدراسة فيما إذا كانت القيمة العادلة للسندات تقدم معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية، لتجد في الأخير أن القيمة العادلة للسندات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية وملائمة للمستثمرين.

36- **Bratten, Monika Causholli, Urooj Khan, Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: Evidence from other comprehensive income and its components (2016) :**[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية للبنوك في ظل التعديلات الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة، والتي أثرت على قائمة الدخل الشامل، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير هذه التعديلات على موثوقية القوائم المالية. واعتمدت الدراسة على نموذج (ALTMUROND، 2010) ونموذج (KANGRETNAN AND ALL، 2009) من خلال جمع جميع القوائم المالية الخاصة بالبنوك القابضة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ مجموع المشاهدات 14781 مشاهدة، وأجريت الدراسة على فترتين مختلفتين من حيث السيولة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إمكانية التنبؤ بالأرباح في البنوك الأمريكية لمدة سنة أو سنتين من خلال قائمة الدخل الشامل التي تم اعدادها وفق منهج القيمة العادلة، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن تطبيق القيمة العادلة وفق التعديلات الجديدة يساهم في تحقيق أهداف القوائم المالية، وبالتالي توفير معلومات تساهم في اتخاذ القرار والتنبؤ بآداء البنوك في المستقبل.

37- **Mauro, P., Guido , P., & Elisa , M, Fair value accounting and earnings quality (EQ) in banking sector (2017) :** [2]

هدف هذه الدراسة هو معرفة أثر محاسبة القيمة العادلة على نوعية الأرباح في قطاع البنوك الأوربية خلال الفترة 2007-2016، فالقوائم المالية للبنوك هي أكثر من تتأثر بالقيمة العادلة، وتوصلت الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة لها تأثير على نوعية الأرباح في البنوك الأوروبية، حيث توقعت وتوصلت الدراسة إلى أن الأدوات المالية لايمكن تقييمها في السوق المالي دائما، وبالتالي يلجأ المديرون التنفيذيون إلى طرق أخرى للتقييم، وهو مايعطيهم فرصة للتلاعب، وبكل تأكيد سيؤدي إلى إنخفاض نوعية الأرباح.

[1] - Bratten, Monika Causholli, Urooj Khan, Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: Evidence from other comprehensive income and its components, Review of Accounting Studies , Volume 21, Issue 1, March 2016, pp 280–315.

[2] - Mauro, P., Guido , P., & Elisa , M. (). Fair value accounting and earnings quality (EQ) in banking sector2017: Evidence from Europe. African Journal of Business Management. Retrieved from https://bit.ly/302tGD4

المبحث الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

هذا المبحث يحتوي على مطلبين المطلب الأول سنتطرق فبه إلى أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، والثاني سنعرض فيه ما يميز هذه الدراسة مقارنة بهذه الدراسات.

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف

من خلال الجدول رقم (2-1) سنحاول إظهار أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية وأهم الدراسات السابقة ومن ثم إبراز أهم ما يميز الدراسة الحالية:

الجدول رقم (2-1) أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

اسم الباحث وسنة النشر	عنوان الدراسة	أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
دخل الله، 2005.	أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) على عوائد الأسهم، دراسة تحليلية على القوائم التجارية للبنوك الأردنية	هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) يؤدي إلى تغييرات إيجابية في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، وهو يشبه إلى حد كبير هدف دراستنا، الاختلافات بين الدراستين هي أن دراستنا عالجت النظام المحاسبي المالي وعينة من البنوك في الجزائر.
رضا إبراهيم صالح، 2009.	أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية والموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، الإختلاف بين الدراستين هو أن هذه الدراسة اعتمدت على الاستبيان في جمع المعلومات، وعينة الدراسة كانت في مصر، بينما دراستنا كانت عينتها في الجزائر وجمع المعلومات كان من خلال القوائم المالية.
روحي وجدي عبد الفتاح، 2010.	محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية.	هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، هذه الدراسة اعتمدت على الاستبيان في جمع المعلومات، وعينة الدراسة كانت في الأردن، بينما

		دراستنا كانت عينتها في الجزائر وجمع المعلومات كان من خلال القوائم المالية.
محمد محمود بشايرية، 2010.	تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيمة العادلة ومفاهيمها وكيفية قياسها والمحاسبة على أساسها والإفصاح عنها، هذه الدراسة اعتمدت على الاستبيان في جمع المعلومات، وعينة الدراسة كانت في الأردن، بينما دراستنا كانت عينتها في الجزائر وجمع المعلومات كان من خلال القوائم المالية.
مريم صغير موح، 2010.	القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية	هدفت الدراسة إلى تقييم ما إذا كانت البنوك والمؤسسات المالية، تقوم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، حيث قامت الدراسة بإسقاط المعايير المحاسبية الدولية على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري. الدراسة اعتمدت على دراسة الحالة لبنك واحد ولسنة واحدة هي سنة 2010 أما دراستنا فكانت دراسة قياسية لتسعة (09) بنوك وللفترة من 2010 إلى 2017.
محمد مطر وآخرون، دون تاريخ.	العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية	هدفت الدراسة إلى الإطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الإتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، هذه الدراسة اعتمدت على الاستبيان في جمع المعلومات، وعينة الدراسة كانت في الأردن، بينما دراستنا كانت عينتها في الجزائر وجمع المعلومات كان من خلال القوائم المالية.
خالد عبد الرحمان جمعة يونس،2011.	أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل، هذا

		الهدف يعتبر أحد أهداف دراستنا، أهم الاختلافات بين الدراستين هي أن دراستنا عالجت النظام المحاسبي المالي وعينة من البنوك في الجزائر.
باسل فهد عبد الحميد قشلان، 2011.	أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الدخل وحقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية المحلية للأعوام 2006 ولغاية 2009، أهم اختلاف بين الدراستين هو في المتغير التابع وعينة الدراسة، فدراستنا كان المتغير التابع هو عوائد البنوك، بالإضافة إلى أن دراستنا عالجت النظام المحاسبي المالي وعينة من البنوك في الجزائر.
نجيب محمد حمودة مسعود، 2014.	أثر تطبيق محاسبة القمة العادلة في تحسين الآداء المالي	هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الآداء المالي لشركات التأمين الأردنية التي يزيدٍ رأس مالها عن عشرة (10) مليون دينار أردني والبالغ عددها ثماني (08) شركات، الاختلاف بين الدراستين هي ان دراستنا عالجت النظام المحاسبي المالي وعينة من البنوك في الجزائر.
دراسة حديدي آدم، 2015.	أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية–دراسة ميدانية	هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي على الإبلاغ المالي في القوائم المالية للبنوك، أهم اختلاف بين الدراستين هو في المتغير التابع وطريقة جمع المعلومات، فدراستنا كان المتغير التابع هو عوائد البنوك، بالإضافة إلى أن دراستنا تم فيه جمع المعلومات من خلال القوائم المالية أما هذه الدراسة فاعتمدت على الاستبيان.
إسماعيل سبتي، 2016.	أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في	هدفت هذه الدراسة لتوضيح أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة، دراسة مقارنة

	المجموعة، دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول	بين الجزائر، مصر والأردن، اهم اختلاف بين الدراستين هو المنهج المتبع حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، أما هذه الدراسة فاعتمدت على المنهج المقارن.
حمدي فلة، 2017.	تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة	تهدف الدراسة إلى معرفة أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس اللمحاسبي على مؤشرات الآداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أهم الاختلافات كانت في نوعية المؤسسات حيث اعتمدنا البنوك ودراسة حمدي اعتمدت على المؤسسات الاقتصادية، وكذلك من حيث حجم العينة حيث اعتمدت دراسة حمدي على دراسة حالة مؤسسة واحدة في حين اعتمدنا على دراسة تطبيقية لـ 9 بنوك.
مريم بالأطرش،2017.	أثر إستخدام القيمة العادلة على ترشيد الإستثمار في الأوراق المالية دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول (فرنسا، المغرب، تونس، الجزائر)	هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين. أهم اختلاف بين الدراستين هو في المتغير التابع ونوع المؤسسات المدروسة، فدراستنا كان المتغير التابع هو عوائد البنوك، بالإضافة إلى أن دراستنا تم فيها جمع المعلومات من خلال القوائم المالية للبنوك.
باهية زعيم، 2018.	واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية – دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول.	هدفت الدراسة للتعرف على مدى جاهزية البيئة المحاسبية في الجزائر لتطبيق نموذج القيمة العادلة، أهم اختلاف بين الدراستين هو المنهج المتبع حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، أما هذه الدراسة فاعتمدت على المنهج المقارن.

محمد الساسي بالنور، 2018.	القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية	هدفت الدراسة إلى الكشف عن تطبيقات القيمة العادلة في المصارف الإسلامية وقياس الأثر المتولد عن تطبيقها، أهم اختلاف هو في عينة الدراسة فدراسة محمد الساسي كانت في المصارف الإسلامية في قطر، أما دراستنا فكانت في عينة من البنوك في الجزائر.
قوادري عبلة، 2018.	أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية.	هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين بديلي القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية والقيمة العادلة)، من حيث أثرهما على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية، أهم اختلاف بين الدراستين هو في المتغير التابع وطريقة جمع المعلومات، فدراستنا كان المتغير التابع هو عوائد البنوك، بالإضافة إلى أن دراستنا تم فيها جمع المعلومات من خلال القوائم المالية أما هذه الدراسة فاعتمدت على الاستبيان.
فارس بن يدير، 2019.	تقييم واقع تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر وهذا من خلال التعرف على وجهة نظر القائمين على العمل المحاسبي والمالي في البنوك التجارية العاملة في الجزائر فيما إذا كان نموذج القيمة العادلة يعتبر البديل الأنسب لتفادي قصور التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وكذا مدى إدراكهم لأهمية هذا النموذج، أهم اختلاف بين الدراستين هو في جمع المعلومات، فدراستنا فارس اعتمدت على الاستبيان في جمع المعلومات أما دراستنا فاعتمدت على القوائم المالية البنكية.
Nelson, 1996.	Fair Value Accounting for Commercial Banks:	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى الإرتباط بين الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة بموجب معيار المحاسبة المالي

(SFAS N° 107) الأدوات المالية: الإفصاح عن القيمة العادلة والقيمة السوقية للأسهم، أهم اختلاف هو بيئة الدراسة وسنوات الدراسة هما مختلفان تماما، وهذه الدراسة كانت في الولايات المتحدة الأمريكية وقبل 1996، أما دراستنا كانت في الجزائر وللفترة 2010 2017.	An empirical analysis of SFAS No. 107	
هدفت الدراسة إلى معرفة مدى موثوقية القياس المحاسبي بمنهج القيمة العادلة، وأجريت هذه الدراسة على الشركات في بريطانيا خلال الفترة 1988 و1996 التي تنشط في مجال الاستثمار العقاري، الفرق بين الدراستين هو في بلد وعينة وفترة االدراسة، حيث دراستنا كانت في البنوك التجارية في الجزائر وللفترة 2010 إلى 2017.	The reliability of investment property fair vale estimates.	Dritrich and Harris, 2001.
هدفت الدراسة الى معرفة مدى ملائمة الإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة عن الأدوات المالية، وذلك في البنوك والوسطاء الماليين في الولايات المتحدة الأمريكة. الفرق بين الدراستين هو في بلد وعينة الدراسة ونوعيتها، حيث دراستنا كانت في البنوك التجارية في الجزائر، ودراستنا ركزت على القياس المحاسبي.	The value relevance of financial institutions' fair value disclosures	MOZES2002 ،
هدفت الدراسة إلى تقييم قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة من وجهة نظر المؤسسات المالية في استراليا وسنغافورة، ولتحقيق أهدافها اعتمدت على الاستبيان في جمع المعلومات، وعينة الدراسة كانت في استراليا وسنغافورة، بينما دراستنا كانت عينتها في الجزائر وجمع المعلومات كان من خلال القوائم المالية.	FAIR VALUE ACCOUNTING FOR FINANCIAL INSTRUMENTS:	Chyi And others 2004
تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة على مؤسسات التأمين، الفرق بين الدراستين هو	Impact of Fair Value Financial Reporting System on Insurance Companies:	DICKINSON AND LIEDTK, 2004.

في بلد وعينة الدراسة ونوعيتها، حيث دراستنا كانت في البنوك التجارية في الجزائر، ودراستنا ركزت على القياس المحاسبي، وتم جمع المعلومات من خلال القوائم المالية، أما هذه الدراسة فجمعت المعلومات من خلال الاستبيان.		
هدفت هذه الدراسة والتي هي عبارة عن أطروحة دك توراه إلى فهم حقيقة آراء معدي ومستخدمي القوائم المالية بخصوص محاسبة القيمة العادلة والاعتراف بالتغيرات المتعلقة بها كأرباح وخسائر في جدول حسابات النتائج، هذه الدراسة اعتمدت على الاستبيان في جمع المعلومات، وعينة الدراسة كانت في استراليا، بينما دراستنا كانت عينتها في الجزائر وجمع المعلومات كان من خلال القوائم المالية.	Accounting for financial instruments: An investigation of preparer and user preference for fair value accounting,	Chyi, 2005.
هدفت الدراسة على معرفة مدى قدرة أسواق المال في البلدان النامية على قياس اسهم الشركات بالقيمة العادلة على ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS، أهم اختلاف هو في عينة الدراسة فهذه الدراسة كانت في سلوفينيا وفي المؤسسات المسعرة في البورصة ووفق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، أما دراستنا فكانت في عينة من البنوك في الجزائر، وفي ظل النظام المحاسبي المالي.	The problems of fair value in small emerging market economies	Metka, 2007.
هدفت الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت الأرباح أو خسائر القيمة العادلة للبنوك من وجهة نظر المشاركين فى السوق تؤثر على عوائد البنوك، أهم اختلاف هو بيئة الدراسة وسنوات الدراسة، دراسة (Bhat) كانت في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2003 و2005، أما دراستنا كانت في الجزائر وللفترة 2010 و2017.	Impact of Disclosure and Corporate Governance on the Relevance of Fair Value Gains and Losses in Commercial Banking Industry	Bhat, 2008.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، هناك تشابه كبير بين الدراستين الاختلاف الأهم بين الدراستين هو أن هذه الدراسة في الأردن ودراستنا في الجزائر.	Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countrie	Al-Khadash and Abdullatif, 2009.
هدف الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى مقارنة المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) مع معيار التقري المالي الدولي (IFRS 09)، الاختلاف بين الدراستين هو من حيث عنوان وجوانب الدراسة، حيث هذه الدراسة جاءت لتقييم (IFRS 09) ومقارنته مع (IAS 39) ، اما دراستنا فلم تعالج في جانبها التطبيقي للمعيار (IFRS 09) باعتباره غير مطبق في الجزائر.	A comparative analysis between IAS 39 & IFRS 9	LINDE AND PEDERSON, 2011.
هدفت الدراسة إلى تفسير مدى تأثير استخدام نموذجي التقرير المالي عن الأصول المتداولة لشركات الاستثمار العقاري في إنجلترا باستخدام القيمة العادلة وبالتكلفة التاريخية في الولايات المتحدة الأمريكية على دقة تنبؤات المحللين الماليين. أهم اختلاف هو في عينة الدراسة فهذه الدراسة كانت على شركات الاستثمار العقاري في إنجلترا، أما دراستنا فكانت في عينة من البنوك في الجزائر.	The Effect of Fair Value versus Historical Cost Reporting Model on Analyst Forecast Accuracy	Laing, 2014.
هدفت الدراسة إلى مقارنة نتائج تطبيق كل من محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للأدوات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار، أهم اختلاف هو في عينة الدراسة فدراستنا كانت في عينة من البنوك في الجزائر، أما هذه الدراسة كانت على صناديق الاستثمار لعينة من	The Reliability of Fair Value versus Historical Cost Information	Carrol, 2015.

		المساهمين الذين يقومون بإعداد قوائمهم المالية بالقيمة العادلة في الولايات المتحدة الأمريكية.
Mauro,2017 .	**Fair value accounting and earnings quality (EQ) in banking sector**	هدف هذه الدراسة هو معرفة أثر محاسبة القيمة العادلة على نوعية الأرباح في قطاع البنوك الأوربية خلال الفترة 2007-2016، وتوصلت الدراسة إلى أن الأدوات المالية لايمكن تقييمها في السوق المالي دائما، وبالتالي يلجأ المديرون التنفيذيون إلى طرق أخرى للتقييم، وهو مايعطيهم فرصة للتلاعب، أهم اختلاف هو في عينة الدراسة فدراستنا كانت في عينة من البنوك في الجزائر، أما هذه الدراسة كانت في البنوك الأوربية.

المصدر : من إعداد الباحث

المطلب الثاني : ما يميز هذه الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك، هذا الهدف بحث فيه العديد من الباحثين والأكاديميين في دول العالم وتتميز دراستنا الحالية بجملة من المميزات التي نأمل أن تعطي إضافة إلى البحث العلمي في الجزائر، حيث نعتبر أن إشكالية هذه الدراسة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لإجرائها في ظل غياب دراسات من هذا النوع وطنيا رغم مرور عشر سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

كما أن معظم الدراسات السابقة التي عالجت مواضيع تشبه دراستنا قد اعتمدت واستخدمت في بناء دراستها على أداة الاستبانة، وشملت الدراسة تسعة (09) بنوك تعمل في الجزائر خلال الفترة من العام 2010 وحتى العام 2017، وهو ما يساهم من وجهة نظرنا في الحصول على معلومات أكثر مصداقية وأكثر تمثيلا لمجتمع الدراسة المتمثل في قطاع البنوك.

وتم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، التي تم نشرها في تقارير البنوك، ولاختبار فرضيات الدراسة تم الإعتماد على نماذج الدراسات السابقة التي اعتمد عليها باحثين متخصصين في هذا المجال، من خلال تحليل البيانات باستخدام نماذج (Panel Data) والمتوسطات الحسابية واختبار (T) للعينتين المرتبطتين.

خلاصة الفصل الثاني:

ضمن هذا الفصل قمنا باستعراض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وبعد الإطلاع على نتائج هذه الدراسات التي أجريت في بيئات محاسبية دولية مختلفة نرى أن هناك إهتمام كبير بمحاسبة الأدوات المالية والقيمة العادلة للباحثين عربيا ودوليا، وهناك عدد كبير من الدراسات قارنت بين منهج التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، وكذلك المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية المرتبطة بالأدوات المالية، أما على مستوى الدراسات الوطنية فتتجه أغلب الدراسات إلى تحديد مشاكل ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية، حيث توصلو إلى العديد من المعوقات منها غياب سوق مالي نشط، وهو ما يؤثر على موثوقية القياس بالقيمة العادلة، كذلك غياب الكفاءات البشرية المؤهلة لتطبيق نظام محاسبي مالي مشتق من معايير المحاسبة الدولية.

وعند مقارنة هذه الدراسات مع دراستنا التي عنوانها أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك التجارية، نرى بأن هذه الدراسة مكملة لها، كما أنها عالجت جوانب لم يتم دراستها سابقا في البيئة الجزائرية بصفة عامة والقطاع البنكي بصفة خاصة.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك

تمهيد :

بعد إتمامنا للجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى موضوع تطبيق محاسبة الأدوات المالية في البنوك وأهم الآثار المتوقعة في ظل إختلاف أساليب القياس والافصاح المحاسبي والعديد من العوامل التي قد تؤثر على مدى تبني محاسبة الأدوات المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، وبعد إستعراض الدراسات السابقة التي تَعددت معها المتغيرات المالية المستخدمة في قياس كلاً من الأدوات المالية وعوائد البنوك سواءٌ المقاييس المحاسبية أو المقاييس المالية بالإضافة إلى اختلاف النماذج القياسية، و في نفس السياق تناقش الدراسة الحالية تداعيات تبني تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك الجزائرية في الفترة الممتدة من (2010) م إلى (2017) م بإستخدام البرامج الإحصائية (*SPSS24*) و(*Eviews.07*)، ومن هذا المنطلق يهدف الفصل إلى إستعراض النماذج العامة لقياس الأثر الكمي لمحاسبة الأدوات المالية على عوائد البنوك بعد المرور بالمراحل الأولية المعروفة من التمثيل البياني وإختبار الجذور (*Unit root test*) وعلاقات التكامل المشترك (*Cointegration test*) ...إلخ، وعلى هذا الأساس جاء الفصل متناولاً للمحاور التالية :

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية؛

المبحث الثاني : النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

سنتناول ضمن هذا المبحث كلا من العينة المختارة ومصادر جمع البيانات وأيضا إلى تطوير الإشكاليات والفرضيات الرئيسية والفرعية للدراسة.

المطلب الأول: العينة، البيانات ومصادرها (*Sample and Data Source*)

سيتم التطرق ضمن هذا المطلب إلى كل من مجتمع وعينة الدراسة وكذلك إلى مصادر جمع البيانات وأيضا البرامج المعلوماتية المستخدمة في الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية الجزائرية التي يبلغ عددها اثنان وعشرون (22) بنكاً، وقد تم استبعاد ثلاثة عشر (13) بنكاً من مجتمع الدراسة بسبب عدم وجود استثمارات في الأدوات المالية، لتقتصر عينة الدراسة على تسعة (09) بنوك وهي: بنك الجزائر الخارجي؛ البنك الوطني الجزائري؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ القرض الشعبي الجزائري؛ بنك التنمية المحلية؛ الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط؛ بنك الخليج؛ بنك بي ن بي باريباس؛ بنك سوسيتي جينيرال، وبالتالي بلغ عدد المشاهدات خلال الفترة 2010 م – 2017 م إثنان وسبعون (72) مشاهدة بمعدل تسع (09) مشاهدات كل سنة.

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

المصادر الثانوية تمثلت في البيانات الخاصة بالجانب النظري والدراسات السابقة من خلال الكتب والمجلات والدراسات المنشورة، أما المصادر الأولية فتمثلت في القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل.

ومن أجل جمع القوائم المالية تم الإعتماد بشكل كبير على المواقع الإلكترونية لهذه البنوك، وفي حالة عدم توفر القوائم المالية في هذه المواقع تم التنقل شخصياً لهذه البنوك والحصول على القوائم المالية المعنية أو على الأقل الحصول على مبالغ البنود الضرورية لدراسة وذلك كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): عينة الدراسة وطريقة الحصول على المعلومات االضرورية للتحليل

البنك	السنة المالية	طريقة الحصول على المعلومات
بنك الجزائر الخارجي	2010، 2011.	الحصول على القوائم المالية ورقيا من المديرية العامة للبنك، ببلدية الحراش الجزائر العاصمة.
	2012 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.	تحميل القوائم المالية من الموقع الالكتروني الرسمي للبنك.

البنك الوطني الجزائري	2010، 2011، 2012	الحصول على القوائم المالية ورقيا من المديرية العامة للبنك ببلدية بابا حسن، العاصمة.
	2013، 2014، 2015، 2016، 2017.	تحميل القوائم المالية من الموقع الالكتروني الرسمي للبنك.
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.	الحصول على القوائم المالية ورقيا من المديرية العامة للمالية والمحاسبة الخاصة بالبنك المتواجدة في بلدية الحامة، لجزائر العاصمة.
القرض الشعبي الجزائري	2010، 2011، 2012	تحميل القوائم المالية من الانترنت
	2013، 2014، 2015، 2016، 2017.	الحصول على القوائم المالية الكترونيا في شكل صور من المديرية العامة للبنك المتواجدة في بلدية العناصر بالجزائر العاصمة.
بنك التنمية المحلية	2010، 2011، 2012.	الحصول على القوائم المالية ورقيا من المديرية العامة للبنك، المتواجدة في بلدية زرالدة بالجزائر العاصمة.
	2013، 2014.	الحصول على البنود الضرورية من المديرية العامة السابقة للبنك.
	2015، 2016، 2017.	تحميل القوائم المالية من الانترنت.
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.	الحصول على البنود الضرورية للتحليل من المديرية العامة للبنك، المتواجدة في بلدية الحامة بالجزائر العاصمة.
بنك الخليج	2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.	تحميل القوائم المالية من الموقع الالكتروني الرسمي للبنك.
بنك بي.ن. بي باريباس	2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.	تحميل القوائم المالية من الموقع الالكتروني الرسمي للبنك.
بنك سوسيتي جينيرال	2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.	تحميل القوائم المالية من الموقع الالكتروني الرسمي للبنك.

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثالث: البرامج المعلوماتية المستخدمة في الدراسة

استخدمنا في الدراسة التطبيقية عدة برامج معلوماتية للوصول الى مختلف النتائج، وتمثلت تلك البرامج في ما يلي:

- برنامج (EXEL) : وهو برنامج ضمن حزمة (Office) والذي يستخدم لمعالجة وتخزين العمليات الحسابية بشكل آلي.
- برنامج (SPSS 24) : هو برنامج معالجة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Social for Package Siences Statistical) ويعتبر هذا البرنامج من أكثر البرامج إستخداما من قبل الباحثين لتحليل المعلومات الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية.
- برنامج (Eviews 07) وهو اختصار للعبارة (Veiws Econometric) اذ يسمح هذا البرنامج باستعمال الطرق القياسية لمعالجة الجانب العشوائي في القياس من خلال التقدير القياسي وعرض مختلف نتائج هذه الطرق الإحصائية. وقد تم إستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) باعتباره أحد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء النماذج الإقتصادية والمصمم للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الإنحدار، مثل الإرتباط الذاتي (autocorrelation) والمتعدد (multicollinearity) واختلاف التباين (heteroskedasticity)، حيث يعمل على تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (roots unit) إختبار التكامل المشترك (cointegration tests) إضافة إلى تحليل البيانات من خلال نموذج(analysis data Panel) .

المطلب الثاني: تطوير إشكاليات وفرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية *Development of hypotheses*

الفرع الأول : نموذج الدراسة

تقوم الدراسة على الإشكالية التالية :-

ما أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة 2010 م – 2017 م

وتنقسم الإشكالية الرئيسية إلى اشكاليتين فرعيتين:

الإشكالية الأولى: هل توجد علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعوائد خلال الفترة **2010 – 2017 ؟**

الإشكالية الثانية : هل يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة في محاسبة الأدوات المالية على عوائد البنوك الجزائرية محل الدراسة ؟

للدراسة فرضيتين رئيسيتين:

الفرضية الأولى : توجد علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعوائد.

الفرضية الثانية : يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة في محاسبة الأدوات المالية على عوائد البنوك.

وتقترح الدراسة لمعالجة إشكالية تأثير تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك الجزائرية في الشكل رقم (01) كما يلي:

الشكل (3-1): إقتراح عوامل الدراسة

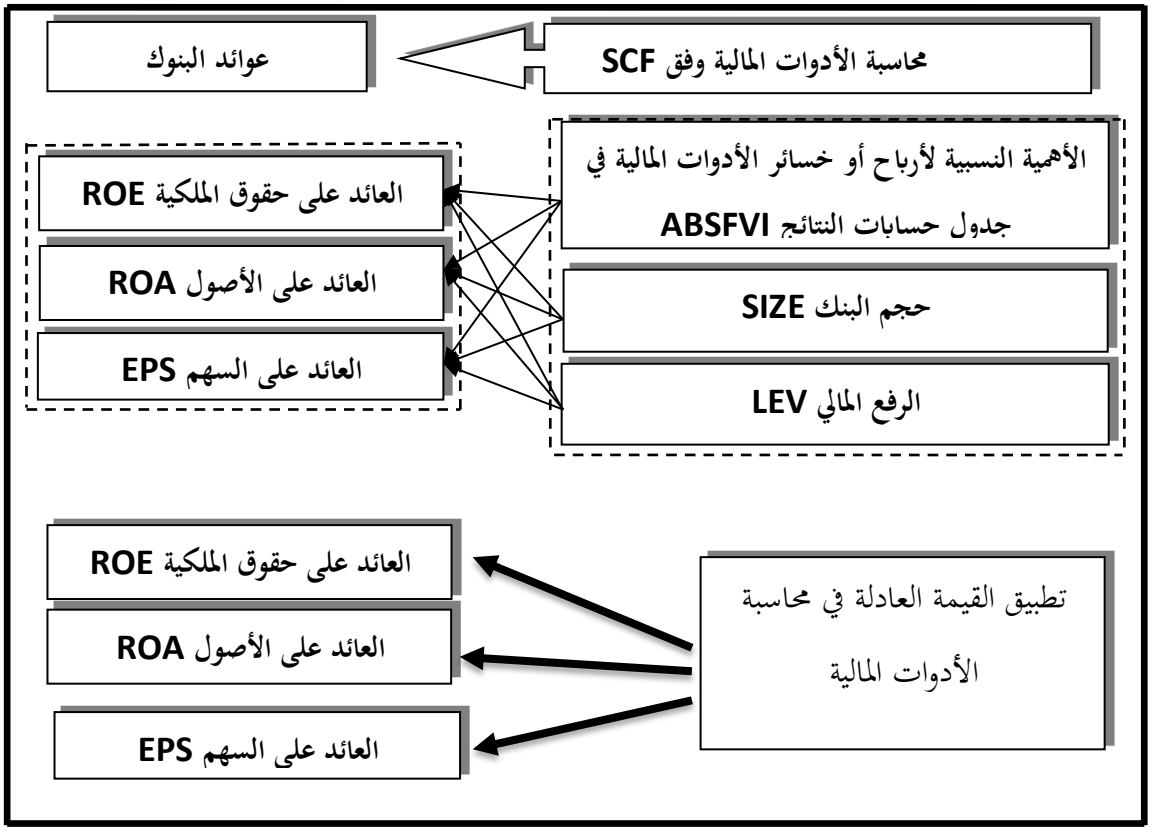

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: تقدير النموذج الخطي العام *The LinearPanel Data Model*

إقترح (*W.Green*,1993) صيغة النموذج الخطي العام المتكون من (N) مفردة والفترات الزمنية (T)كما يلي:

$$Y_{it} = \alpha + BX_{it} + \mu_{it}$$

حيث أن: Y_{it}: هو متجه عمودي؛ nT × 1: المتغير التابع؛ X_{it}: مصـــفوفة nT×K للمتغيرات المســـتقلة؛ B متجه عامودي؛ K×1: المعلمات المراد تقديرها المفترضة دون الحد الثابت α؛ μ_{it} : حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة t، بتطبيق هذا النموذج العام في في قياس أثر القيمة العادلة على العوائد كما إقترحه (Goncharov et al, 2008) [1] و(Evans, 2010)[2] و (Šodan, 2015)[3] يمكن تقـديم النمـاذج القياسية كما يلي:

$$ROE = \beta0+\beta1\ ABSFVI + \beta2\ LnSIZE + \beta3\ LEV + \varepsilon \ldots\ldots (1)$$

$$ROA = \beta0+\beta1\ ABSFVI + \beta2\ LnSIZE + \beta3\ LEV + \varepsilon \ldots\ldots (2)$$

$$EPS = \beta0+\beta1\ ABSFVI + \beta2\ LnSIZE + \beta3\ LEV + \varepsilon \ldots\ldots (3)$$

لتحديد أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية على عوائد البنوك الجزائرية تم إختيار ستة (06) مؤشرات كما يلي:

أولاً: المتغيرات التابعة: وتشمل:

(1) العائد على حقوق الملكية (ROE): يهتم هذا المؤشـــر بقياس التغير الســـنوي في العائد على حقوق الملكية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2010 م -2017 م؛

(2) العائد على الأصـــول (ROA): يقيس هذا المؤشـــر التغير الســـنوي في العائد على الأصـــول للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2010 م - 2017 م؛

(3) العائد على السـهم (EPS): يقيس هذا المؤشـر ربحية السـهم للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2010م - 2017م.

1 - Šodan ،S. (2015). **The Impact of Fair Value Accounting on Earnings Quality in Eastern European Countries.** Procedia Economics and Finance ،32 ،1769-1786, (2015).

2 - Evans ،M. ،L. Hodder ،and P. Hopkins. **Do fair values predict future financial performance:** Working Paper ،Indiana University, (2010).

3 - Goncharov ،I. ،and A. Hodgson.. **Comprehensive Income In Europe: Valuation ، Prediction And Conservative Issues.** Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica 1 (10), 2008.

ثانياً: المتغيرات المستقلة: وتضم:

(1) مؤشر الأهمية النسبية لأرباح أوخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج (ABSFVI) : يهتم هذا المؤشر بقياس القيمة المطلقة للأهمية النسبية لأرباح أو خسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010 م - 2017 م، وقد استخدام هذا النموذج من قبل (Šodan, 2015)؛

(2) مؤشر حجم البنك (SIZE): تم تقدير حجم البنوك بإستخدام طريقة اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010 م -2017 م؛

(3) مؤشر الرفع المالي(LEV) : يقيس هذا المؤشر نسبة التغير في الرفع المالي السنوي للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2010 م - 2017 م، وقد تم الإعتماد على متغيري حجم البنوك والرفع المالي كمتغيرات ضابطة،

في حين يوضح الجدول التالي التعريف بمتغيرات النموذج التابعة والمستقلة كما يلي:

الجدول (3-2): المتغيرات، المؤشرات ومصادر البيانات

المتغير	المؤشر	طريقة الحساب
المتغيرات التابعة	العائد على حقوق الملكية (ROE)	النتيجة الصافية ÷ مجموع حقوق الملكية
	العائد على الأصول (ROA)	النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول
	العائد على السهم (EPS)	النتيجة الصافية ÷ عدد الأسهم
المتغيرات المستقلة	الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في ج.ح. النتائج (ABSFVI)	بنود الدخل الشامل ÷ القيمة المطلقة من إجمالي الدخل
	حجم البنك (SIZE)	Size it = log (Tait)
	الرفع المالي (LEV)	ديون البنك ÷ مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الفرع الثالث: نماذج التقدير

تعطى نماذج التقدير حسب طريقة المربعات الصغرى العادية ضمن ثلاث (03) نماذج كما يلي:

أولا: نموذج القاطع المشترك (*Pooled OLS Regression Model*)

يدمج هذا النموذج الكلاسيكي جميع البيانات لمختلف البنوك والفترات دون أي إعتبار للإختلافات بين تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي التي يُعبر عنها إحصائياً بإنعدام معنوية جميع الفروقات الإحصائية أي: *(All P-value Institutional differences =0)* ، وهو ما يعني بشكل مباشر تجانس

(*Heterogeneity*) تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي في جميع البنوك وإنعدام الفردانية (*individuallity*)، وبالتالي فهو يعتبر ($_i\alpha$) الأثر الفردي (*Individual Effect*) نفسه لجميع الوحدات المقطعية ($\alpha=_i\alpha$)، ويؤخذ الصيغة المبسطة بطريقة المربعات الصغرى العادية: $Y_{it} = \alpha + BX_{it} + \mu_{it}$ كما يلي:-

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 \, ABSFVI_{it} + \beta_2 \, LnSIZE_{it} + \beta_3 \, LEV_{it} + u_{it}$$

حيث أن: B_0: هو الثابت C وهو موحد لجميع البنوك؛ $i=1,\ldots, n$، $t = 2010, \ldots, 2017$؛

من عيوب النموذج تجاهله لطبيعة الإختلافات بين تطبيقات محاسبة الأدوات المالية من جهة وعوائد الأصول المالية من جهةٍ أخرى بين البنوك مما يجعل التقدير يشوبه العديد من التحفظات لاسيما تحيز المقدرات التي لا تعكس حقيقةً درجة التجانسية بين مفردات عينة الدراسة المؤثرة على مدى تقارب عوائدها.

ثانيا: نموذج التأثيرات الثابتة *Fixed Effect or LSDV Model*

في هذا النموذج يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الإختلافات الفردية أي : ($B_{0i} \neq B_{0J}$) لكن مع إشتراط ثباته عبر الزمن، فالنموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت مقطعياً أو زمنياً بهدف إحتواء العوامل والآثار غير الملحوظة سواءٌ كانت ذات بعد مقطعي أو زمني والتي هي في الواقع متغيرات غير ملحوظة، ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت تستخدم متغيرات صورية أو وهمية (*dummy variables*) بعدد يساوي (N-1) للقواطع و (T-1) للفترات الزمنية، وبالتالي يقوم النموذج على إفتراض مفاده أن الآثار الخاصة بالمقاطع أو الزمن غير مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية أو بأحدها على الأقل أي: $cov(X_{it}, \alpha_{it}) \neq 0$، ويُعطى الشكل الإحصائي لـ (*Fixed Effect or LSDV Model*) على المنوال التالي:-

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \beta_1 \, ABSFVI_{it} + \beta_2 \, LnSIZE_{it} + \beta_3 \, LEV_{it} + B_4 \, D_{2it} + B_5 \, D_{3it} + \ldots + B_k \, D_{nit} + u_{it}$$

حيث: B_{0i} هو الثابت C بحسب كل مقطع؛ $i = 1,\ldots, n$، $t = 2010, \ldots, 2017$؛

D_{2it}: متغيرات وهمية عددها يساوي عدد البنوك – 1؛ في حين يكتب الشكل المصفوفي على الشكل التالي:-

$$y = \begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \ldots \end{pmatrix} \quad D = \begin{pmatrix} i_T & 0 & 0 \\ 0 & i_T & 0 \\ & & \end{pmatrix} \quad X = \begin{pmatrix} X_{11} \, X_{12} \ldots . \, X_{1k} \\ X_{21} \, X_{22} \ldots . \, X_{2k} \\ \end{pmatrix} \quad \alpha = \begin{pmatrix} \alpha_1 \\ \\ \alpha_2 \end{pmatrix}$$

ثالثا: نموذج التأثيرات العشوائية *Random Eeffect Model*

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية أن القواطع الفردية(*Individual Spicific Coefficient* B_{0i}) معالم عشوائية تتحرك عشوائياً بدلاً من إعتبارها معالم ثابتة، وبالتالي يفترض النموذج أن الآثار المقطعية متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد (*Finit*) تضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي بمعنى: $B_{0i} = B_0 + \varepsilon_i$ وعدم إرتباطها مع المتغيرات التفسيرية أي $cov(X_{it}, \alpha_{it}) \neq 0$.

وبمقارنة النموذجين (*Random Model*) و(*Fixed Model*) يفترض الأخير أن كل مفردة تأخذ قاطعاً منفرداً في حين يفترض الأول أن كل مفردة تختلف في حدها العشوائي (*Error Compenent Model*) ، ويكون تقديره الإحصائي على الشكل التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 ABSFVI_{it} + \beta_2 LnSIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + W_{it}, \qquad W_{it} = \varepsilon_i + u_{it}$$

لإختيار طريقة التقدير المناسبة يتم التفضيل بين النموذجين (*Random-effects model*) و (*Fixed-effects model*) بإستخدام إختبار (*Hausman test, 1978*) تحت فرضيات الإختبار التالية:

$$H_0 : \text{Random-effects model appropriate or } H_0 : E(\alpha_i/X_i)=0$$
$$H_1 : \text{Fixed-effects model is appropriate or } H_1 : E(\alpha_i/X_i)\neq 0$$

وفي حالة كانت المعنوية الإحصائية (*P-value*) أقل تماماً من 5 % فإن النموذج المقبول والمناسب هو (*Fixed-effects model*) وفي حالة العكس يتم إختيار نموذج (*Random-effects model*) أي: *P-value*>5%، في حين يتم إستخدام إختبار (*Wald test*) للتفضيل بين النموذجين (*Fixed-effects model* و *Pooled OLS Regression Model*) تحت فرضية إنعدام معاملات المتغيرات الوهمية أي: *C(10)=C(11)= C(12)=C(13)=C(14)=C(15)=C(16)=C(17)=C(18)= C(19)=C(20)=0*، وبالتالي يكون شكل الفرضية الصفرية كالآتي:-

$$H_0 : \text{all dummy variables } =0 \text{ (Pooled OLS Regression Model)}$$
$$H_1 : \text{one dummy} \neq 0 \text{ (Fixed-effects model)}$$

بينما يتم تقدير النموذج الإحصائي بالمرور بمختلف المراحل الإعتيادية لتقدير النموذج الإحصائي بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام الإختبارات *Levin, Lin & chu*، *Im pesaran and chin* (*Philips-Perron*)، ثم دراسة علاقات التكامل المشترك (*Cointegration Test*)بإستخدام إختبار (*Kao Residual Cointegration Test 1999*) تحت الفرضية الإختبارية: ($H_0 : No$ *Cointegration*)، ثم تقدير النموذج الإحصائي ودراسة معنوية علاقاته السببية طويلة وقصيرة الأجل بإستخدام إختبار (*Wald test*).

المبحث الثاني: النتائج ومناقشتها.

ضمن هذا المبحث سنتناول نتائج متغيرات الدراسة، ونتائج الدراسة القياسية، ثم نجيب عن فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: نتائج متغيرات الدراسة

نعرض في هذا المطلب نتائج متغيرات الدراسة من خلال فرعين، الفرع الأول نتناول فيه الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، والفرع الثاني نتناول فيع عوائد البنوك محل الدراسة.

الفرع الأول: الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يتم في هذا البند عرض أرباح وخسائر عينة الدراسة الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017

1- بنك الجزائر الخارجي:

أرباح أو خسائر بنك الجزائر الخارجي الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-3): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2010- 2017) الوحدة: بالألاف دج

البنود	2010	2011	2012	2013	2014
GPAFFT	212.667	35.120	267.924	43.908	245.175
GPAFDV	00	(74.057)	(35.850)	(13.879)	(10.039)
GPAAF	4.311	251.840	551	447	47.504
المجموع	216.978	212.903	232.625	30.476	282.640

البنود	2015	2016	2017	المجموع
GPAFFT	725.351	12.535	1.393.501	2.936.181
GPAFDV	20.795	98.184	109.569	94.723
GPAAF	4.176	21.577	9.869	340.275
المجموع	750.322	132.296	1.512.939	3.371.179

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3-3) أن أرباح أو خسائر البنك الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 هي بقيمة: 3.371.179.000 دج، حيث يوزع هذا الفرق كما يلي:

- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: 2.936.181.000دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع: 94.723.000 دج (خسارة).
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى: 340.275.000 دج.

2- البنك الوطني الجزائري:

أرباح أو خسائر البنك الوطني الجزائري الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-4): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2010- 2017)

الوحدة: بالألاف دج

البنود	2010	2011	2012	2013	2014
GPAFFT	00	(8.734)	(64)	19	19
GPAFDV	1.179.846	92.183	88.954	286.386	265.133
GPAAF	00	00	00	00	00
المجموع	193.295	159.649	444.969	639.872	575.156

البنود	2015	2016	2017	المجموع
GPAFFT	22	35	14	(8689)
GPAFDV	35.661	468.732	236.245	2.653.140
GPAAF	00	00	00	00
المجموع	132.661	144.618	2.496	2.292.716

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3=4) أن أرباح أو خسائر البنك الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 هي بقيمة :2.644.451.000 دج، حيث يوزع هذا الفرق كما يلي:

- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة 8.689.000 دج (خسارة).
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع: 2.653.140.000 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى: 0 دج.

3- بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أرباح أو خسائر بنك الفلاحة والتنمية الريفية الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-5): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2010- 2017)

الوحدة: بالألاف دج

البنود	2010	2011	2012	2013	2014
GPAFFT	00	00	00	00	00
GPAFDV	164.449	146.156	444.955	632.115	575.156
GPAAF	28.846	13.493	14	7757	0
المجموع	193.295	159.649	444.969	639.872	575.156

البنود	2015	2016	2017	المجموع
GPAFFT	00	00	00	00
GPAFDV	108.208	120.719	2.496	2.194.254
GPAAF	24.453	23.899	0	98.462
المجموع	132.661	144.618	2.496	2.292.716

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3=5) أن أرباح أو خسائر البنك الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 هي بقيمة: 2.292.716.000 دج، حيث يوزع هذا الفرق كما يلي:

- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: 00 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع: 2.194.254.000 دج
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى: 98.462.000 دج.

4- بنك التنمية المحلية:

أرباح أو خسائر بنك التنمية المحلية الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-6): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2010- 2017)

الوحدة: بالألاف دج

البنود	2010	2011	2012	2013	2014
GPAFFT	00	00	00	00	00
GPAFDV	00	00	00	00	00
GPAAF	34.124	40.119	(1.270)	17.864	13.522
المجموع	34.124	40.119	(1.270)	17.864	13.522

البنود	2015	2016	2017	المجموع
GPAFFT	00	00	679	679
GPAFDV	00	58	26.712	26.770
GPAAF	15.856	10.255	17.548	148.018
المجموع	15.856	10.313	44.939	175.467

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3=6) أن أرباح أو خسائر البنك الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 هي بقيمة: 175.467.000دج، حيث يوزع هذا الفرق كما يلي:

- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: 679.000 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع: 26.770.000 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى: 148.018.000 دج.

5- القرض الشعبي الجزائري:

أرباح وخسائر القرض الشعبي الجزائري الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-7): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2010- 2017)

الوحدة: بالألاف دج

البنود	2010	2011	2012	2013	2014
GPAFFT	44.853	41.183	(121.246)	44.004	43.224
GPAFDV	5.590	00	(2.690)	1.968	(42.886)
GPAAF	12.672	911	8.811	10.146	40
المجموع	63.115	42.094	(115.125)	56.118	378

البنود	2015	2016	2017	المجموع
GPAFFT	54.497	218.995	238.398	563.908
GPAFDV	(11.730)	(14.660)	(16.493)	(80.901)
GPAAF	27.669	1.220	29.399	90.868
المجموع	70.436	205.555	251.304	573.875

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3-7) أن أرباح أو خسائر البنك الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 هي بقيمة: 573.875.000 دج، حيث يوزع هذا الفرق كما يلي:

- الأرباح والخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: 563.908.000 دج.
- الأرباح والخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع: -80.901.000 دج (خسارة).
- الأرباح والخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى: 90.868.000 دج.

6- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط:

أرباح وخسائر الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-8): الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (2010- 2017)

الوحدة: بالألاف دج

البنود	2010	2011	2012	2013	2014
GPAFFT	891	1.325	2.746	1.723	2.010
GPAFDV	81.585	11.030	19.987	8.311	99.273
GPAAF	23.807	112	6.553	9.287	13.273
المجموع	106.283	12.467	29.286	19.321	114.556

البنود	2015	2016	2017	المجموع
GPAFFT	1.184	1.896	1.660	13.435
GPAFDV	146.503	118.879	168.306	653.874
GPAAF	22.105	15.894	24.159	115.189
المجموع	169.792	136.669	194.125	782.499

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3=8) أن أرباح أو خسائر البنك الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 هي بقيمة: 782.499.000 دج، حيث يوزع هذا الفرق كما يلي:

- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: 13.435.000 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع: 653.874.000 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى : 115.189.000 دج

7- بنك الخليج : أرباح أو خسائر بنك الخليج الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-9): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك الخليج خلال الفترة (2010- 2017) الوحدة: بالألاف دج

البنود	2010	2011	2012	2013	2014
GPAFFT	00	00	00	00	00
GPAFDV	00	00	00	00	00
GPAAF	00	00	00	00	00
المجموع	00	00	00	00	00

البنود	2015	2016	2017	المجموع
GPAFFT	00	00	00	00
GPAFDV	00	00	00	00
GPAAF	9.413	5.833	5.929	21.175
المجموع	9.413	5.833	5.929	21.175

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول (3=9) أن أرباح أو خسائر البنك الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 هي بقيمة: 21.175.000 دج، حيث يوزع هذا الفرق كما يلي:

- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: 0 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع: 0 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى: 21.175.000 دج.

8- بنك بي.ن. بي باريباس:

أرباح أو خسائر بنك بنك بي.ن. بي باريباس الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-10): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك بي.ن. بي باريباس خلال الفترة (2010- 2017) الوحدة: بالألاف دج

البنود	2010	2011	2012	2013	2014
GPAFFT	00	00	00	00	00
GPAFDV	3.344	955	6.141	00	22.031
GPAAF	1.104	1.475	1.324	1.826	841
المجموع	4.448	2.430	7.465	1.826	22.872

البنود	2015	2016	2017	المجموع
GPAFFT	00	00	00	00
GPAFDV	170285	220330	204085	627171
GPAAF	233	836	553	8192
المجموع	170518	221166	204637	635362

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول (3=10) أن أرباح أو خسائر البنك الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 هي بقيمة: 635.362.000 دج، حيث يوزع هذا الفرق كما يلي:

- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: 00 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع: 627.171.000 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى: 819.200 دج.

9- بنك سوسيتي جينيرال:

أرباح أو خسائر بنك سوسيتي جينيرال الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-11): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنك سوسيتي جينيرال خلال الفترة (2010- 2017)

الوحدة: بالألاف دج

البنود	2010	2011	2012	2013	2014
GPAFFT	00	00	00	00	00
GPAFDV	00	00	00	00	00
GPAAF	00	00	00	00	12.366
المجموع	00	00	00	00	12.366

البنود	2015	2016	2017	المجموع
GPAFFT	00	2586	25045	27631
GPAFDV	00	00	28	28
GPAAF	00	00	00	12.366
المجموع	00	2.586	25.073	40.025

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول (3=11) أن أرباح أو خسائر البنك الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 هي بقيمة: 40.025.000 دج، حيث يوزع هذا الفرق كما يلي:

- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: 27.631.000 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع:28.000 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى: 12.366.000 دج.

10- جميع بنوك العينة:

أرباح أو خسائر جميع بنوك العينة الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-12): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنوك العينة خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: بالألاف دج

البنود	2010-2017
GPIFFT	3.533.145
GPIFDV	6.169.059
GPAIF	834.545
المجموع	10.536.749

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجداول من (3-3) إلى (3-11)

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3-12) أن أرباح أو خسائر بنوك العينة الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة من 2010 إلى 2017 هي بقيمة: 10.536.749.000دج، حيث يوزع هذا الفرق كما يلي:

- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة :3.533.145.000 دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع: 6.169.059دج.
- الأرباح أو الخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى: 834.545.000 دج.

من خلال هذه الأرباح أو الخسائر يمكن تحديد النتيجة الصافية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية، وذلك من خلال طرح الأرباح أو إضافة الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة. كما يظهره الجدول التالي :

الجدول (3-13): تحديد النتيجة الصافية عند تقييم الأدوات المالية بالتكلفة التاريخية

الوحدة: بالألاف دج

	السنة	RNA	GPAF	RNAA
BEA	2010	19 168 656	216 978	18 951 678
	2011	30 260 305	212 903	30 047 402
	2012	35 557 303	232 625	35 324 678
	2013	20 931 943	30 476	20 901 467
	2014	29 807 653	282 640	29 525 013
	2015	33 418 665	750 322	32 668 343
	2016	34 752 413	132 296	34 620 117

55 852 705	1 512 939	57 365 644	2017	
31 420 063	1 179 846	32 599 909	2010	BNA
34 735 690	83 449	34 819 139	2011	
27 091 609	88 890	27 180 499	2012	
29 951 995	286 405	30 238 400	2013	
29 519 305	265 152	29 784 457	2014	
29 501 832	35 683	29 537 515	2015	
30 951 129	468 767	31 419 896	2016	
29 760 488	236 259	29 996 747	2017	
10 662 465	193 295	10 855 760	2010	BADR
9 963 141	159 649	10 122 790	2011	
5 193 192	444 969	5 638 161	2012	
4 515 263	639 872	5 155 135	2013	
5 549 514	575 156	6 124 670	2014	
5 548 890	132 661	5 681 551	2015	
9 615 908	144 618	9 760 526	2016	
6 751 040	2 496	6 753 536	2017	
12 824 870	63 115	12 887 985	2010	CPA
13 213 660	42 094	13 255 754	2011	
15 556 649	(115 125)	15 441 524	2012	
16 647 262	56 118	16 703 380	2013	
19 502 734	378	19 503 112	2014	
28 757 681	70 436	28 828 117	2015	
26 098 031	205 555	26 303 586	2016	
32 686 664	251 304	32 937 968	2017	
681 543	34 124	715 667	2010	BDL
1 851 957	40 119	1 892 076	2011	
2 069 573	(1 270)	2 068 303	2012	
2 267 485	17 864	2 285 349	2013	
1 765 599	13 522	1 779 121	2014	
6 973 687	15 856	6 989 543	2015	
16 740 713	10 313	16 751 026	2016	
13 756 771	44 939	13 801 710	2017	
938 622	106 283	1 044 905	2010	CNEP
1 300 487	12 467	1 312 954	2011	
1 353 162	29 286	1 382 448	2012	
237 262	19 321	256 583	2013	
2 304 637	114 556	2 419 193	2014	

5 461 103	169 792	5 630 895	2015	
4 383 441	136 669	4 520 110	2016	
5 043 779	194 125	5 237 904	2017	
2 031 054	00	2 031 054	2010	GULF BANK
2 591 296	00	2 591 296	2011	
3 999 080	00	3 999 080	2012	
5 035 072	00	5 035 072	2013	
4 010 423	00	4 010 423	2014	
3 619 022	9 413	3 628 435	2015	
2 625 960	5 833	2 631 793	2016	
3 632 046	5 929	3 637 975	2017	
4 028 560	4 448	4 033 008	2010	B N P PARIBAS
4 969 629	2 430	4 972 059	2011	
4 558 291	7 465	4 565 756	2012	
3 823 523	1 826	3 825 349	2013	
4 313 867	22 872	4 336 739	2014	
3 552 947	170 518	3 723 465	2015	
3 432 796	221 166	3 653 962	2016	
3 402 076	204 637	3 606 714	2017	
3 422 827	00	3 422 827	2010	S GENERALE
4 355 723	00	4 355 723	2011	
5 169 254	00	5 169 254	2012	
402 080	00	402 080	2013	
5 124 663	12 366	5 137 029	2014	
4 416 399	0	4 416 399	2015	
5 593 693	2 586	5 596 279	2016	
5 233 799	25 073	5 258 872	2017	

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على القوائم المالية للبنوك

من خلال الجدول السابق نستنتج أن أغلب النتائج الصافية المعدة وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية في بنوك العينة كانت أكبر من النتائج الصافية التي قد تعد بالتكلفة التاريخية وهذا راجع للأرباح التي حققتها البنوك في تقييمها للأدوات المالية بالقيمة العادلة.

الفرع الثاني: عوائد البنوك:

سـنعرض في هذا الجزء عوائد البنوك، من خلال كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصـول والعائد على رأس المال.

1- بنك الجزائر الخارجي :

الجدول رقم (3-14) أدناه يعرض العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2010-2017).

الجدول (3-14): عوائد بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2010- 2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ROA	0,0081	0,0115	0,0154	0,0099	0,0115	0,0128	0,0135	0,0184
ROE	0,1389	0,1839	0,1885	0,1105	0,1391	0,1421	0,1361	0,1906
EPS	0,2522	0,3982	0,4679	0,2093	0,2981	0,3342	0,2317	0,3824

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL)

من خلال الجدول رقم (3-14) نجد أن العائد على الأصول (ROA) للبنك يتراوح بين 0.0081 و0.0184، وبالتالي أصول البنك استطاعت تحقيق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة من 2010 إلى 2017، حيث يحقق كل واحد دينار من الأصول خلال نفس الفترة نسب تتراوح مابين 0.81 % و1.84 % أرباح.

كما يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية (ROE) يتراوح بين 0.1105 و0.1906 وبالتالي أموال الملاك استطاعت توليد أرباح سنوية في البنك خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل واحد دينار من حقوق الملكية نسب سنوية خلال نفس الفترة تتراوح مابين 11.05 %، و19.06 % أرباح.

أما العائد على السهم (EPS) يتراوح بين 0.2093 و0.4679 وبالتالي كل سهم عادي في البنك حقق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل سهم سنويا خلال نفس الفترة نسب تتاروح مابين 20.93 %، و46.79 % أرباح.

والشكل التالي يوضح عوائد بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2010-2017) :

الشكل (3-2): عوائد بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2010- 2017)

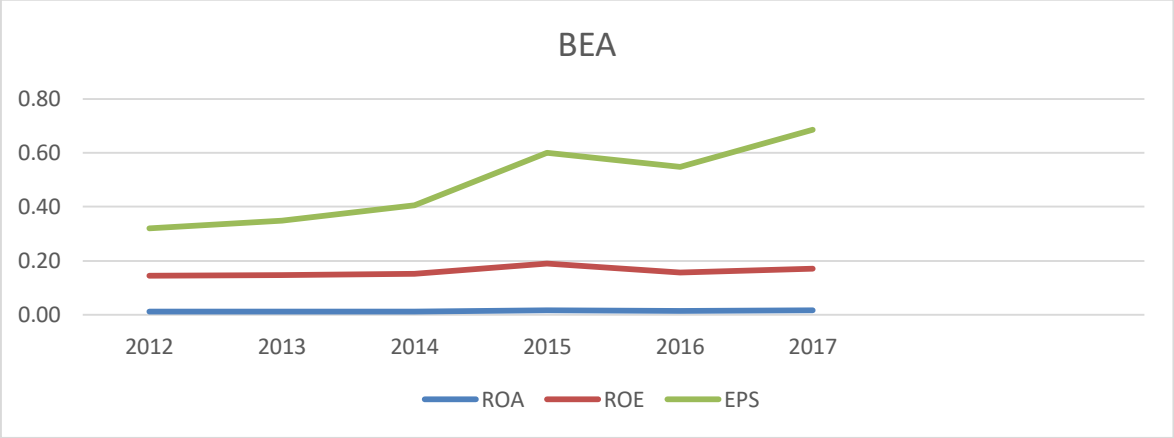

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-14)

2- البنك الوطني الجزائري :

الجدول رقم (3-15) أدناه يعرض العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2010-2017).

الجدول (3-15): عوائد البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2010- 2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ROA	0,0229	0,0200	0,0132	0,0138	0,0114	0,0109	0,0111	0,0106
ROE	0,2881	0,2226	0,1593	0,1537	0,1533	0,1350	0,1328	0,1156
EPS	0,7837	0,8370	0,6534	0,7269	0,7160	0,7100	0,7553	0,7211

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL)

من خلال الجدول رقم (**3-15**) نجد أن العائد على الأصول (ROA) للبنك يتراوح بين 0.0106 و0.0229، وبالتالي أصول البنك استطاعت تحقيق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة من 2010 إلى 2017، حيث يحقق كل واحد دينار من الأصول خلال نفس الفترة نسب تتراوح مابين 1.06 % و2.29 % أرباح

كما يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية (ROE) يتراوح بين 0.1156 و0.2881 وبالتالي أموال الملاك استطاعت توليد أرباح سنوية في البنك خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل واحد دينار من حقوق الملكية نسب سنوية خلال نفس الفترة تتراوح مابين 11.56 %، و28.81 % أرباح.

أما العائد على السهم (EPS) يتراوح بين 0.6534 و0.8370 وبالتالي كل سهم عادي في البنك حقق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل سهم سنويا خلال نفس الفترة نسب تتاروح مابين 65.34 %، و83.70 % أرباح.

والشكل التالي يوضح عوائد البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2010-2017) :

الشكل (3-3): عوائد البنك الوطني الخارجي خلال الفترة (2010-2017)

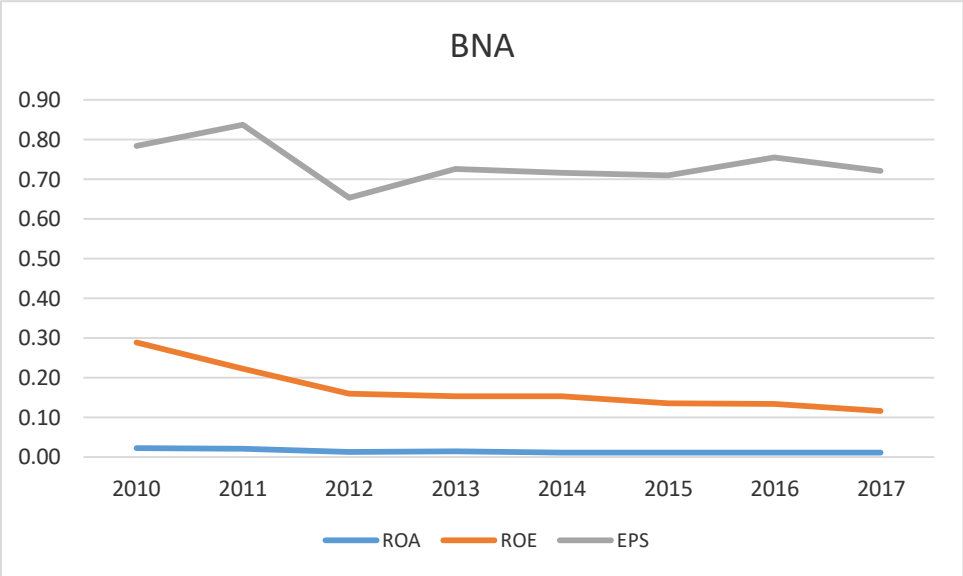

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-15)

3- بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الجدول رقم (3-16) أدناه يعرض العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2010-2017).

الجدول (3-16): عوائد بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2010- 2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ROA	0,0134	0,0110	0,0057	0,0046	0,0045	0,0043	0,0077	0,0050
ROE	0,1986	0,1900	0,1103	0,0969	0,1110	0,0918	0,1107	0,0702
EPS	0,3290	0,3068	0,1709	0,1562	0,1856	0,1722	0,1808	0,1251

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL)

من خلال الجدول رقم (3-16) نجد أن العائد على الأصول (ROA) للبنك يتراوح بين 0.0043 و0.0134، وبالتالي أصول البنك استطاعت تحقيق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة من 2010 إلى 2017، حيث يحقق كل واحد دينار من الأصول خلال نفس الفترة نسب تتراوح مابين 0.43 % و1.34 % أرباح.

كما يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية (ROE) يتراوح بين 0.0702 و0.1986 وبالتالي أموال الملاك استطاعت توليد أرباح سنوية في البنك خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل واحد دينار من حقوق الملكية نسب سنوية خلال نفس الفترة تتراوح مابين 7.02 %، و19.86 % أرباح.

أما العائد على السهم (EPS) يتراوح بين 0,1251 و0,3290 وبالتالي كل سهم عادي في البنك حقق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل سهم سنويا خلال نفس الفترة نسب تتاروح مابين 12.51 %، و32.90 % أرباح.

والشكل التالي يوضح عوائد بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2010-2017)

الشكل (3-4): عوائد بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2010-2017)

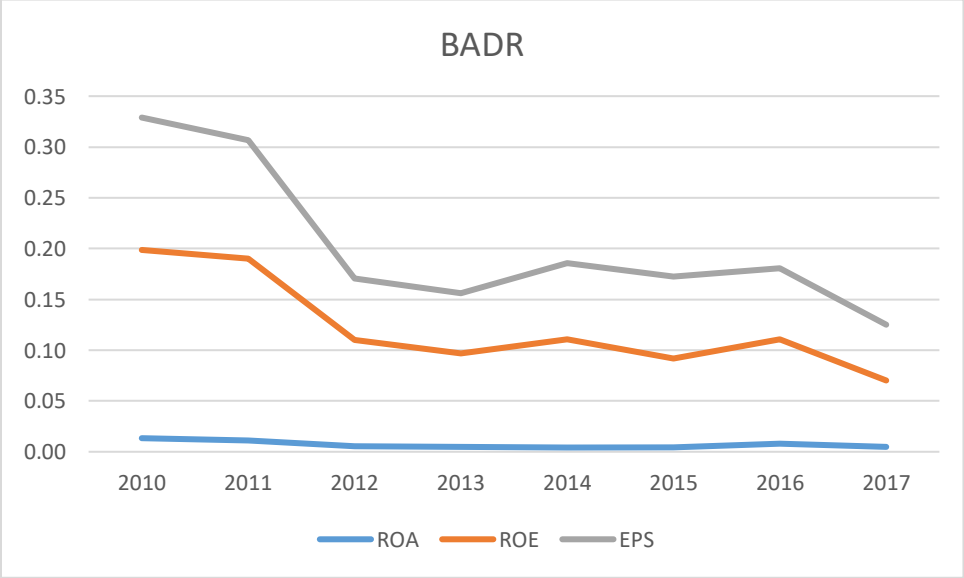

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-16)

4- القرض الشعبي الجزائري :

الجدول رقم (3-17) أدناه يعرض العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) للقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2010-2017).

الجدول (3-17): عوائد القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ROA	0,0158	0,0134	0,0134	0,0123	0,0129	0,0172	0,0154	0,0171
ROE	0,1491	0,1363	0,1454	0,1489	0,1527	0,1914	0,1562	0,1707
EPS	0,2685	0,2762	0,3217	0,3480	0,4063	0,6006	0,5480	0,6862

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL)

من خلال الجدول رقم (**3-17**) نجد أن العائد على الأصول (ROA) للبنك يتراوح بين 0,0123 و0,0172، وبالتالي أصول البنك استطاعت تحقيق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة من 2010 إلى 2017، حيث يحقق كل واحد دينار من الأصول خلال نفس الفترة نسب تتراوح مابين 1.23 % و1.72 % أرباح.

كما يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية (ROE) يتراوح بين 0.1363 و0.1914 وبالتالي أموال الملاك استطاعت توليد أرباح سنوية في البنك خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل واحد دينار من حقوق الملكية نسب سنوية خلال نفس الفترة تتراوح مابين 13.63 %، و19.14% أرباح.

أما العائد على السهم (EPS) يتراوح بين 0.2685 و0.6862 وبالتالي كل سهم عادي في البنك حقق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل سهم سنويا خلال نفس الفترة نسب تتاروح مابين 26.85 %، و68.62 % أرباح.

والشكل التالي يوضح عوائد القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2010-2017)

الشكل (3-5): عوائد القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2010-2017)

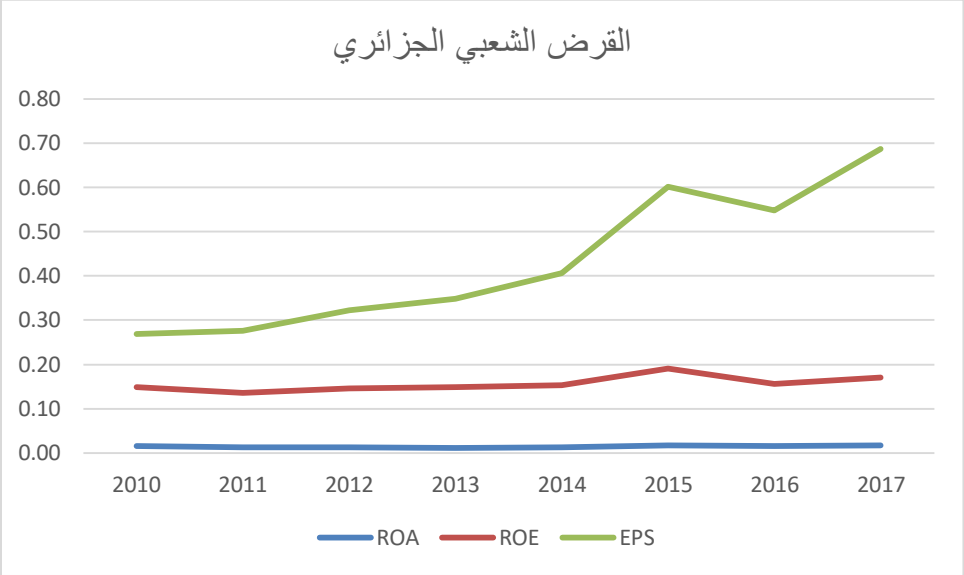

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-17)

5- بنك التنمية المحلية :

الجدول رقم (3-18) أدناه يعرض العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2010-2017).

الجدول (3-18): عوائد بنك التنمية المحلية خلال الفترة (2010- 2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ROA	0,0019	0,0044	0,0046	0,0039	0,0025	0,0086	0,0198	0,0153
ROE	0,0248	0,0618	0,0698	0,0690	0,0537	0,1164	0,2213	0,1564
EPS	0,0453	0,1198	0,1309	0,1446	0,1126	0,1899	0,4552	0,3750

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL)

من خلال الجدول رقم (3-18) نجد أن العائد على الأصول (ROA) للبنك يتراوح بين 0.0019 و0.0198، وبالتالي أصول البنك استطاعت تحقيق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة من 2010 إلى 2017، حيث يحقق كل واحد دينار من الأصول خلال نفس الفترة نسب تتراوح مابين 0.19 % و1.98 % أرباح

كما يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية (ROE) يتراوح بين 0.0248 و0.2213 وبالتالي أموال الملاك استطاعت توليد أرباح سنوية في البنك خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل واحد دينار من حقوق الملكية نسب سنوية خلال نفس الفترة تتراوح مابين 2.48 %، و22.13 % أرباح.

أما العائد على السهم (EPS) يتراوح بين.0.0453 و0.4552 وبالتالي كل سهم عادي في البنك حقق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل سهم سنويا خلال نفس الفترة نسب تتاروح مابين 4.53 %، و45.52 % أرباح.

والشكل التالي يوضح عوائد بنك التنمية المحلية خلال الفترة (2010-2017)

الشكل (3-6): عوائد بنك التنمية المحلية خلال الفترة (2010-2017)

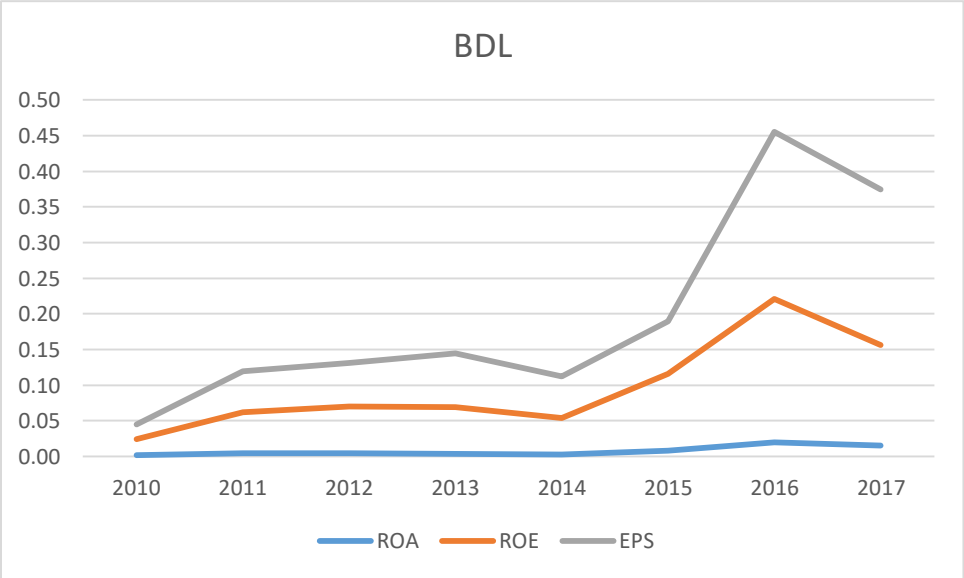

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-18)

6- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط :

الجدول رقم (3-19) أدناه يعرض العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (2010-2017).

الجدول (3-19): عوائد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ROA	0,0012	0,0013	0,0013	0.0015	0,0019	0,0042	0,0032	0,0034
ROE	0,0246	0,0314	0,0313	0.0419	0,0509	0,0701	0,0564	0,0648
EPS	0,0746	0,0938	0,0987	0.1120	0,1728	0,1224	0,0983	0,1139

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL).

من خلال الجدول رقم (**3-19**) نجد أن العائد على الأصول (ROA) للبنك يتراوح بين 0.0012 و0.0034، وبالتالي أصول البنك استطاعت تحقيق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة من 2010 إلى 2017، حيث يحقق كل واحد دينار من الأصول خلال نفس الفترة نسب تتراوح مابين 0.12 % و0.34 % أرباح.

كما يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية (ROE) يتراوح بين 0.0246و 0.0701 وبالتالي أموال الملاك استطاعت توليد أرباح سنوية في البنك خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل واحد دينار من حقوق الملكية نسب سنوية خلال نفس الفترة تتراوح مابين 2.46 %، و7.01 % أرباح.

أما العائد على السهم (EPS) يتراوح بين 0.0746 و0.1224 وبالتالي كل سهم عادي في البنك حقق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل سهم سنويا خلال نفس الفترة نسب تتاروح مابين 7.46 %، و12.46 % أرباح.

والشكل التالي يوضح عوائد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (2010-2017).

الشكل (3-7): عوائد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال الفترة (2010-2017)

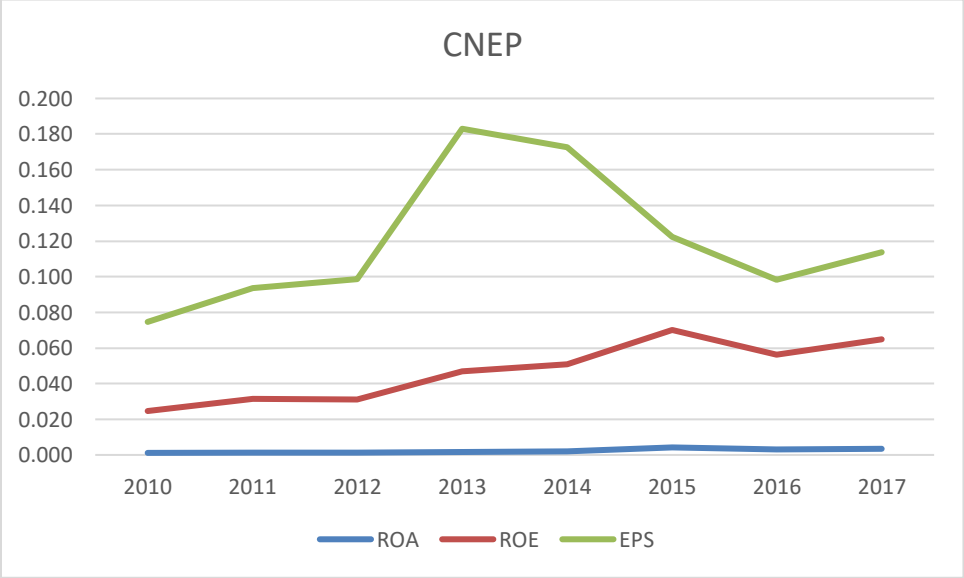

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-19)

7- بنك الخليج:

الجدول رقم (3-20) أدناه يعرض العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) لبنك الخليج خلال الفترة (2010-2017).

الجدول (3-20): عوائد بنك الخليج خلال الفترة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ROA	0,0354	0,0345	0,0380	0,0362	0,0227	0,0205	0,0139	0,0142
ROE	0,1665	0,2015	0,2778	0,3221	0,2699	0,2480	0,1931	0,2485
EPS	0,2031	0,2591	0,3999	0,5035	0,4010	0,3628	0,2632	0,3638

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL)

من خلال الجدول رقم (3-20) نجد أن العائد على الأصول (ROA) للبنك يتراوح بين 0.0139 و0.0380، وبالتالي أصول البنك استطاعت تحقيق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة من 2010 إلى 2017، حيث يحقق كل واحد دينار من الأصول خلال نفس الفترة نسب تتراوح مابين 1.39 % و3.80 % أرباح.

كما يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية (ROE) يتراوح بين 0.1665 و0.3221 وبالتالي أموال الملاك استطاعت توليد أرباح سنوية في البنك خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل واحد دينار من حقوق الملكية نسب سنوية خلال نفس الفترة تتراوح مابين 16.65 %، و32.21 % أرباح.

أما العائد على السهم (EPS) يتراوح بين 0.2031 و0.5035 وبالتالي كل سهم عادي في البنك حقق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل سهم سنويا خلال نفس الفترة نسب تتاروح مابين 20.31 %، و50.35 % أرباح.

والشكل التالي يوضح عوائد بنك الخليج خلال الفترة (2010-2017).

الشكل (3-8): عوائد بنك الخليج –الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

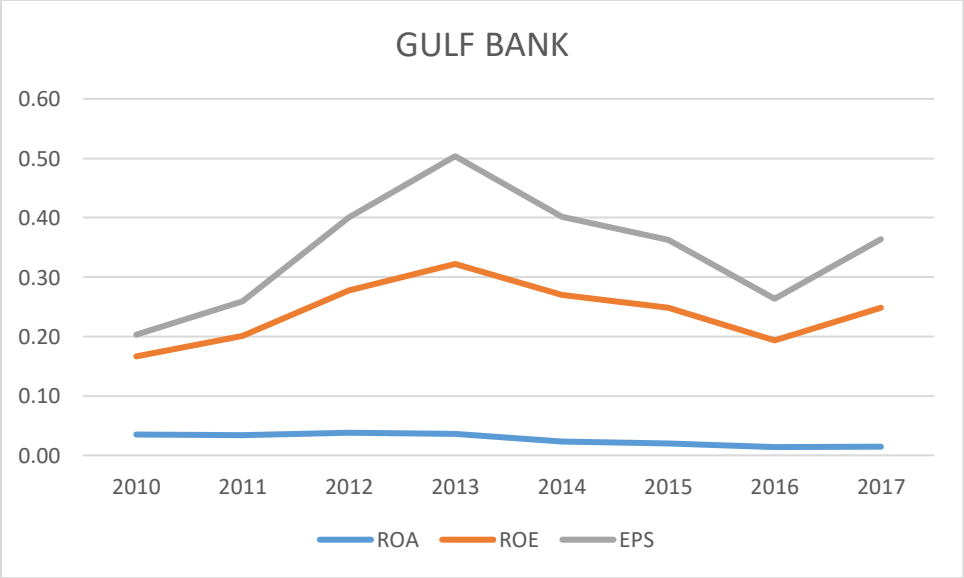

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-20)

8- بنك بي ان بي باريباس :

الجدول رقم (3-15) أدناه يعرض العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) للبنك بي ان بي باريباس خلال الفترة (2010-2017).

الجدول (3-21): عوائد بنك بي ان بي باريباس خلال الفترة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ROA	0,0242	0,0287	0,0220	0,0164	0,0171	0,0147	0,0147	0,0090
ROE	0,2776	0,3173	0,2944	0,2580	0,2825	0,2532	0,2498	0,1727
EPS	0,4033	0,4972	0,4566	0,3825	0,4337	0,3723	0,3654	0,2301

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL)

من خلال الجدول رقم (3-21) نجد أن العائد على الأصول (ROA) للبنك يتراوح بين 0.0090 و0.0287، وبالتالي أصول البنك استطاعت تحقيق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة من 2010 إلى 2017، حيث يحقق كل واحد دينار من الأصول خلال نفس الفترة نسب تتراوح مابين 0.9 % و2.87 % أرباح

كما يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية (ROE)يتراوح بين 0.1727 و0.3173 وبالتالي أموال الملاك استطاعت توليد أرباح سنوية في البنك خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل واحد دينار من حقوق الملكية نسب سنوية خلال نفس الفترة تتراوح مابين 17.27 %، و31.73 % أرباح.

أما العائد على السهم (EPS) يتراوح بين 0.2301 و0.4972 وبالتالي كل سهم عادي في البنك حقق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل سهم سنويا خلال نفس الفترة نسب تتاروح مابين 23.01 %، و49.72 % أرباح.

والشكل التالي يوضح عوائد بنك بي ان بي باريباس خلال الفترة (2010-2017)

الشكل (3-9): عوائد بنك بي ان بي باريباس خلال الفترة (2010-2017)

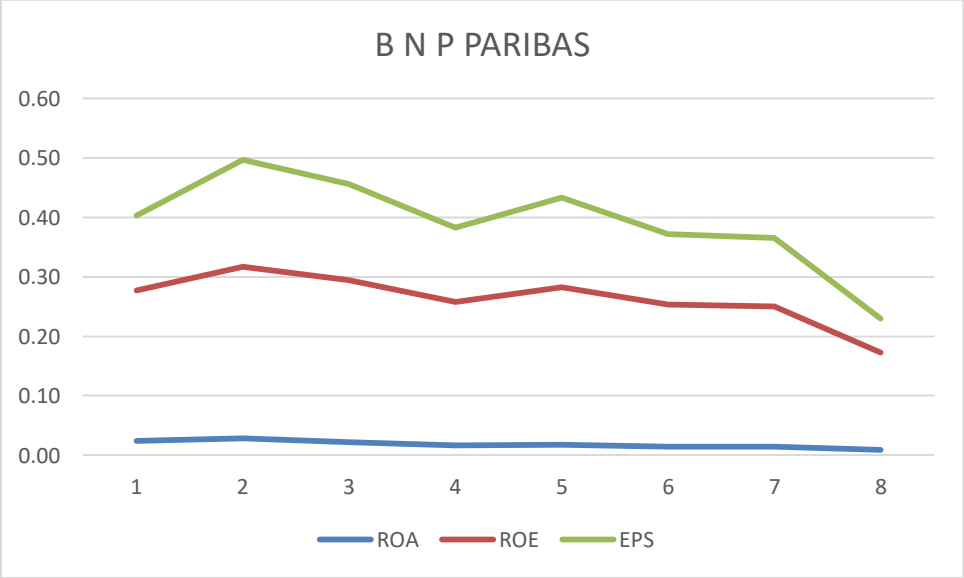

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-21)

9- بنك سوسيتي جينيرال

الجدول رقم (3-15) أدناه يعرض العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم (EPS) للبنك سوسيتي جينيرال خلال الفترة (2010-2017).

الجدول (3-22): عوائد سوسيتي جينيرال خلال الفترة (2010-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ROA	0,0216	0,0261	0,0255	0,0181	0,0211	0,0178	0,0188	0,0149
ROE	0,2040	0,2258	0,2280	0,1718	0,1878	0,1365	0,1691	0,1505
EPS	0,3423	0,4356	0,5169	0,4020	0,5137	0,4416	0,5596	0,5259

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول رقم (3-22) نجد أن العائد على الأصول (ROA) للبنك يتراوح بين 0.0149 و0.0261، وبالتالي أصول البنك استطاعت تحقيق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة من 2010 إلى 2017، حيث يحقق كل واحد دينار من الأصول خلال نفس الفترة نسب تتراوح مابين 1.49 % و2.61 % أرباح

كما يلاحظ أن العائد على حقوق الملكية (ROE) يتراوح بين 0.1505 و0.2280 وبالتالي أموال الملاك استطاعت توليد أرباح سنوية في البنك خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل واحد دينار من حقوق الملكية نسب سنوية خلال نفس الفترة تتراوح مابين 15.05 %، و22.80% أرباح.

أما العائد على السهم (EPS) يتراوح بين 0.3423 و0.5596 وبالتالي كل سهم عادي في البنك حقق أرباح سنوية خلال سنوات الفترة 2010 و2017، حيث يحقق كل سهم سنويا خلال نفس الفترة نسب تتاروح ما بين 34.23 %، و55.96 % أرباح.

والشكل التالي يوضح عوائد سوسيتي جينيرال خلال الفترة (2010-2017)

الشكل (3-10): عوائد سوسيتي جينيرال خلال الفترة (2010-2017)

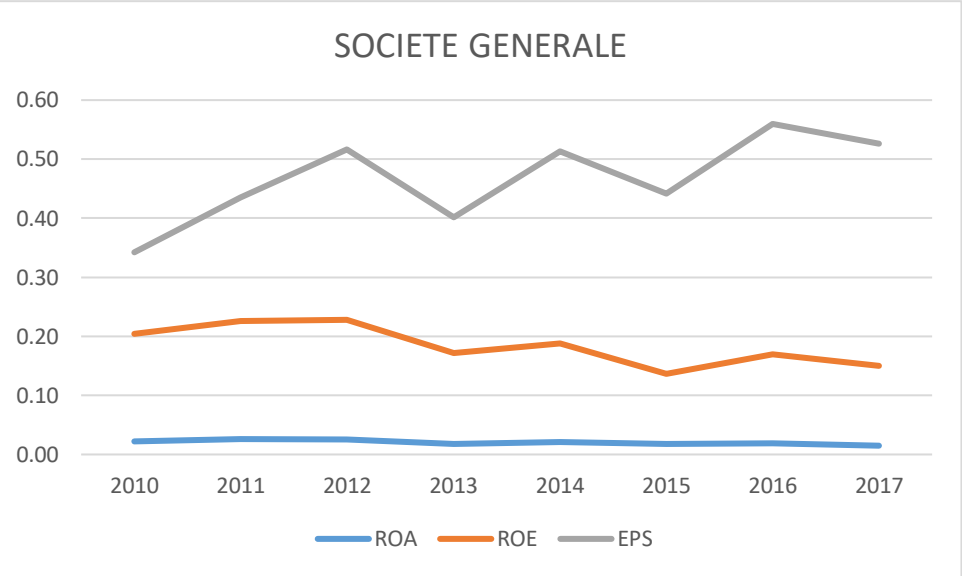

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-22)

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية

سنقوم ضمن هذا المطلب بدراسة اختبارات التفضيل النموذجي وأيضا نتناول حالة تقدير النماذج القياسية.

الفرع الأول: دراسة إختبارات التفضيل النموذجي

1-بإستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

يلخص الجدول الموالي نتائج التقدير القياسي كما يلي:-

الجدول (3-23): ملخص نتائج الإختبارات (Cointegration Test) و (Wald test) و (Hausman Test) ومعاملات النموذج (Regression Models)

Cointegration Test							
Test Summary					t- statistic		Prob
ADF (*ROE*)					-1.766841		0.0386
H0 : No Cointegration H1 : It is Cointegration							
Wald test							
Test Summary				F- statistic	Chi-Square		Prob
Value (*ROE*)				11.92808	95.4263		0.000
H0 : Pooled Regression Model H1 : Fixed-effects model							
Hausman Test							
Test Summary				Chi-Sq.	Chi-Sq. d.f		Prob
Cross-section random (*ROE*)				11.815311	3		0.0080
H0 : Random effects model H1 : Fixed effects model							
	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob (t)	R-squared	F-statistic	Prob (F)
EBF Model							
C	-0.382573	0.269146	-1.42143	0.1604	0.7345	15.089	0.0000
ABSFVI	-0.078128	0.291776	-0.26777	0.7898			
LNSIZE	0.024409	0.0124	1.96849	0.0536			
LEV	0.009977	0.0376768	0.26486	0.792			

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات (Eviews.7).

من الجدول رقم (3-23) يتجه إختبار التكامل المشترك (*Cointegration test*) إلى قبول وجود علاقة تكامل مشترك وحيدة على الأقل بين مؤشر العائد على الملكية ROE_t ومؤشرات تطبيق محاسبة الأدوات المالية (LEV_t ،$LNSIZE_t$ ، $ABSFVI_t$) بما أن قيمة المعنوية الإحصائية أقل تماماً من 5 %: *Prob=(0.0386)* ≤5%، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 القائل بوجود علاقة سببية طويلة الأجل بين (ROE_t) ومؤشرات محاسبة الأدوات المالية خلال الفترة (2010-2017)، كما نلاحظ من نفس الجدول أن

المعنوية الإحصـــائية لكل من الإختبارين (Wald Test) و (Hausman Test) أقل تماماً من 5 %: P-value (0.000, 0.008)<5%، وبالتالي ضـــرورة قبول الفرض البديل (H1) لهذا الإختبار والقائل بأفضـــلية نموذج (Fixed-effects model) في تمثيل العلاقة بين (ROE_t) ومؤشرات الأدوات المالية ($ABSFVI_t$) ، ($LNSIZE_t$) ، (LEV_t) و بناءاً عليه يعطى النموذج القياســي للعلاقة بالشــكل التالي كما هو موضــح في الجدول أعلاه:-

$$ROE_t = -0.382573 - 0.078128\ ABSFVI_t + 0.0244\ LNSIZE_t + 0.00998\ LEV_t$$

Prob (0.16) (0.7898) (0.0536) (0.792)

على العموم، يذهب نموذج (Fixed-effects model) في تفســيره للتغيرات الفترية في (ROE_t) إلى التغيرات الفتريــة طويلــة الأجــل في متغير ($LNSIZE_t$) الــذي يقترب إحصـــــائيــاً من المعنويــة 5 %: ($Sig=(0.0536)<5\%$)، مع عدم وجود أي تأثير هام للمتغيرين ($ABSFVI_t$) و (LEV_t) بما أن معنويتهما أكبر تماماً من 5 %: ($Sig= (0.7898, 0.792)>5\%$)، وهو نموذج ذو قدرة تنبؤية جيدة حيث تبلغ قيمة R^2 نسبة **73.45** %.

2- بإستخدام مؤشر العائد على الأصول ROA

يلخص الجدول الموالي نتائج التقدير القياسي كما يلي:-

الجدول (3-24): ملخص نتائج الإختبارات (Cointegration Test) و (Wald test) و (Hausman Test) ومعاملات النموذج (Regression Models)

Cointegration Test				
Test Summary	**t- statistic**	**Prob**	**t- statistic**	**Prob**
Panel V-Statistic	-1.424854	0.9229	-3.024401	0.9988
Panel RHO-Statistic	2.736942	0.9969	2.27784	0.9886
Panel PP-Statistic	-6.649191	0.0000	-10.4205	0.0000
Panel ADF-Statistic	-4.017828	0.0000	-6.814092	0.0000
Group RHO- Statistic	3.488999	0.9998		
Group PP- Statistic	-16.42671	0.0000		
Group ADF- Statistic	-7.616620	0.0000		
H0 : No Cointegration H1 : It is Cointegration				

Wald test			
Test Summary	**F- statistic**	**Chi-Square**	**Prob**
Value (*ROA*)	7.246017	57.96814	0.000
H0 : Pooled Regression Model H1 : Fixed-effects model			

Hausman Test			
Test Summary	**Chi-Sq.**	**Chi-Sq. d.f**	**Prob**
Cross-section random (*ROA*)	6.815813	3	0.0780
H0 : Random effects model H1 : Fixed effects model			

	Coefficient	**Std. Error**	**t-statistic**	**Prob (t)**	**R-squared**	**F-statistic**	**Prob (F)**

EBF Model							
C	0.064226	0.022468	2.85859	0.0056	0.0869	2.1587	0.1009
ABSFVI	-0.042183	0.034174	-1.23436	0.2213			
LNSIZE	-0.002455	0.001097	-2.23727	0.0285			
LEV	0.000133	0.004532	0.029319	0.9767			

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات (Eviews.7).

من خلال الجدول **(24-3)** يتجه إختبار التكامل المشترك (*Cointegration test*) إلى قبول وجود علاقة تكامل مشترك وحيدة على الأقل بين مؤشر العائد على الملكية (ROA_t) ومؤشرات محاسبة الأدوات المالية ($ABSFVI_t$ ، $LNSIZE_t$، LEV_t) بما أن قيمة المعنوية الإحصائية لأغلب الإختبارات تتجه لأن تكون أقل تماماً من 5 %: *Prob=(0.000, 0.000, 0.000...) ≤5%*، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 القائل بوجود علاقة سببية طويلة الأجل بين (ROA_t) ومؤشرات محاسبة الأدوات المالية خلال الفترة 2010 م – 2017 م، كما نلاحظ من نفس الجدول أن المعنوية الإحصائية للإختبار Wald Test أقل تماماً من 5 % 5%>(0.000) P-value، في حين أنها أكبر تماماً من 5 % في إختبار (Hausman Test): (P-value (0.078) >5%)، وبالتالي ضرورة قبول الفرض الصفري H0 لهذا الإختبار والقائل بأفضلية نموذج (*Random-effects model*) في تمثيل العلاقة بين (ROA_t) ومؤشرات الأدوات المالية ($ABSFVI_t$ ، $LNSIZE_t$، LEV_t) وبناءاً عليه يعطى النموذج القياسي للعلاقة بالشكل التالي كما هو موضح في الجدول أعلاه:-

$$ROE_t = 0.0642 - 0.0422\ ABSFVI_t - 0.00245LNSIZE_t + 0.0001LEV_t$$

Prob (0.0056) (0.2213) (0.0285) (0.9767)

على مستوى المعنوية الجزئية يذهب نموذج (*Random-effects model*) في تفسيره للتغيرات الفترية في (ROA_t) إلى التغيرات الفترية طويلة الأجل في ($LNSIZE_t$) بما أن معنويته أقل من 5 %: *Sig=(0.0285)<5%*، مع عدم وجود أي تأثير هام للمتغيرين ($ABSFVI_t$ ، LEV_t) بما أن معنويتهما أكبر تماماً من 5 %: *Sig= (0.2213, 0.9767)>5%*، غير أنه على مستوى المعنوية الكلية نلاحظ أن النموذج غير مقبول إحصائياً بما أن معنوية F الإحصائية أكبر تماماً من 5 %: 5% <(0.1009) P-value، وقدرته التنبؤية ضعيفة جداً حيث تبلغ قيمة R^2 08.69 %، ومنه عدم وجود علاقة بين مؤشر العائد على الأصول ومحاسبة الأدوات المالية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010 م – 2017 م.

3- بإستخدام مؤشر العائد على السهم (EPS)

يلخص الجدول الموالي نتائج التقدير القياسي كما يلي:-

الجدول (3-25): ملخص نتائج الإختبارات (Cointegration Test) و (Wald test)و (Hausman Test) ومعاملات النموذج (Regression Models)

Cointegration Test				
Test Summary	**t- statistic**	**Prob**	**t- statistic**	**Prob**
Panel V-Statistic	-1.732912	0.9584	-1.781219	0.9626
Panel RHO-Statistic	2.533649	0.9944	2.306533	0.9895
Panel PP-Statistic	-7.444964	0.0000	-11.47881	0.0000
Panel ADF-Statistic	-5.068431	0.0000	-7.0688435	0.0000
Group RHO- Statistic	3.5888997	0.9998		
Group PP- Statistic	-15.53371	0.0000		
Group ADF- Statistic	-8.005633	0.0000		
H0 : No Cointegration H1 : It is Cointegration				

Wald test			
Test Summary	**F- statistic**	**Chi-Square**	**Prob**
Value (*ROA*)	30.60253	244.8202	0.000
H0 : Pooled Regression Model H1 : Fixed-effects model			

Hausman Test			
Test Summary	**Chi-Sq.**	**Chi-Sq. d.f**	**Prob**
Cross-section random (*ROA*)	4.650669	3	0.1992
H0 : Random effects model H1 : Fixed effects model			

	Coefficient	**Std. Error**	**t-statistic**	**Prob (t)**	**R-squared**	**F-statistic**	**Prob (F)**
EBF Model							
C	-1.315279	0.483933	-2.7179	0.0083	0.1621	4.3859	0.007
ABSFVI	-0.373495	0.598247	-0.6243	0.5345			
LNSIZE	0.084126	0.023559	3.5708	0.0007			
LEV	-0.040624	0.077712	-0.5227	0.6028			

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات (Eviews.7).

وبنفس السياق، ومن خلال الجدول **(3-25)** يتجه إختبار التكامل المشترك (*Cointegration test*) إلى قبول وجود علاقة تكامل مشترك وحيدة على الأقل بين مؤشر العائد على السهم (EPS_t) ومؤشرات محاسبة الأدوات المالية ($ABSFVI_t$ ، $LNSIZE_t$، LEV_t) بما أن قيمة المعنوية الإحصـــائية لأغلب الإختبارات تتجه لأن تكون أقل تماماً من 5 %: $Prob=(0.000,\ 0.000,\ 0.000...) \leq 5\%$، وبالتالي نرفض الفرضية($H_0$) ونقبل الفرض البديل ($H_1$) القائل بوجود علاقة سـببية طويلة الأجل بين (EPS_t) ومؤشـرات محاسـبة الأدوات المالية خلال الفترة (2010-2017)،كما نلاحظ من نفس الجدول أن المعنوية الإحصـائية للإختبار (Wald Test) أقـل تمـامـاً من 5 % (0.000)<5% P-value، في حين أنها أكبر تمـامـاً من 5 % في إختبـار

(Hausman Test) : P-value (0.199) >5%، وبالتالي ضرورة قبول الفرض الصفري (H0) لهذا الإختبار والقائل بأفضلية نموذج (Random-effects model) في تمثيل العلاقة بين (EPS_t) ومؤشرات الأدوات المالية $(ABSFVI_t)$ ، $(LNSIZE_t)$ ، (LEV_t) وبناءاً عليه يعطى النموذج القياسي للعلاقة بالشكل التالي كما هو موضح في الجدول أعلاه:-

$$ROE_t = -1.315 - 0.3735\ ABSFVI_t + 0.0841\ LNSIZE_t - 0.0406 LEV_t$$

Prob (0.0083) (0.5345) (0.0007) (0. 6028)

يذهب نموذج *Random-effects model* في تفسيره للتغيرات الفترية في EPS_t إلى التغيرات الفترية طويلة الأجل في متغير $LNSIZE_t$ بما أن معنويته أقل تماماً من 5 %: *Sig=(0.0007) <5%*، مع عدم وجود أي تأثير هام للمتغيرين $(LEV_t$ ، $ABSFVI_t)$ بما أن معنويتهما الإحصائية أكبر تماماً من 5 %: حيث *Sig= (0.5345, 0.6028)>5%*، كما نلاحظ أن إحصائية F هي معنوية عند 5 %: P-value(0.007)>5%، يبقى المشكل الوحيد في هذا النموذج هو قدرته التنبؤية الضعيفة حيث تبلغ قيمة R^2 بنسبة 16.21 % فقط.

الفرع الثاني: حالة تقدير النماذج القياسية

حيث سنعرض أولا التمثيل البياني للسلاسل الزمنية ثم دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية ودراسة علاقات التكامل المشتركثم نتطرق إلى نتائج التقدير.

1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

يمكن توضيح تطور إتجاهات السلاسل الزمنية خلال فترة الدراسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): السلاسل الزمنية بيانياً

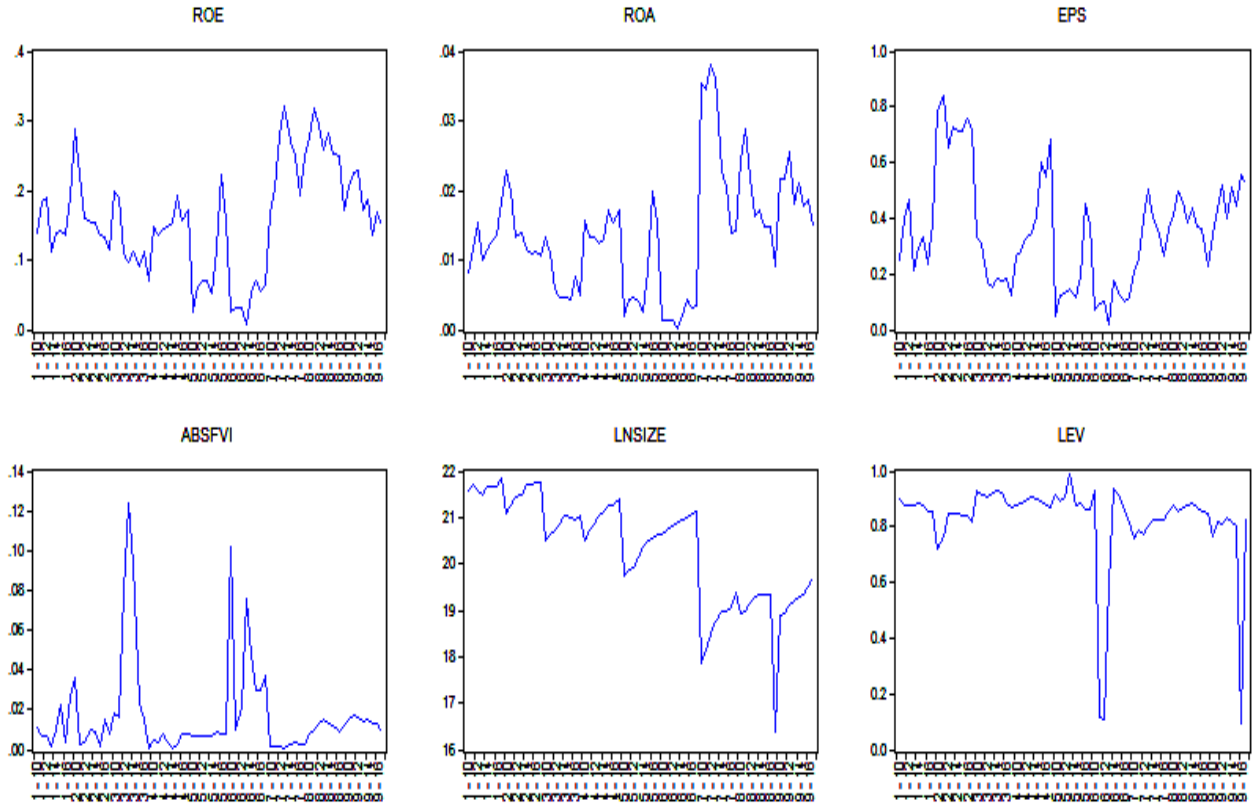

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات (Eviews.7).

يتضح من الشكل البياني رقم (**3-11**) وجود حركات تذبذبية كبيرة للمتغيرات التابعة سواءٌ (ROE) أو (ROA) أو (EPS) مما يدل على عدم الإستقرار النسبي خلال فترة الدراسة (2010-2017)، من جهة أخرى عرَّف المتغير (*LNSIZE*) إنخفاضات مستمرة على طول الفترة (2010-2017) ليستقر في حدود القيمة (19) في نهاية الفترة، بينما عرَّف المتغير (*LEV*) نوع من الإستقرار النسبي الذي تخلله إنقباضات حادة في قيَّمه سرعان ما يتم إسترجاعها في فترات قصيرة، في حين عرف المتغير (*ABSFVI*) تشتتاً حول متوسط القيمة [01-02] مع بعض الإرتفاعات الحادة التي سرعان ما تنخفض هي الأخرى، ومن خلال دراسة الشكل

البياني للتغيرات الفترية لمتغيرات الدراســـة يصـــعب تحديد ما إذا كانت هناك علاقات دينامية طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمستقلة خلال الفترة (2010-2017).

2- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

وهو ما يوضحه الجدول التالي:-

الجدول رقم (3-26): إختبارات جذر الوحدة (*Unit root test*)

البيان	إستقرارية السلاسل الزمنية في المستوى					إستقرارية السلاسل بعد إجراء الفروق الأولى				
	Levin	*t-stat*	*Pesaran*	*ADF*	*PP*	*Levin*	*t-stat*	*Pesaran*	*ADF*	*PP*
ROE	0.000	0.319	0.469	0.379	0.013	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
ROA	0.000	0.146	0.531	0.52	0.0267	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
EPS	0.000	0.051	0.367	0.172	0.001	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
ABSFVI	0.000	0.219	0.285	0.062	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Lnsize	0.000	0.992	0.887	0.983	0.838	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
LEV	0.000	0.717	0.591	0.501	0.0694	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات (Eviews.7).

يؤكد إختبار الإستقرارية حسب الجدول (3-26) على عدم إستقرارية السلاسل (ROEt، ROA_t، EPS_t، $ABSFVI_t$، $LNSIZE_t$، LEV_t) في المستوى بما أن معنويتها أكبر تماماً من 5 % في أغلب الإختبارات: *the majority Prob>5%*، وتستقر السلاسل تماماً بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى مما يعني أنها متكاملة من الدرجة I(1) أي: ROE_t، ROA_t، EPS_t، $ABSFVI_t$، $LNSIZE_t$، LEV_t ~ *I(1)*.

3- دراسة علاقات التكامل المشترك

تم التأكد من علاقات التكامل المشترك كما تم بيانه سابقاً في الجداول (3-23)؛ (3-24)؛ (3-25) مما يعني إمكانية نمذجة العلاقات السببية الهيكلية طويلة الأجل بين مختلف المتغيرات بنموذج تصحيح الخطأ (*VECM*).

4- نتائج التقدير

تعطى نتائج التقدير بالترتيب التالي :

أ- نتائج التقدير بإستخدام مؤشر العائد على الملكية (ROE)

يلخص الجدول التالي نتائج التقدير بإستخدام مؤشر العائد على الملكية (ROE) كما يلي :

الجدول رقم (3-27): تقدير النموذج الإحصائي بإستخدام مؤشر العائد على الملكية ROE

Long run CointEq1				
	ROE (-1)	ABSFVI (-1)	LNSIZE (-1)	LEV (-1)
Coefficient	1.00000	-18.3731	-1.095577	27.87107
Std. Error	-	30.4275	0.2232	1.5.26911
t- statistic	-	-0.6038	-4.90859	5.28952

Error Correction (Short run)						
	Coefficient	**Std. Error**	**t-statistic**	**Prob (t)**	**R-squared**	**F-statistic**
CointEq1	-0.00118	0.00178	-0.66189	0.5091	0.0944	0.46884
D(ROE(-1))	-0.20784	0.17383	-1.19566	0.2338		
D(ROE(-2))	-0.053947	0.18127	-0.2976	0.7664		
D(ABSFVI(-1))	-0.28919	0.3617	-0.79954	0.4253		
D(ABSFVI(-2))	0.36856	0.32066	1.14937	0.2523		
D(LNSIZE(-1))	0.02633	0.06755	0.38977	0.6973		
D(LNSIZE(-2))	-0.013908	0.06118	-0.22732	0.8205		
D(LEV(-1))	0.04608	0.0484	0.9523	0.3425		
D(LEV(-2))	-0.0062	0.05676	-0.10934	0.9131		

Wald test				
Test Statistic	**Value**	**Df**	**Prob**	**H0**
Chi-square C(4)=C(5)	1.585531	2	0.4526	C(4)=C(5)=0
Chi-square C(6)=C(7)	0.158215	2	0.9239	C(6)=C(7)=0
Chi-square C(8)=C(9)	0.923678	2	0.6301	C(8)=C(9)=0

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات (Eviews.7).

من خلال الجدول رقم (3-27) تكتب العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين ROE_t و المؤشرات $ABSFVI_t$، $LNSIZE_t$، LEV_t بالشكل التالي:-

Long run :-

$$e_{t-1} = ROE_{t-1} -18.3731\ ABSFVI_{t-1} - 1.0956\ LNSIZE_{t-1} + 27.871\ LEV_{t-1}$$

Short run :-

$$\Delta ROE_t = -0.00118\ e_{t-1} -0.2078\ \Delta ROE_{t-1} - 0.0539\ \Delta ROE_{t-2} - 0.2892\ \Delta ABSFVI_{t-1} + 0.36856\ \Delta ABSFVI_{t-2} + 0.0263\ \Delta LNSIZE_{t-1} - 0.0139\ \Delta LNSIZE_{t-2} + 0.046\ \Delta LEV_{t-1} - 0.0062\ \Delta LEV_{t-2}$$

يلاحظ أن قيمة معامل التصحيح سالبة إلا أنها غير معنوية عند مستوى 5 %: *C(1)=-0.00118 and P- value=0.5091> 5%* مما يؤكد على عدم وجود العلاقة السببية طويلة الأجل التي تجمع ROE_t بالعوامل ($ABSFVI_t$ ، $LNSIZE_t$، LEV_t) في إشارةٍ إلى عدم قدرة البنوك الجزائرية للنمو بمعدل أسرع للوصول إلى حالة الإنسجام المرغوبة، فقيمة معامل التصحيح تسمح بعلاج الإختلال الواقع بين الأجلين الطويل والقصير بمعدل (0.118 %) سنوياً فقط، بينما يوضح إختبار (*Wald Test*) من نفس الجدول على عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين (ROE_t) و المؤشرات ($ABSFVI_t$ ، $LNSIZE_t$، LEV_t) بما أن المعنوية الإحصائية (*Prob*) لمعاملات التقدير أكبر تماماً من 5 %: (*Prob=0.4526,0.9239, 0.6301 >5%*).

ب- نتائج التقدير بإستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA)

يلخص الجدول التالي نتائج التقدير بإستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA) كما يلي:-

الجدول (3-28): تقدير النموذج الإحصائي بإستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA)

Long run CointEq1						
	C	ROA (-1)	ABSFVI (-1)	LNSIZE (-1)		LEV (-1)
Coefficient	-0.012197	1.00000	0.116630	-0.00267		0.06226
Std. Error	-	-	0.0821	0.00192		0.0142
t- statistic	-	-	1.4208	-1.39354		4.38275
Error Correction (Short run)						
	Coefficient	**Std. Error**	**t-statistic**	**Prob (t)**	**R-squared**	**F- statistic**
CointEq1	-0.147622	0.05577	-2.6469	0.0091	0.2164	1.0743
D(ROA(-1))	-0.08192	0.14679	-0.5881	0.5777		
D(ROA(-2))	0.042359	0.16383	0.25855	0.7964		
D(ABSFVI(-1))	-0.03295	0.0335	-0.98376	0.3269		
D(ABSFVI(-2))	0.0406	0.03159	1.2856	0.2007		
D(LNSIZE(-1))	-0.00248	0.00677	-0.36725	0.714		
D(LNSIZE(-2))	0.00344	0.00696	0.49433	0.6218		
D(LEV(-1))	0.005346	0.0044	1.2028	0.2311		
D(LEV(-2))	0.001968	0.00525	0.3752	0.7081		
C	-0.00078	0.001	-0.7671	0.4443		
Wald test						
Test Statistic	**Value**	**Df**	**Prob**	**H0**		
Chi-square C(4)=C(5)	2.124929	2	0.3456	C(4)=C(5)=0		
Chi-square C(6)=C(7)	0.29274	2	0.8638	C(6)=C(7)=0		
Chi-square C(8)=C(9)	1.68757	2	0.4301	C(8)=C(9)=0		

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات (Eviews.7).

من خلال الجدول (3=28) تكتب العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين (ROA_t) ومؤشرات الأدوات المالية ($ABSFVI_t$)، ($LNSIZE_t$)، (LEV_t) بالشكل التالي:-

Long run :-

$$e_{t-1} = ROA_{t-1} + 0.1166\ ABSFVI_{t-1} - 0.00267\ LNSIZE_{t-1} + 0.0622\ LEV_{t-1} - 0.0122$$

Short run :-

$$\Delta ROA_t = -0.1476\ e_{t-1} - 0.0819\ \Delta ROA_{t-1} + 0.0423\ \Delta ROA_{t-2} - 0.0329\ \Delta ABSFVI_{t-1} + 0.04\ \Delta ABSFVI_{t-2} - 0.0025\ \Delta LNSIZE_{t-1} + 0.003\ \Delta LNSIZE_{t-2} + 0.005\ \Delta LEV_{t-1} - 0.0019\ \Delta LEV_{t-2} - 0.00078$$

مما سبق يلاحظ أن قيمة معامل التصحيح سالبة ومعنوية عند مستوى 5 %: -$C(1)$= *0.1476 and P- value=0.0091 > 5%* مما يؤكد على العلاقة السببية طويلة الأجل التي تجمع ROA_t بالعوامل ($ABSFVI_t$ ، $LNSIZE_t$، LEV_t) في إشارةٍ إلى قدرة البنوك الجزائرية للنمو بمعدل أسرع للوصول إلى حالة الإنسجام المرغوبة، فقيمة معامل التصحيح تسمح بعلاج الإختلال الواقع بين الأجلين الطويل والقصير بمعدل 14.76 % سنوياً، وفي الآجال الطويلة تحتاج البنوك الجزائرية إلى 6.775 سنة (1 ÷ 0.1476 = 6.775 سنة) للرجوع إلى حالة التوازن، ومنه يكون أول تصحيح للنموذج في أكتوبر 2017 م وثاني تصحيح نهاية أوت 2024 م، وتقدر سرعة التقارب اللوغرتيمية بـ: $\mu = \frac{\ln(1-TB)}{T} = \frac{LN(1-9(-0.1476))}{9} = 0.09391 = 9.391\%$ ، وتعني هذه النسبة أن كل بنك جزائري يمكنه أن يختزل 9.391 % في العام من الفجوة التي تفصله عن وضع التوازن الذي يتقارب نحوه في الأمد البعيد، مما يدل على أن (ROA_t) يعود إلى توازنه بعد تعرضه لأي صدمة خارجية في محاسبة الأدوات المالية بسرعة 9.391 % سنوياً، و وضع التوازن الذي يؤول إليه كل بنك جزائري في الأمد البعيد يتحدد على أساس إمكانياته الذاتية ما يدعم فرضية التقارب المالي المحاسبي المشروط ويفند فرضية التقارب المالي المحاسبي المطلق بالبنوك الجزائرية، أما المدة اللازمة لكي تنجز البنوك الجزائرية نصف الفجوة التي تفصلها عن الوضعية المستقرة في الأمد البعيد أي وضع التقارب المالي المحاسبي الأمثلي فهي: $\mu = \frac{\ln(2)}{\mu} = \frac{LN(2)}{0.0939} = 7.381$ ، ويعني هذا أن إنجاز نصف مسافة التقارب المالي المحاسبي بين البنوك الجزائرية يتطلب حوالي 7 سنوات و 15 سنة لتحقيق التقارب الكامل، بينما يوضح إختبار (*Wald Test*) من نفس الجدول على عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين (ROA_t) والمؤشرات ($ABSFVI_t$ ، $LNSIZE_t$، LEV_t) بما أن المعنوية الإحصائية (*Prob*) لمعاملات التقدير أكبر تماماً

من 5 %: *Prob=0.3456,0.8638, 0.43 >5%*، بينما يوضح الشكل البياني رقم (3-12) مدى إستقرارية العلاقة الديناميكية لسلاسل البواقي المقدرة للنماذج الإحصائية (*Residuals*)، ويتضح من الشكل أن النماذج مُستقِرة ديناميكياً عند 5 % بما أن سلسلة البواقي تتشتت حول القيمة 0 كما يلي:

الشكل رقم (3-12): التمثيل البياني لسلاسل البواقي باستخدام مؤشر العائد على الأصول

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات (Eviews.7).

جـ- نتائج التقدير بإستخدام مؤشر العائد على السهم (EPS)

يلخص الجدول التالي نتائج التقدير بإستخدام مؤشر العائد على السهم (EPS) كما يلي:-

الجدول رقم (3-29): تقدير النموذج الإحصائي بإستخدام مؤشر العائد على السهم (EPS)

Long run CointEq1						
	C	EPS (-1)	ABSFV(-1)	LNSIZE (-1)	LEV (-1)	
Coefficient	1.343	1.0000	6.5585	-0.2145	3.2515	
Std. Error	1.5102	-	3.2426	0.07276	0.5565	
t- statistic	0.88935	-	2.0226	-2.94821	5.84259	
Error Correction (Short run)						
	Coefficient	**Std. Error**	**t- statistic**	**Prob (t)**	**R-squared**	**F-statistic**
CointEq1	-0.043335	0.03451	-1.2558	0.2112	0.2297	1.34199
D(EPS(-1))	-0.43642	0.1573	-2.7742	0.0063		
D(EPS(-2))	-0.083713	0.17217	-0.48623	0.6275		
D(ABSFVI(-1))	-0.45537	0.81658	-0.55766	0.5779		
D(ABSFVI(-2))	0.936149	0.78234	1.19661	0.2334		
D(LNSIZE(-1))	0.181	0.15488	1.16864	0.2445		
D(LNSIZE(-2))	0.048612	0.1479	0.32867	0.7429		
D(LEV(-1))	0.09	0.1104	0.81557	0.4161		
D(LEV(-2))	0.0189	0.1309	0.14437	0.8854		
Wald test						
Test Statistic	**Value**	**Df**	**Prob**	**H0**		
Chi-square C(4)=C(5)	1.504929	2	0.4712	C(4)=C(5)=0		
Chi-square C(6)=C(7)	3.68912	2	0.1581	C(6)=C(7)=0		
Chi-square C(8)=C(9)	0.688763	2	0.7087	C(8)=C(9)=0		

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات (Eviews.7).

من خلال الجدول (3=29) تكتب العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين (EPS_t) و المؤشرات ($ABSFVI_t$ ، $LNSIZE_t$، LEV_t) بالشكل التالي:-

Long run :-

$$e_{t-1} = EPS_{t-1} + 6.5585\ ABSFVI_{t-1} - 0.2145\ LNSIZE_{t-1} + 3.2515\ LEV_{t-1} + 1.343$$

Short run :-

$$\Delta EPS_t = -0.0433\ e_{t-1} - 0.4364\ \Delta EPS_{t-1} - 0.0837\ \Delta EPS_{t-2} - 0.4553\ \Delta ABSFVI_{t-1} + 0.936\ \Delta ABSFVI_{t-2} + 0.181\ \Delta LNSIZE_{t-1} + 0.0486\ \Delta LNSIZE_{t-2} + 0.09\ \Delta LEV_{t-1} + 0.0189\ \Delta LEV_{t-2}$$

مما سبق يلاحظ أن قيمة معامل التصحيح سالبة إلا أنها غير معنوية عند مستوى 5 %: -=*C(1)* *0.0433 and P- value=0.211> 5%* مما يجعل العلاقة السببية الهيكلية طويلة الأجل التي تجمع (EPS_t) بالعوامل ($ABSFVI_t$ ، $LNSIZE_t$، LEV_t) غير مؤكدة، وفي حالة قبول العلاقة تسمح قيمة معامل التصحيح بعلاج الإختلال الواقع بين الأجلين الطويل والقصير بمعدل 4.33 % سنوياً، وفي الآجال الطويلة تحتاج البنوك الجزائرية إلى 23.076 سنة (1 ÷ 0.0433 = 23.076 سنة) للرجوع إلى حالة التوازن الأمثلية، ومنه يكون أول تصحيح للنموذج في سنة 2033 م وثاني تصحيح نهاية سنة 2056 م، وتقدر سرعة التقارب اللوغرتيمية بـ: $\mu = \frac{\ln(1-TB)}{T} = \frac{LN(1-9(-0.043335))}{9} = 0.03659 = 3.659\%$ ، وتعني هذه النسبة أن كل بنك جزائري يمكنه إختزال 3.659 % في العام من الفجوة التي تفصله عن وضع التوازن الذي يتقارب نحوه في الأمد البعيد، مما يدل على أن (EPS_t) يعود إلى توازنه بعد تعرضه لأي صدمة خارجية في محاسبة الأدوات المالية بسرعة 3.659 % سنوياً، و وضع التوازن الذي يؤول إليه كل بنك جزائري في الأمد البعيد يتحدد على أساس إمكانياته الذاتية ما يدعم فرضية التقارب المالي المحاسبي المشروط ويفند فرضية التقارب المالي المحاسبي المطلق بالبنوك الجزائرية، أما المدة اللازمة لكي تنجز البنوك الجزائرية نصف الفجوة التي تفصلها عن الوضعية المستقرة في الأمد البعيد أي وضع التقارب المالي المحاسبي الأمثلي فهي: $\mu = \frac{\ln(2)}{\mu} = \frac{LN(2)}{0.03659} = 18.943$ ، ويعني هذا أن إنجاز نصف مسافة التقارب المالي المحاسبي بين البنوك الجزائرية يتطلب حوالي 19 سنة و 38 سنة لتحقيق التقارب الكامل في الأجل البعيد، بينما يوضح إختبار (*Wald Test*) من نفس الجدول على عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين (EPS_t) و المؤشرات ($ABSFVI_t$ ، $LNSIZE_t$، LEV_t) بما أن المعنوية الإحصائية *Prob* لمعاملات التقدير أكبر تماماً من 5 %: *Prob=0.4712,0.1581, 0.7087 >5%*، بينما يوضح الشكل البياني رقم (3-03) مدى إستقرارية العلاقة الديناميكية لسلاسل البواقي المقدرة للنماذج الإحصائية (*Residuals*)، ويتضح من الشكل أن النماذج مُستقِرة ديناميكياً عند 5 % بما أن سلسلة البواقي تتشتت حول القيمة 0 كما يوضحه الشكل **(3-13)** أدناه :

الشكل (3-13): التمثيل البياني لسلاسل البواقي باستخدام مؤشر العائد على السهم

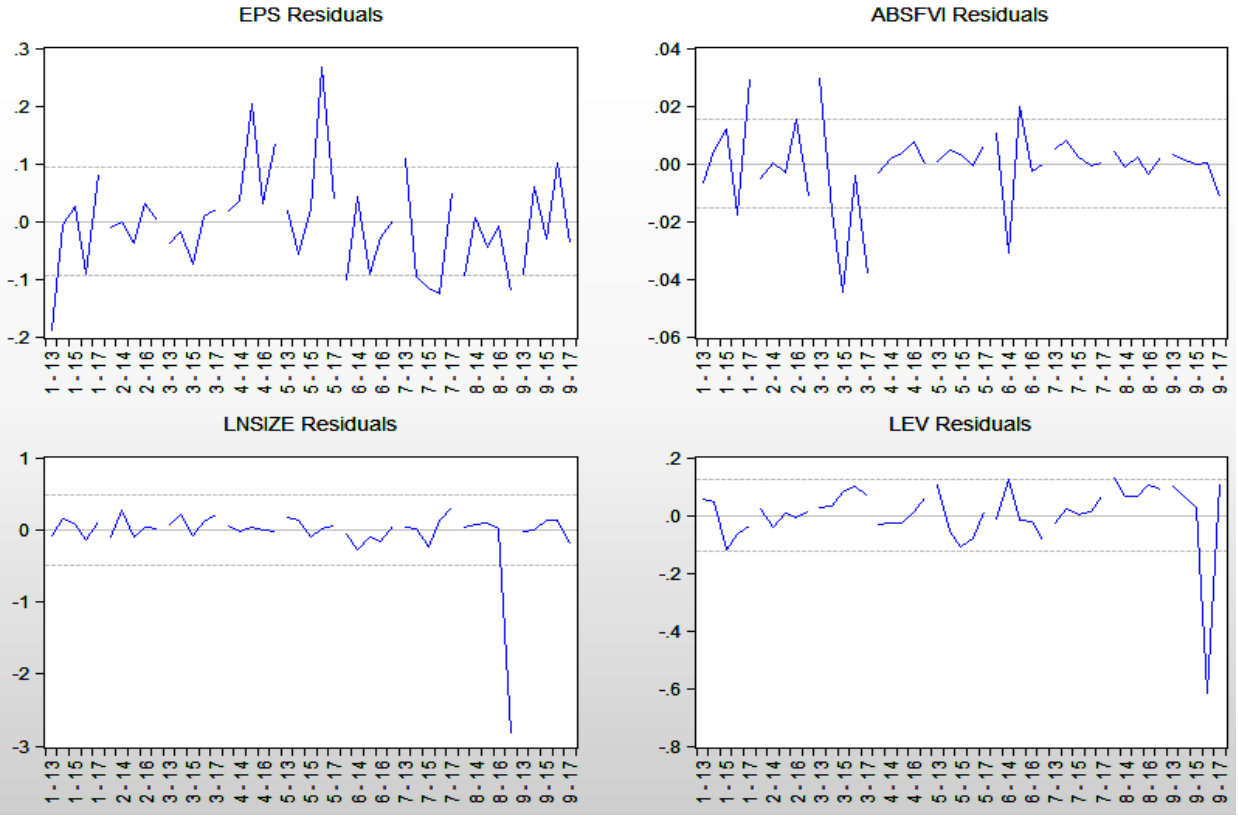

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات (Eviews.7).

المطلب الثالث : نتائج أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية على عوائد العوائد

لمعرفة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي في الأدوات المالية على عوائد البنوك الجزائرية تم استعمال الإحصاء الوصفي كما تم استخدام (T TEST) للعينيتن المرتبطتين بهدف مقارنة النتائج المحسوبة بالقيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية مع النتائج المحسوبة بالتكلفة التاريخية.

الفرع الأول : باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE

الجدول التالي يعرض العائد على حقوق الملكية المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، والعائد على حقوق الملكية المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية :

الجدول رقم (3–30) : العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية وفق القيمة العادلة والتكلفة التاريخية

	السنة	ROE	ROECH	مدى التأثر	الاتجاه
بنك الجزائر الخارجي	2010	0,1389	0,1374	1,011343	إيجابي
	2011	0,1839	0,1827	1,007086	إيجابي
	2012	0,1885	0,1873	1,006585	إيجابي
	2013	0,1105	0,1103	1,001458	إيجابي
	2014	0,1391	0,1378	1,009573	إيجابي
	2015	0,1421	0,1389	1,022968	إيجابي
	2016	0,1361	0,1356	1,003821	إيجابي
	2017	0,1906	0,1856	1,027088	إيجابي
البنك الوطني الجزائري	2010	0,2881	0,2777	1,037551	إيجابي
	2011	0,2226	0,2221	1,002402	إيجابي
	2012	0,1593	0,1588	1,003281	إيجابي
	2013	0,1537	0,1522	1,009562	إيجابي
	2014	0,1533	0,1519	1,008982	إيجابي
	2015	0,1350	0,1349	1,001210	إيجابي
	2016	0,1328	0,1308	1,015145	إيجابي
	2017	0,1156	0,1147	1,007939	إيجابي
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2010	0,1986	0,1951	1,018129	إيجابي
	2011	0,1900	0,1870	1,016024	إيجابي
	2012	0,1103	0,1016	1,085683	إيجابي

	2013	0,0969	0,0849	1,141713	إيجابي
	2014	0,1110	0,1006	1,103641	إيجابي
	2015	0,0918	0,0896	1,023908	إيجابي
	2016	0,1107	0,1091	1,015039	إيجابي
	2017	0,0702	0,0701	1,000370	إيجابي
القرض الشعبي الجزائري	2010	0,1491	0,1484	1,004921	إيجابي
	2011	0,1363	0,1359	1,003186	إيجابي
	2012	0,1454	0,1465	0,992600	سلبي
	2013	0,1489	0,1484	1,003371	إيجابي
	2014	0,1527	0,1527	1,000019	إيجابي
	2015	0,1914	0,1909	1,002449	إيجابي
	2016	0,1562	0,1549	1,007876	إيجابي
	2017	0,1707	0,1694	1,007688	إيجابي
بنك التنمية المحلية	2010	0,0248	0,0236	1,050069	إيجابي
	2011	0,0618	0,0605	1,021663	إيجابي
	2012	0,0698	0,0698	0,999386	سلبي
	2013	0,0690	0,0713	0,968440	سلبي
	2014	0,0537	0,0533	1,007590	إيجابي
	2015	0,1164	0,1161	1,002274	إيجابي
	2016	0,2213	0,2212	1,000616	إيجابي
	2017	0,1564	0,1559	1,003267	إيجابي
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	2010	0,0246	0,0221	1,113233	إيجابي
	2011	0,0314	0,0311	1,009586	إيجابي
	2012	0,0313	0,0306	1,021643	إيجابي
	2013	0,0060	0,0055	1,081433	إيجابي
	2014	0,0509	0,0485	1,049707	إيجابي
	2015	0,0701	0,0680	1,031091	إيجابي
	2016	0,0564	0,0547	1,031178	إيجابي
	2017	0,0648	0,0624	1,038488	إيجابي
بنك الخليج	2010	0,1665	0,1665	1,000000	لم يتأثر
	2011	0,2015	0,2015	1,000000	لم يتأثر
	2012	0,2778	0,2778	1,000000	لم يتأثر

	2013	0,3221	0,3221	1,000000	لم يتأثر
	2014	0,2699	0,2699	1,000000	لم يتأثر
	2015	0,2480	0,2474	1,002601	إيجابي
	2016	0,1931	0,1926	1,002221	إيجابي
	2017	0,2485	0,2481	1,001632	إيجابي
بي ان بي باريباس	2010	0,2776	0,2773	1,001104	إيجابي
	2011	0,3173	0,3172	1,000489	إيجابي
	2012	0,2944	0,2939	1,001638	إيجابي
	2013	0,2580	0,2579	1,000478	إيجابي
	2014	0,2825	0,2810	1,005302	إيجابي
	2015	0,2532	0,2416	1,047993	إيجابي
	2016	0,2498	0,2346	1,064427	إيجابي
	2017	0,1727	0,1573	1,097595	إيجابي
سوسيتي جينيرال	2010	0,2040	0,2040	1,000000	لم يتأثر
	2011	0,2258	0,2258	1,000000	لم يتأثر
	2012	0,2280	0,2280	1,000000	لم يتأثر
	2013	0,1718	0,1718	1,000000	لم يتأثر
	2014	0,1878	0,1873	1,002413	إيجابي
	2015	0,1365	0,1365	1,000000	إيجابي
	2016	0,1691	0,1690	1,000462	إيجابي
	2017	0,1505	0,1498	1,004791	إيجابي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL).

العائد على حقوق الملكية المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، ظهر في أغلب البنوك والسنوات أكبر من العائد على حقوق الملكية المحسوب وفق التكلفة التاريخية، فكان معدل التأثر أكبر من 1 في 59 مرة، ويساوي 1 في 10 مرات، فيما كان معدل التأثر أقل من 1 في 3 مرات.

وبالتالي المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية في عينة الدراسة أكبر من المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية المحسوب وفق القيمة العادلة : 0.1505 أما العائد على الأصول المحسوب وفق التكلفة التاريخية هو :.0.1498، وبالتالي ظهر المتوسط الحسابي لمعدل التأثر في العينة إيجابي بـ: 1.004791، وهو مايظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (3-31): المتوسطات الحسابية لمعدل العائد على الأصول في كل بنك

البنك	ROE	ROECH	مدى تأثر	الإتجاه
BEA	0,1537	0,1520	1,0112	إيجابي
BNA	0,1700	0,1679	1,0108	إيجابي
BADR	0,1394	0,1366	1,0267	إيجابي
CPA	0,1563	0,1559	1,0028	إيجابي
BDL	0,0966	0,0965	1,0067	إيجابي
CNEP	0,0419	0,0404	1,0470	إيجابي
GULF BNK	0,2409	0,2407	1,0008	إيجابي
PARIBAS	0,2632	0,2576	1,0274	إيجابي
S GENERALE	0,1842	0,1840	1,0010	إيجابي
كل العينة	0,1588	0,1569	1,0176	إيجابي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL).

تم اختبار التوزيع الطبيعي للعائد على حقوق الملكية باستعمال اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، الذي ينص على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة مستوى معنويتها (SIG) أكبر من 0.05، وبما ان قيمة مستوى المعنوية (SIG) للعائد على حقوق الملكية وفق القيمة العادلة تساوي 0.071، وقيمة مستوى المعنوية (SIG) للعائد على حقوق الملكية وفق التكلفة التاريخية تساوي 0.067كما يوضحه الجدول رقم (3-32)، وهما أكبر من 0.05، فإن كلا العائدين يخضعان للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (3-32): اختبار التوزيع الطبيعي للعائد على الأصول

	اختبار Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistic	درجة الحرية	مستوى الدلالة SIG
ROE	.080	72	.071
ROECH	.079	72	.067

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

وبهدف اختبار هذه الفرضية للتحقق من الدلائل الإحصائية للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (T.TEST) للعينتين غير المستقلتين، وسيتم رفض أو قبول الفرضية عند مستوى معنوية 5 %، فإذا كان مستوى الدلالة (Sig) أقل من 5 % ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة.

ويلاحظ من الجدول رقم (3=33) أن مستوى الدلالة (Sig) يساوي 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية 5 %، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر لتطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد حقوق الملكية في البنوك التجارية في الجزائر.

الجدول (3–33): اختبار (T TEST) لعينتين مرتبطتين الخاص بالعائد على حقوق الملكية

	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ROE – ROECH	5,570	71	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

الفرع الثاني : باستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA)

الجدول التالي يعرض العائد على الأصول المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، وعائد على الأصول المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية:

الجدول رقم (3-34): مقارنة العائد على الأصول وفق طريقتي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية

	السنة	ROA	ROACH	مدى التأثر	الاتجاه
بنك الجزائر الخرجي	2010	0,0081	0,0080	1,01134	إيجابي
	2011	0,0115	0,0114	1,00709	إيجابي
	2012	0,0154	0,0153	1,00659	إيجابي
	2013	0,0099	0,0099	1,00146	إيجابي
	2014	0,0115	0,0114	1,00957	إيجابي
	2015	0,0128	0,0126	1,02297	إيجابي
	2016	0,0135	0,0134	1,00382	إيجابي
	2017	0,0184	0,0179	1,02709	إيجابي
البنك الوطني الجزائري	2010	0,0229	0,0221	1,03755	إيجابي
	2011	0,0200	0,0200	1,00240	إيجابي
	2012	0,0132	0,0132	1,00328	إيجابي
	2013	0,0138	0,0137	1,00956	إيجابي
	2014	0,0114	0,0113	1,00898	إيجابي

	2015	0,0109	0,0108	1,00121	إيجابي
	2016	0,0111	0,0109	1,01515	إيجابي
	2017	0,0106	0,0105	1,00794	إيجابي
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2010	0,0134	0,0131	1,01813	إيجابي
	2011	0,0110	0,0108	1,01602	إيجابي
	2012	0,0057	0,0053	1,08568	إيجابي
	2013	0,0046	0,0040	1,14171	إيجابي
	2014	0,0045	0,0040	1,10364	إيجابي
	2015	0,0043	0,0042	1,02391	إيجابي
	2016	0,0077	0,0076	1,01504	إيجابي
	2017	0,0050	0,0050	1,00037	إيجابي
القرض الشعبي الجزائري	2010	0,0158	0,0157	1,00492	إيجابي
	2011	0,0134	0,0133	1,00319	إيجابي
	2012	0,0134	0,0135	0,99260	سلبي
	2013	0,0123	0,0122	1,00337	إيجابي
	2014	0,0129	0,0129	1,00002	إيجابي
	2015	0,0172	0,0171	1,00245	إيجابي
	2016	0,0154	0,0153	1,00788	إيجابي
	2017	0,0171	0,0170	1,00769	إيجابي
بنك التنمية المحلية	2010	0,0019	0,0018	1,05007	إيجابي
	2011	0,0044	0,0043	1,02166	إيجابي
	2012	0,0046	0,0046	0,99939	سلبي
	2013	0,0039	0,0040	0,96844	سلبي
	2014	0,0025	0,0025	1,00759	إيجابي
	2015	0,0086	0,0086	1,00227	إيجابي
	2016	0,0198	0,0198	1,00062	إيجابي
	2017	0,0153	0,0152	1,00327	إيجابي
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	2010	0,0012	0,0010	1,11323	إيجابي
	2011	0,0013	0,0013	1,00959	إيجابي
	2012	0,0013	0,0012	1,02164	إيجابي
	2013	0,0002	0,0002	1,08143	إيجابي
	2014	0,0019	0,0018	1,04971	إيجابي

	2015	0,0042	0,0041	1,03109	إيجابي
	2016	0,0032	0,0031	1,03118	إيجابي
	2017	0,0034	0,0033	1,03849	إيجابي
	2010	0,0354	0,0354	1,00000	لم يتأثر
بنك الخليج	2011	0,0345	0,0345	1,00000	لم يتأثر
	2012	0,0380	0,0380	1,00000	لم يتأثر
	2013	0,0362	0,0362	1,00000	لم يتأثر
	2014	0,0227	0,0227	1,00000	لم يتأثر
	2015	0,0205	0,0204	1,00260	إيجابي
	2016	0,0139	0,0139	1,00222	إيجابي
	2017	0,0142	0,0141	1,00163	إيجابي
	2010	0,0242	0,0241	1,00110	إيجابي
بي ان بي باريباس	2011	0,0287	0,0287	1,00049	إيجابي
	2012	0,0220	0,0220	1,00164	إيجابي
	2013	0,0164	0,0163	1,00048	إيجابي
	2014	0,0171	0,0170	1,00530	إيجابي
	2015	0,0147	0,0141	1,04799	إيجابي
	2016	0,0147	0,0138	1,06443	إيجابي
	2017	0,0090	0,0082	1,09759	إيجابي
	2010	0,0216	0,0216	1,00000	لم يتأثر
سوسيتي جينيرال	2011	0,0261	0,0261	1,00000	لم يتأثر
	2012	0,0255	0,0255	1,00000	لم يتأثر
	2013	0,0181	0,0181	1,00000	لم يتأثر
	2014	0,0211	0,0211	1,00241	إيجابي
	2015	0,0178	0,0178	1,00000	إيجابي
	2016	0,0188	0,0188	1,00046	إيجابي
	2017	0,0149	0,0148	1,00479	إيجابي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL).

العائد على الأصول المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، ظهر في أغلب البنوك والسنوات أكبر من العائد على الأصول المحسوب وفق التكلفة التاريخية، فكان معدل التأثر أكبر من 1 في 59 مرة، ويساوي 1 في 10 مرات، فيما كان معدل التأثر أقل من 1 في 3 مرات.

وبالتالي المتوسط الحسابي لعائد الأصول وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية في عينة الدراسة أكبر من المتوسط الحسابي لعائد الأصول المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعائد الأصول وفق النظام المحاسبي المالي: 0.0138. أما العائد على الأصول المحسوب وفق التكلفة التاريخية هو :0.0137، وبالتالي ظهر المتوسط الحسابي لمعدل التأثر في العينة إيجابي بـ: 0.0176، وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (3-35): المتوسطات الحسابية لمعدل العائد على الأصول في كل بنك

البنك	ROA	ROACH	مدى التأثر	الإتجاه
BEA	0,0126	0,0125	1,0112	إيجابي
BNA	0,0142	0,0141	1,0108	إيجابي
BADR	0,0109	0,0107	1,0267	إيجابي
CPA	0,0147	0,0146	1,0028	إيجابي
BDL	0,0076	0,0076	1,0067	إيجابي
CNEP	0,0021	0,0020	1,0470	إيجابي
GULF BNK	0,0269	0,0269	1,0008	إيجابي
PARIBAS	0,0183	0,0180	1,0274	إيجابي
S GENERALE	0,0205	0,0205	1,0010	إيجابي
كل العينة	0,0138	0,0137	1,0176	إيجابي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL).

تم اختبار التوزيع الطبيعي للعائد على الأصول باستعمال اختبار (Kolmogorov-Smirnov) الذي ينص على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة مستوى معنويتها (SIG) أكبر من 0.05، وبما ان قيمة مستوى المعنوية (SIG) للعائد على الأصول وفق القيمة العادلة تساوي 0.200، وقيمة مستوى المعنوية (SIG) للعائد على الأصول وفق التكلفة التاريخية تساوي 0.200، كما يوضحه الجدول رقم (3-36)، وهما أكبر من 0.05، فإن كلا العائدين يخضعان للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (3-36): اختبار التوزيع الطبيعي للعائد على الأصول

	Kolmogorov-Smirnov[a]		مستوى الدلالة
	Statistic	درجة الحرية	SIG
ROA	.080	72	.200
ROACH	.079	72	.200

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

بهدف اختبار هذه الفرضية وللتحقق من الدلائل الإحصائية للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (T.TEST) للعينتين غير المستقلتين، وسيتم رفض أو قبول الفرضية عند مستوى معنوية 5 %، فإذا كان مستوى الدلالة (Sig) أقل من 5 % ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة.

ويلاحظ من الجدول رقم (3-37) أن مستوى الدلالة (Sig) يساوي 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية 5 %، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر لتطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على العائد على الأصول في البنوك التجارية في الجزائر.

الجدول (3-37): اختبار (T TEST) لعينتين مرتبطتين الخاص بالعائد على الأصول

	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ROA – ROACH	5,570	71	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

الفرع الثالث : باستخدام معدل العائد على السهم (EPS)

الجدول التالي يعرض العائد على حقوق الملكية المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، والعائد على حقوق الملكية المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية:

الجدول (3-38): مقارنة العائد على حقوق الملكية وفق طريقتي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية

	السنة	EPSW	EPSWO	مدى تأثر	الإتجاه
بنك الجزائر الخارجي	2010	0,2522	0,2494	1,0114490	إيجابي
	2011	0,3982	0,3954	1,0070856	إيجابي
	2012	0,4679	0,4648	1,0065853	إيجابي
	2013	0,2093	0,2090	1,0014581	إيجابي
	2014	0,2981	0,2953	1,0095729	إيجابي
	2015	0,3342	0,3267	1,0229679	إيجابي
	2016	0,2317	0,2308	1,0038214	إيجابي
	2017	0,3824	0,3724	1,0270880	إيجابي
البنك الوطني الجزائري	2010	0,7837	0,7553	1,0375507	إيجابي
	2011	0,8370	0,8350	1,0024024	إيجابي
	2012	0,6534	0,6512	1,0032811	إيجابي
	2013	0,7269	0,7200	1,0095621	إيجابي
	2014	0,7160	0,7096	1,0089823	إيجابي
	2015	0,7100	0,7092	1,0012095	إيجابي
	2016	0,7553	0,7440	1,0151454	إيجابي
	2017	0,7211	0,7154	1,0079387	إيجابي
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2010	0,3290	0,3231	1,0181285	إيجابي
	2011	0,3068	0,3019	1,0160240	إيجابي
	2012	0,1709	0,1574	1,0856831	إيجابي
	2013	0,1562	0,1368	1,1417131	إيجابي
	2014	0,1856	0,1682	1,1036408	إيجابي
	2015	0,1722	0,1681	1,0239077	إيجابي
	2016	0,1808	0,1781	1,0150395	إيجابي
	2017	0,1251	0,1250	1,0003697	إيجابي
	2010	0,2685	0,2672	1,0049213	إيجابي

	2011	0,2762	0,2753	1,0031856	إيجابي
	2012	0,3217	0,3241	0,9925996	سلبي
القرض الشعبي الجزائري	2013	0,3480	0,3468	1,0033710	إيجابي
	2014	0,4063	0,4063	1,0000194	إيجابي
	2015	0,6006	0,5991	1,0024493	إيجابي
	2016	0,5480	0,5437	1,0078763	إيجابي
	2017	0,6862	0,6810	1,0076883	إيجابي
	2010	0,0453	0,0431	1,0500687	إيجابي
	2011	0,1198	0,1172	1,0216630	إيجابي
	2012	0,1309	0,1310	0,9993863	سلبي
	2013	0,1446	0,1435	1,0078785	إيجابي
	2014	0,1126	0,1117	1,0076584	إيجابي
	2015	0,1899	0,1895	1,0022737	إيجابي
	2016	0,4552	0,4549	1,0006160	إيجابي
بنك التنمية المحلية	2017	0,3750	0,3738	1,0032667	إيجابي
	2010	0,0746	0,0670	1,1132330	إيجابي
	2011	0,0938	0,0929	1,0095864	إيجابي
	2012	0,0987	0,0967	1,0216426	إيجابي
	2013	0,0183	0,0169	1,0814332	إيجابي
	2014	0,1728	0,1646	1,0497067	إيجابي
	2015	0,1224	0,1187	1,0310912	إيجابي
الصندوق الوطني للتوفير	2016	0,0983	0,0953	1,0311784	إيجابي
والاحتياط	2017	0,1139	0,1096	1,0384879	إيجابي
	2010	0,2031	0,2031	1,0000000	لم يتأثر
	2011	0,2591	0,2591	1,0000000	لم يتأثر
	2012	0,3999	0,3999	1,0000000	لم يتأثر
	2013	0,5035	0,5035	1,0000000	لم يتأثر
بنك الخليج	2014	0,4010	0,4010	1,0000000	لم يتأثر
	2015	0,3628	0,3619	1,0026010	إيجابي
	2016	0,2632	0,2626	1,0022213	إيجابي
	2017	0,3638	0,3632	1,0016324	إيجابي
	2010	0,4033	0,4029	1,0011041	إيجابي

بي ان بي باريباس	2011	0,4972	0,4970	1,0004890	إيجابي
	2012	0,4566	0,4558	1,0016377	إيجابي
	2013	0,3825	0,3824	1,0004776	إيجابي
	2014	0,4337	0,4314	1,0053020	إيجابي
	2015	0,3723	0,3553	1,0479934	إيجابي
	2016	0,3654	0,3433	1,0644274	إيجابي
	2017	0,3607	0,3402	1,0601507	إيجابي
سوسيتي جينيرال	2010	0,3423	0,3423	1,0000000	لم يتأثر
	2011	0,4356	0,4356	1,0000000	لم يتأثر
	2012	0,5169	0,5169	1,0000000	لم يتأثر
	2013	0,0402	0,0402	1,0000000	لم يتأثر
	2014	0,5137	0,5125	1,0024130	إيجابي
	2015	0,4416	0,4416	1,0000000	لم يتأثر
	2016	0,5596	0,5594	1,0004623	إيجابي
	2017	0,5259	0,5234	1,0047906	إيجابي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL).

يظهر من خلال الجدول رقم (**3–38**) أن عائد السهم المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، ظهر في أغلب البنوك والسنوات أكبر من عائد السهم المحسوب وفق التكلفة التاريخية، فكان معدل التأثر أكبر من 1 في 59 مرة، ويساوي 1 في 10 مرات، فيما كان معدل التأثر أقل من 1 في 3 مرات.

وبالتالي المتوسط الحسابي لعائد السهم المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية في عينة الدراسة أكبر من المتوسط الحسابي لعائد السهم المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعائد السهم المحسوب وفق النظام المحاسبي المالي: 0.351799. أما عائد السهم المحسوب وفق التكلفة التاريخية: 0.347868، وبالتالي ظهر المتوسط الحسابي لمعدل التأثر في العينة إيجابي بـ: 1.016428، وهو مايظهره الجدول التالي:

الجدول (3–39): المتوسطات الحسابية لمعدل تأثر عائد السهم في كل بنك

البنك	EPSW	EPSWO	مدى تأثر	الإتجاه
BEA	0,3217	0,3180	1,011254	إيجابي
BNA	0,7379	0,7300	1,010759	إيجابي
BADR	0,2033	0,1948	1,050563	إيجابي
CPA	0,4319	0,4304	1,002764	إيجابي
BDL	0,1967	0,1956	1,011601	إيجابي
CNEP	0,0991	0,0952	1,047045	إيجابي
GULF BNK	0,3446	0,3443	1,000807	إيجابي
PARIBAS	0,4090	0,4010	1,022698	إيجابي
S GENERALE	0,4220	0,4215	1,000958	إيجابي
MOYENNE	0,3518	0,3479	1,017605	إيجابي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EXEL).

تم اختبار التوزيع الطبيعي لعوائد السهم باستعمال اختبار (Kolmogorov-Smirnov) الذي ينص على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة مستوى معنويتها (SIG) أكبر من 0.05، وبما ان قيمة مستوى المعنوية (SIG) لعائد السهم المحسوب وفق القيمة العادلة تساوي 0.200، وقيمة مستوى المعنوية (SIG) لعائد السهم المحسوب وفق التكلفة التاريخية تساوي 0.200 كما يوضحه الجدول رقم (**3–40**)، وهما أكبر من 0.05، فإن كلا العائدين يخضعان للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (3–40): اختبار التوزيع الطبيعي

	اختبار Kolmogorov-Smirnova		
	Sig.	درجة الحرية	مستوى الدلالة SIG
EPSW	,079	72	,200*
EPSWO	,077	72	,200*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

وبهدف اختبار هذه الفرضية للتحقق من الدلائل الإحصائية للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (T.TEST) للعينتين غير المستقلتين، وسيتم رفض أو قبول الفرضية عند مستوى معنوية 5 %، فإذا كان مستوى الدلالة (Sig) أقل من 5 % ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة. ويلاحظ من الجدول رقم (3–41) أن مستوى الدلالة (Sig) يساوي 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية 5 %، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية

وتقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر لتطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عائد السهم في البنوك التجارية في الجزائر.

الجدول (3–41): اختبار (T TEST) لعينتين مرتبطتين لعائد السهم

	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
EPSW – EPSWO	5.307	71	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

النتائج والإجابة على الفرضيات

بخصوص الفرضية الأولى للدراسة التي تنص على **أن هناك علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج و العوائد** تعطى النتائج كما يلي: –

1. **حسب مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)**: تتجه الإختبارات التفضيلية للنماذج إلى قبول وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر العائد على الملكية ومؤشرات الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج لاسيما المتغير ($LNSIZE_t$) ، وبالتالي قبول الفرضية الجزئية لأجل التنبؤ والتقدير المستقبلي فقط بإستخدام النموذج التفضيلي (Fixed-effects model)، في حين يتم رفض الفرضية بإستخدام التقدير النموذجي بما أنه تم رفض وجود العلاقة الهيكلية بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، وبالتالي عدم وجود علاقة دينامية توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشر العائد على الملكية ومحاسبة الأدوات المالية الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية ؛
2. **حسب مؤشر العائد على الأصول (ROA)**: فيما يخص العلاقة بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعائد على الأصول فإن الإختبارات التفضيلية تتجه إلى رفض العلاقة أو النمذجة القياسية لها في حين أن محاولة تقدير النموذج القياسي أسفرت عن إمكانية قبول العلاقة لكن في الأجل الطويل فقط مع إنعدام العلاقة في الأجل القصير، ومنه يمكن قبول الفرضية بإستخدام نماذج التقدير في الأجل الطويل، وبالتالي قبول الفرضية بوجود علاقة دينامية توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشر العائد على الأصول والأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010 م – 2017 م؛
3. **حسب مؤشر العائد على السهم (EPS)**: فيما يخص العلاقة بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعائد على السهم (EPS)، تتجه كل من الإختبارات التفضيلية وإختبارات التقدير النموذجي إلى عدم قبول وجود علاقة التكامل المشترك ونمذجة العلاقة الدينامية التوازنية بين العائد على السهم والأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج في الأجلين

الطويل والقصير، وبالتالي يتم رفض الفرضية الجزئية القائلة بوجود علاقة دينامية توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين العائد على السهم وتطبيق محاسبة الأدوات المالية خلال الفترة (2010-2017).

وبالتوصل إلى هذه النتائج، فإنه يمكن القبول بصحة الفرضية الرئيسية نسبياً وذلك فيما يتعلق بتقدير مؤشر العائد على الملكية (ROE) حسب إختبارات التفضيل ومؤشر العائد على الأصول (ROA) في حالة التقدير، غير أن الإتجاه العام لعدم قبول أغلب النماذج القياسية لتكميم العلاقة الدينامية الهيكلية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعوائد في البنوك الجزائرية يؤدي إلى رفض الفرضية الرئيسية المثارة في الدراسة والتي تذهب إلى أن " **توجد علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج وعوائد البنوك الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2010-2017)**، ويمكن تفسير هذه النتيجة المتوصل إليها لسبب رئيسي وهو أن عدم تطبيق محاسبة الأصول المالية في البنوك الجزائرية يعود إلى ضعف تداول الأصول المالية في السوق المالية الجزائري فهي تكاد تكون معدومة ومعدودة ومحدودة النطاق، وليس إلى عدم إمكانية تطبيق محاسبة الأصول المالية.

أما الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة في محاسبة الأدوات المالية على عوائد البنوك الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة 2010 م – 2017"، فتعطى النتائج كالآتي:

1. حسب مؤشر العائد على الملكية (ROE) : بعد حساب العائد على حقوق الملكية المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، والعائد على حقوق الملكية المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية وبعد استخدام اختبار (T.TEST) للعينتين غير المستقلتين، وجدت الدراسة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يؤثر على العوائد على حقوق الملكية في بنوك العينة خلال الفترة (2010-2017).

2.حسب مؤشر العائد على الأصول (ROA) : بعد حساب العائد على الأصول المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، والعائد على الأصول المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية وبعد استخدام اختبار (T.TEST) للعينتين غير المستقلتين، وجدت الدراسة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يؤثر على العوائد على الأصول في بنوك العينة خلال الفترة (2010-2017).

3.حسب مؤشر العائد على السهم (EPS) : بعد حساب العائد على الأصول المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، والعائد على الأصول المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية وبعد استخدام اختبار (T.TEST) للعينتين غير المستقلتين، وجدت الدراسة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يؤثر على العوائد على الأصول في بنوك العينة خلال الفترة (2010-2017)، وبالتالي من خلال هذه النتائج، فإنه يمكن القبول بصحة الفرضية الرئيسية الثانية.

خلاصة الفصل الثالث:

تناول الفصل منهجيات التحليل المستخدمة في الدراسة والتي تضمنت المنهجية المتعددة أو المقطعية/نماذج **البانل** (Panel *Data Model*) التي تهدف إلى التعرف على ما إذا كان هناك أي تأثير لتطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)، لذلك تمت دراسة عينة جزئية من البنوك الجزائرية شملت (09) بنوك.

في حين تضمنت النماذج الإحصائية ثلاثة نماذج هي: نموذج القاطع المشترك (*Pooled OLS Regression Model*) نموذج التأثيرات الثابتة (*Fixed Effect or LSDV Model*)، نموذج التأثيرات العشوائية (*Random Eeffect Model*)، وقد جرى التفضيل النموذجي بإستخدام إختبار **هاوس مان** (*Hausman test 1978*) للتفضيل بين النموذجين (*Random-effects model*) و (*Fixed-effects model*)، وإختبار (*Wald test*) للتفضيل بين (*Fixed-effects model*) و (*Pooled OLS Regression ModeL*)، مع محاولة تقدير النماذج الإحصائية عن طريق دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية وعلاقات التكامل (*Cointegration Test*) ثم تقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل ودراسة معنويتها الإحصائية بإستخدام إختبار (*Wald test*) وتم الاعتماد أيضا على المتوسطات الحسابية واختبار (***T.TEST***) للعينتين غير المستقلتين.

للتتوصل الدراسة في الأخير إلى نتيجتين رئيسيتين هما :

- لا توجد علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج وعوائد البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2017).
- وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة في محاسبة الأدوات المالية على عوائد البنوك الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2010-2017).

الخـــاتمة

الخـــــاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك، هذا الموضوع يتميز بالتعقيد وكثرة التحديث ألا وهو موضوع القيمة العادلة والأدوات المالية وعلاقتها بالآداء المالي والعوائد، فمستخدمي القوائم المالية يهتمون كثيرا بهذا الموضوع، فهم يحتاجون إلى معلومات تتميز بالموثوقية والملائمة، وبالتالي فهم دائما يطالبون بتحسين الممارسات المحاسبية، لذا جاءت هذه الدراسة لتوضح العلاقة بين تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي وعوائد البنوك التجارية في الجزائر.

وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها إعتمدنا على ثلاث فصول، الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري، وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين؛ المبحث الأول خاص بالقياس والإفصاح في القطاع البنكي الجزائري والذي تم سرد فيه مفاهيم متعلقة بالقياس والإفصاح ومنهج القيمة العادلة، أما المبحث الثاني فهو يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري والذي تم سرد فيه أهم المفاهيم المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية مع محاولة الإسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية التي خصصت أربع معايير كاملة تتعلق بمحاسبة الأدوات المالية.

الفصل الثاني عرضنا فيه أبرز الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والذي له علاقة بمتغيرات الدراسة الحالية وذلك للتعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج من ناحية وبيان ما يمكن أن تضيفه الدراسة الحالية من ناحية أخرى وتنقسم هذه الدراسات إلى دراسات باللغة أجنبية ودراسات باللغة العربية وأخرى وطنية.

أما الفصـــل الثالث فهو يتعلق بالجانب التطبيقي الذي يحتوي على الطريقة والأدوات المســـتخدمة في الدراسة، وتم عرض فيه مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة الى النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة، كما تم فيه عرض النتائج ومناقشتها من خلال عرض الأرباح أوالخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي وعوائد البنوك، بالإضافة إلى نتائج الدراسة القياسية ومن ثم تحليل هذه النتائج والإجابة على الفرضيات.

وشملت الدراسة تسعة (09) بنوك تعمل في الجزائر خلال الفترة من العام 2010 وحتى العـام 2017، وتم الحصـول على البيانات المطلوبة من خلال القوائم المالية (الميزانية وجدول حسـابات النتائج)، التي تم نشـرها في تقارير البنوك، ولاختبار فرضـيات الدراسـة تم تحليل البيانات باسـتخدام نماذج (Panel Dat) واسـتخدام المتوسـطات الحسـابية واختبار (T) للعينتين المرتبطتين. ويمكن تلخيص نتائج الدراسـة، والتوصـيات والآفاق بالشكل التالي:

أولا : النتائج.

يمكننا عرض النتائج المتوصل إليها كما يلي:

1. يعتبر القياس الجزء الأكبر والأهم في عمل المحاسب باعتباره الأساس الذي يفسر الأحداث والظواهر التي تحيط بالكيان ومحاولة ترجمتها إلى قيم صادقة وحقيقية تمثل الكيان؛
2. يعد قطاع البنوك من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر، ومن أهم مسببات هذه المخاطر هو كيفية القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية؛
3. اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية كثيرا بموضوع محاسبة الأدوات المالية حيث أصدر أربع معايير كاملة تتطرق لموضوع الأدوات المالية بصفة مباشرة؛
4. النظام رقم: (09-08) المطبق في البنوك الجزائرية مطابق تماما للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 39) الأدوات المالية (الاعتراف والقياس)، وبالتالي يمكن اعتبار تصنيف وقياس الأدوات المالية في النظام المحاسبي المالي مشتقا من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) مع بعض التغيرات التي أحدثها المشرع الجزائري بما يتلاءم وخصوصية البيئة الجزائرية؛
5. الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري لا يتوافق بنسبة كبيرة مع معيار الإبلاغ المالي (IFRS 7)؛
6. الجهات المشرفة في الجزائر لم تصدر الى يومنا هذا أي نظام او تعليمة تتعلق بالمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 09)؛
7. عدم وجود أنظمة أو تعليمات من طرف الجهات المشرفة في الجزائر خاصة ببعض النقاط المبهمة، مثلا التحوط والمشتقات المالية، وعمليات التجميع والعمليات بالعملة الصعبة.
8. جميع بنوك العينة محل الدراسة حققت مكاسب عند تقييم أدواتها المالية وفق القيمة العادلة خلال الفترة من 2010 إلى 2017 في عينة الدراسة؛
9. بنك الجزائر الخارجي حقق أكبر المكاسب في العينة محل الدراسة خلال نفس الفترة بمتوسط حسابي سنوي قدره 421 مليون دينار جزائري؛
10. بنك الخليج حقق أقل المكاسب بـ 2 مليون دينار جزائري؛
11. حقق تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع وفق النظام المحاسبي المالي أعلى المكاسب في عينة الدراسة خلال نفس الفترة بأكثر من 6 مليار و169 مليون دينار جزائري؛
12. حقق تقييم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة مكاسب أكثر من 3 مليار و533 مليون دينار جزائري؛
13. حقق تقييم الأصول المالية الأخرى مكاسب في عينة الدراسة خلال نفس الفترة بأكثر من 834 مليون دينار جزائري.

أما نتائج اختبار الفرضيات كانت كالآتي :

الفرضـــية الأولى للدراســـة التي تنص على **أن هناك علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النســـبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج و العوائد** تعطى النتائج كما يلي :-

1.حسب مؤشر العائد على الملكية (ROE): تتجه الإختبارات التفضيلية للنماذج إلى قبول وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر العائد على الملكية ومؤشرات الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج لاسيما المتغير ($LNSIZE_t$) وبالتالي قبول الفرضية الجزئية لأجل التنبؤ والتقدير المستقبلي فقط بإستخدام النموذج التفضيلي (*Fixed-effects model*) في حين يتم رفض الفرضية بإستخدام التقدير النموذجي بما أنه تم رفض وجود العلاقة الهيكلية بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، وبالتالي عدم وجود علاقة دينامية توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشر العائد على الملكية ومحاسبة الأدوات المالية الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة 2010 م – 2017 م؛

2.حسب مؤشر العائد على الأصول (ROA): فيما يخص العلاقة بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعائد على الأصول فإن الإختبارات التفضيلية تتجه إلى رفض العلاقة أو النمذجة القياسية لها في حين أن محاولة تقدير النموذج القياسي أسفرت عن إمكانية قبول العلاقة لكن في الأجل الطويل فقط مع إنعدام العلاقة في الأجل القصير، ومنه يمكن قبول الفرضية بإستخدام نماذج التقدير في الأجل الطويل، وبالتالي قبول الفرضية بوجود علاقة دينامية توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشر العائد على الأصول والأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج في البنوك الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة 2010 م – 2017 م؛

3.حسب مؤشر العائد على السهم (EPS): فيما يخص العلاقة بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج و العائد على السهم (EPS)، تتجه كل من الإختبارات التفضيلية وإختبارات التقدير النموذجي إلى عدم قبول وجود علاقة التكامل المشترك ونمذجة العلاقة الدينامية التوازنية بين العائد على السهم و الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج في الأجلين الطويل والقصير، وبالتالي يتم رفض الفرضية الجزئية القائلة بوجود علاقة دينامية توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين العائد على السهم وتطبيق محاسبة الأدوات المالية في البنوك الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة 2010 م – 2017 م.

وبالتوصل إلى هذه النتائج، فإنه يمكن القبول بصحة الفرضية الرئيسية نسبياً وذلك فيما يتعلق بتقدير مؤشر العائد على الملكية (ROE) حسب إختبارات التفضيل و مؤشر العائد على الأصول (ROA) في حالة التقدير، غير أن الإتجاه العام لعدم قبول أغلب النماذج القياسية لتكميم العلاقة الدينامية الهيكلية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية

لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج والعوائد في البنوك الجزائرية يؤدي إلى رفض الفرضية الرئيسية المثارة في الدراسة والتي تذهب إلى أن " **توجد علاقة دينامية طويلة الأجل بين الأهمية النسبية لأرباح وخسائر الأدوات المالية في جدول حسابات النتائج و عوائد البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010 م – 2017**"، ويمكن تفسير هذه النتيجة المتوصل إليها لسبب رئيسي وهو أن عدم تطبيق محاسبة الأصول المالية في البنوك الجزائرية يعود إلى ضعف تداول الأصول المالية في السوق المالية الجزائري فهي تكاد تكون معدومة ومعدودة ومحدودة النطاق، وليس إلى عدم إمكانية تطبيق محاسبة الأصول المالية.

الفرضـــية الثانية : التي تنص على وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة في محاســبة الأدوات المالية على عوائد البنوك **الجزائرية** خلال الفترة 2010 م – 2017"، فتعطى النتائج كالاتي:

1. **حسب مؤشر العائد على الملكية (ROE)**: بعد حساب العائد على حقوق الملكية المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، والعائد على حقوق الملكية المحســـوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية وبعد اســـتخدام اختبار (T.TEST) للعينتين غير المســـتقلتين، وجدت الدراســـة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يؤثر على العوائد على حقوق الملكية في بنوك العينة خلال الفترة 2010 و2017.
2. **حسب مؤشر العائد على الأصول (ROA)**: بعد حساب العائد على الأصول المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، والعائد على الأصول المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية وبعد استخدام اختبار (T.TEST) للعينتين غير المستقلتين، وجدت الدراسة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يؤثر على العوائد على الأصول في بنوك العينة خلال الفترة 2010 و2017.
3. **حسب مؤشر العائد على السهم (EPS)**: بعد حساب العائد على الأصول المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية، والعائد على الأصول المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية وبعد استخدام اختبار (T.TEST) للعينتين غير المستقلتين، وجدت الدراسة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يؤثر على العوائد على الأصول في بنوك العينة خلال الفترة 2010 و2017.

وبالتالي من خلال هذه النتائج، فإنه يمكن القبول بصحة الفرضية الرئيسية الثانية.

ثالثا: توصيات الدراسة.

يمكننا تقديم التوصيات التالية :

- استمرار الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية والافتراضات والنماذج القائمة عليها، وإجراء الدراسات حولها للتغلب على صعوبات التطبيق؛
- الأولوية القصوى لنجاح تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في البنوك تعتمد على التحكم وتهيئة الأرضية التي يطبق فيها هذا النظام، وتتعلق بالنشاط الاقتصادي والتجاري، وخاصة السوق المالي الذي لازال يعتبر التحدي الأكبر لنجاح هذا النظام المشتق من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في الجزائر؛
- العمل على زيادة الوعي لدى المحاسبين ومعدي القوائم المالية البنكية بأهمية الإنتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي المتعلقة بالأدوات المالية؛
- يعتبر تطوير العنصر البشري من أكبر التحديات، فيجب مواصلة الدورات التدريبية والتكوينية وعقد الندوات والملتقيات وضرورة التنسيق بين الأكاديميين والمهنيين مع التركيز على النقاط المبهمة في مواضيع كالأدوات المالية والقيمة العادلة، والعقارات الموظفة، وكذا إرساء الثقافة البورصية لديهم؛
- يجب استمرار البنوك في الجزائر بالالتزام بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي وأنظمة وتعليمات بنك الجزائر وما يطرأ عليها من جديد فكلما زاد الالتزام بهذه القواعد كلما تقلصت إشكالات وصعوبات تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق هذا النظام؛
- ضرورة تعديل نظام المعلومات المحاسبي لبعض البنوك التي لم يتلاءم نظامها مع النظام المحاسبي المالي؛
- محاولة الاستفادة من تجارب الدول التي مستها الأزمة المالية العالمية، وتجنب مسبباتها المحاسبية من خلال تطبيق توصيات واقتراحات مجلس المعايير المحاسبية الدولية مع مراعاة الخصوصية الوطنية؛
- تعديل النصوص التشريعية الأخرى كالنظام الجبائي لتقليص الفجوة بينها وبين تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي.

رابعا: آفاق الدراسة.

على ضوء الدراسة التي تمت في هذا الموضوع وما تم التوصل إليه من نتائج، فإنه يتم إقتراح مجموعة من المواضيع المتعلقة بمتغيرات الدراسة على الباحثين بغية التعمق أكثر في جوانب هذا الموضوع وتتمثل في التالي:

- تقيم آراء مستخدمي القوائم المالية في البنوك حول محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي؛
- الممارسة المحاسبية في البنوك الجزائرية على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؛
- مدى الحاجة لتبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في القطاع البنكي الجزائري؛
- مدى تأثير تطبيق منهج القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية على عواد البنوك؛
- دراسة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والأداء المالي للبنوك الجزائرية.
- أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في تعزيز ثقة البيانات المالية، دراسة تطبيقي على عينة من البنوك التجارية الجزائرية.

قائمـــــة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I.المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. جمعة حميدات، **منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS Expert)** ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن،2014.
2. حسين عبد الجليل آل غزوي، وليد ناجي الحيالي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2015.
3. حنيفة بن ربيع، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** (IAS/IFRS)، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر. 2010،
4. حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
5. خالد أمين عبد الله، **العمليات الصعبة –الطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
6. خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
7. خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبة الدولية**، مطبوعة جامعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.
8. سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
9. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الثاني، الشركة الجزائرية، بودواو–الجزائر، 2009.
10. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية**، الجزء الثالث، الادوات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
11. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
12. لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية**، دار الورقة الزرقاء للنشر، الأوراق الزرقاء، بويرة–الجزائر، 2013.
13. لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية**، الأوراق الزرقاء، بويرة–الجزائر، 2011.
14. محمد أبو ناصر حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2009.

15. محمد السيد سرايا، **المحاسبة في المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

16. محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2010.

ثانيا: الرسائل الجامعية

17. إسماعيل سبتي، **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة . دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول** .، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف . المسيلة، 2016.

18. إشتعال طه فضل المولى محمد، **تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم–دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم في الفترة من (2015–2019م)**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.

19. اماني إبراهيم إسماعيل عريضة، **أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

20. أنس سمير أمين صالح، **أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء الأردن، 2015.

21. باسل فهد عبد الحميد قشلان، **أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011.

22. باهية زعيم، **واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية** – دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

23. بدرة بن تومي، **آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف 1، الجزائر، 2013.

24. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة عباس فرحات –سطيف –، الجزائر. 2014.

25. تامر بسام جابر الأغا، **أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية- غزة، فلسطين، 2013.

26. حديدي آدم، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الابلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة ميدانية**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015.

27. حمدي فلة، **تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة**-،أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

28. خالد عبد الرحمن جمعة يونس، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم "دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.

29. دليلة دادة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة ورقلة – 2013.

30. روان مازن الضلاعين الجوازنة، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي" دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

31. روحي وجدي عبد الفتاح عواد، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

32. رولا كاسر لايقه، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار**، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

33. سعاد بورويسة، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2009.

34. شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

35. فارس بن يدير، **تقييم واقع تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.

36. قوادري عبلة، **أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية – دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من وجهة نظر مهنيي المحاسبة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحاة عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018.

37. محمد الساسي بالنور، **القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية –دراسة حالات تطبيقية–**، أطروحة دكتوراه طور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018.

38. محمد منصور التتر، **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2015.

39. مخلوفي نعيمة، **مدى إمكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في الجزائر على ضوء المتغيرات المحاسبية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة جامعة الجزائر 03، 2015.

40. مريم بالأطرش، **أثر إستخدام القيمة العادلة على ترشيد الإستثمار في الأوراق المالية درسة مقارنة بين مجموعة من الدول (فرنسا، المغرب، تونس، الجزائر)**، أطروحة دكتوراه . جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017.

41. مريم صغير موح، **القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

42. منصور فيحان دعسان المطيري، "**مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

43. نجيب محمد حمودة مسعود، **أثر تطبيق محاسبة القمة العادلة في تحسين الآداء المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.

ثالثا: الملتقيات

44. أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة–دراسة حالة CPA(1997–2000)** –، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات–، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14–15 ديسمبر 2004.

45. أحمد بكاي وعبد الله سايب ومريم بالأطرش، **القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، دور معايير المحاسبة الدولية (IAS–IFRS–IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر، المنظم بتاريخ 24 و25 نوفمبر 2014.

46. أحمد زغدار ومحمد سفير، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009.

47. أدم حديدي وهواري معراج، **"إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية"**، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 13 و14 ديسمبر 2011.

48. زوينة بن فرج، **الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة (المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية)**، جامعة باجي مختار، عنابة،21، 22 نوفمبر2007.

49. سمير ريشاني، **معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية الدولية IFRS 07 – IAS39 – IAS 32**: **قياس وعرض وافصاح**، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أعدت ضمن الفعاليات العلمية، لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونين لعام2009.

50. عبد الوهاب دادن وياسين ضيف وسليم عماري، **أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية**، الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013.

51. عمار بلعادي ورضا جاوحدو، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى العلمي الدولي: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة "واقع، رهانات وآفاق"، جامعة أم البواقي، أيام 7-2010/12/8.

52. محمد بركة وهشام شلغام وفارس بن يدير، **محاسبة القيمة العادلة ومسببات الأزمة المالية العالمية**، دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر، المنظم بتاريخ 24 و25 نوفمبر 2014.

53. مصطفى بلمقدم وحنان بن عاتق وزهيرة صاري، **التمويل عن طريق الايجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والابداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا،2005، الأردن.

رابعا: التشريع

54. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم: 07–11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

55. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القرار المؤرخ في:26 جوان2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، العدد 19، بتاريخ: 25 مارس 2009.

56. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم: 09-04 المؤرخ في: 23 جويلية 2009، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية على البنوك والمؤسسات المالية**، العدد 76، بتاريخ: 29 ديسمبر 2009.

57. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم: 09-05 المؤرخ في: 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، العدد 76، بتاريخ: 29 ديسمبر 2009.

58. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم: 09-08 المؤرخ في: 29ديسمبر 2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، العدد 14، بتاريخ: 25 فيفري 2010.

59. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 14-1 المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، العدد 56، بتاريخ 2014/09/25.

60. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **االأمر رقم: 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في: 26 أوت 2003**، العدد 52، بتاريخ: 27 أوت 2003.

61. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مقرر رقم: 14-01 المؤرخ في 2 جانفي 2014، المتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر**، العدد 13، بتاريخ 9 مارس 2014.

62. بنك الجزائر، **النظام رقم 11-4 المؤرخ في 24 ماي سنة 2011، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة**. تاريخ الاطلاع: 2015/02/26 متوفر على الرابط: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2011arabe.pdf

63. بنك الجزائر، النظام رقم 91-07 مؤرخ في 14 أوت سنة 1991، يتعلق بقواعد الصرف وشروطه، تاريخ الاطلاع: 2015/02/24 متوفر على الرابط: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg1991arabe.pdf

64. بنك الجزائر، **النظام رقم: 18-94 المتضمن قيد العمليات بالعملات الصعبة** المؤرخ في: 25 ديسمبر 1994، تاريخ الاطلاع: 2015/02/24 متوفر على الرابط: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg1994arabe.pdf

خامسا: المجلات

65. باي مريم، **ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر- دراسة تحليلية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3 ، ديسمبر، 2017.

66. عياد السعدي، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها (دراسة على عينة من المحاسبين والمدراء الماليين والخبراء المحاسبين)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 1. 2018.

67. كمال أحمد يوسف، كفاح صلاح إبراهيم، **أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية "دراسة ميدانية"**، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين، المجلد (5) العدد (20)، 2016.

68. وليد الطيب عمر خالد، **أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك وإتجاهات إدارة في الارباح فى القطاع المصر في السودان**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني -العدد (5)، 2016.

69. ياسر أحمد الجرف، **أثر إستخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية دراسة نظرية و ميدانية**، مجلة المحاسبة والمراجعة - (AUJAA)، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الاول، المجلد الخامس. 2017.

70. بالرقي تيجاني، " **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (08)،2008.

71. بهاء غازي عرنوق، **أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 09) في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، جامعة دمشق، 2014.

72. ثائر صبري محمود كاظم الغبان، **"تكييف الافصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها –دراسة تطبيقية –"** المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية اقتصاد الأعمال، جامعة النهرين، العرق، العدد السابع والعشرون، بدون تاريخ.

73. جميل حسن النجار- مقال بعنوان:" **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية و ملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية**"- المجلة الأردنية في إدارة الأعمال- المجلد رقم (09)- العدد (03)- 2013.

74. حسن عبد الجليل آل عزوي، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية –دراسة ميدانية على بنك البلاد**، بحث مقدم في إطار برنامج الدراسة لمرحلة ماجستير المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك،2009.

75. خالد الجعارات ومحمود الطبري، م**خاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، لعدد (34)، 2013.

76. صلاح أحمد علي صلاح، **دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 09 على السياسات الإتمانية والتمويلية للمصارف العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية العدد التاسع المجلد الأول، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان، 2017.

77. محمد عبد الشكور أحمد شحاتة، "**إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (ifrs7) بهدف تعزيز الإدراك والشفافية – دراسة تطبيقية على بنك الرياض**"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2012.

78. محمد محمود بشايرية، ت**طبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والعشرون، العراق، 2010.

سادسا: المحاضرات والمطبوعات

79. خالد جمال الجعرات، **مطبوعة جامعية بعنوان" مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015** "على هامش الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، المنظم بتاريخ 24 و25 نوفمبر 2014.

80. شعبان فرج، مقياس "**العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**"، تخصصات النقود والمالية، واقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013.

81. محمد يحياوي، **مقياس "المحاسبة البنكية "**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015/2014.

سابعا: المواقع الالكترونية

82. دليل المحاسبين، **محاسبة البنوك**، تاريخ الإطلاع 2015/02/01، متوفر على الرابط :
http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/06/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83.pdf

83. وكيبيديا، **سعر الصرف**، تاريخ الإطلاع: 2015/02/24 متوفر على الرابط:
/http://ar.wikipedia.org/wiki

II.المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

1. Ahmed Mimmeche, Amar Kaddouri **, Cour De Comptabilité Financière Selon Le Norme IAS/IFRS Et Le SCF 2007**, ENAG Edition, Alger, 2009.
2. Bernard chauveau, **Normes IAS résumées**, 2013.
3. Charlotte Disle et Bouvier , **Introduction à la comptabilité**, Cas Pratioues, édition Dunod, Paris, 2008.
4. Cyrille Mandou **Comptabilité générale de l'entreprise**,De Boeck université, Bruxelles.,2003.
5. Dov ogien, **comptabilité et audit bancaires**,3e Edition, donod, Paris, 2011.

6. Hendriksen , Eldon , &Van , Berda , **Accounting Theory**,5th Edition, Richard D. Irwin , Inc , USA , 1990.
7. Hubert de La Bruslerie , A**nalyse financière :Information financière diagnostic et évaluation**, 4eme édition ,Dunod, Paris , 2010.
8. Robert Obert, **Pratique des normes IAS/IFRS**, Edition dunod, Paris, 2005.
9. Wagdy sharkas ,"**the accounting framework .the disclosure expansion**", the chartered accounting, 1982.

ثانيا: الرسائل الجامعية

10. Imane ZIAINI Hiba, **Impacte de Norme Comptables IAS/IFRS sur les Banques en Algérie,** Thèse Magister, Ecole Supérieure de Commerce, Algerie, 2009.
11. Marouani Samir **le projet nouveau au système comptable et financier,** mémoire magistère nom publier, ESC d'Alger, 2007**.**
12. Mourad Ben Amghar, **La réglementation prudentielle des banques et des établissements financiers en Algerie et son degré d'adéquation au standard de Bàle 1 et Bàle 2**, Thèse magister, Université Mouloud Maamri Tizi Ouzou, 2012.
13. Oludimu Oluseun Ehalalye **An Evaluation of the predictive value of bank fair values,** A thesis of Doctor of Philosophy, the Victoria University of Wellingto, 2014.
14. Volha Shamkuts, **Fair value accounting**, Bs. thesis in business administration, Faculty of business administration, University of Iceland, Iceland, 2010.

ثالثا: القرارات والقوانين والمراسيم العامة

15. Ministère des finances conseil national de la comptabilité**, les actifs et passifs financiers**, Consulter le : 20.01.2015, Disponible sur le lien : http://www.onca.dz/reglementation/systeme-comptable-financier/finish/11-systeme-comptable-financier/101-note-methodologique-de-premiere-application-du-scf-les-actifs-et-passifs-financiers.html
16. Banque d'Algérie, **Instruction N°06-08 du 30 octobre 2008 portant l'établissement des situations comptables,** Consulter le : 02.03.2015, Disponible sur le lien: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist38.htm
17. Banque d'Algérie, **règlement n°11-05 du 28 juin 2011 portant traitement comptable des intérêts non recouvrés,** Consulter le :

02.02.2015, Disponible sur le lien : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist011.htm

18. Banque d'Algérie, **Instruction N°03-11 Du 20 Septembre 2011, Portant Etats Comptables Periodiques Des Banques Et Etablissements Financiers,** Consulter le : 02.03.2015, Disponible sur le lien: http: //www.bank-of-algeria.dz/html/legist2011.htm

خامسا: المجلات

19. Al-Khadash and Abdullatif , **"Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries:The Case of the Banking Sector in Jordan**", Jordan Journal of Business Administration, Volume 5, No. 4, Jordan, 2009.
20. Ashford C. Chea, **Fair Value Accounting: Its Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 20, USA, November 2011.
21. Bhat,G., "**Impact of Disclosure and Corporate Governance on the Relevance of Fair Value Gains and Losses in Commercial Banking Industry",** Thesis of ph .D,Univerisity of Toronto Canada,2008.
22. Bratten, Monika Causholli, Urooj Khan, **Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: Evidence from other comprehensive income and its components**, Review of Accounting Studies, Volume 21, Issue 1, pp 280–315, March 2016.
23. Christopher Hossfeld, **l'application des normes IAS par les banques - l'exemple des banques allemandes**. Technologie et management de L'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, May 2002, France.
24. Christopher Hossfeld**, l'application des normes IAS par les banques - l'exemple des banques allemandes**. Technologie et management de L'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, May, France. 2002.
25. Chyi Woan Tan, Greg Tower, Phil Hancock and Ross Taplin, **FAIR VALUE ACCOUNTING FOR FINANCIAL INSTRUMENTS: AUSTRALIAN VERSUS SINGAPOREAN PREPARER PERSPECTIVE,** Paper Submission for the 2004 Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Conference, Alice Springs, Australia, 4 - 6 July 2004.
26. Dickinson, G. and Liedtke, P. M. **Impact of Fair Value Financial Reporting System on Insurance Companies: A SurveyGeneva papers On Risk and Insurance:** Issues and Practices. Vol. 29.2004.

27. Dirtrich, R.A. & Harris, M.S. & Muller, K.N. "**The reliability of investment property fair vale estimates"**, Journal of Accounting and Economic, 2001.
28. Emil Linde & Jesper Moller Pedersen, **a comparative analysis between IAS 39 & IFRS 9** – Copenhagen Business School – 2011.
29. Evanston, (1996), **A Statement of Basic Accounting**, A.A.A.
30. Koonce, Lisa, and Nelson, Karen, and Shakespeare, Catherine, **How Do Investors Assess the Relevance of Fair Value for Financial The Accounting Review**: November 2011, Vol. 86, No. 6, pp. (2009).
31. Liang, L., Riedl, E," **The Effect of Fair Value versus Historical Cost Reporting Model on Analyst Forecast Accuracy"**. THE ACCOUNTING REVIEW ,Vol. 89, No3, pp.1151-1177,2014.
32. Metka Duhovnik, **The problems of fair value in small emerging market economies "the case of Slovenia "** , Journal of economics and business vol.x- 2007.
33. Mozes, HA (2002). **The value relevance of financial institutions' fair value disclosures: A study in the difficulty of linking unrealized gains and losses to equity values**. ABACUS, 2002.
34. Nelson, Karen (, **Fair Value Accounting for Commercial Banks: An empirical analysis of SFAS No**. 107, The Accounting Review,1996.
35. Nermeen F. Shehata. **Theories and determinants of Voluntary Disclosure.** Accounting and Finance Research. Journal. Vol 3. N° :1. 2014. P :19
36. O. A. Sanyaolu, F. O. Iyoha , Stephen A. Ojeka , **International Financial Reporting Standards Adoption and Earnings of Quoted Banks in Nigeria**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 7, Issue 1, , p.p 279-284, 2017.
37. Robert OBERT . **GENESE DU CONCEPT DE LA JUSTE VALEUR DANS LES NORMES COMPTABLES** . party 2. Revue Française de Comptabilité 428 Janvier 2010.
38. Seungmin Chee,**The Information Content of Commercial Banks' Fair Value Disclosures of Loans under SFAS No**. 107, University of California, at Berkeley, JOB MARKET PAPER, January, 2011.
39. Stephen chan, **partner and head of technical and training , from IAS to IFRS9 : More than just Aname change,** BDO Hongkong, explains the back ground to New IFRS and the key changes , July 2010.
40. Tan, Chyi Woan .(2005), **Accounting for financial instruments: An investigation of preparer and user preference for fair value accounting**, thesis of doctor of philosophy of Murdoch university . Perth,Western Australia.2005.
41. THOMAS J. CARROL, THOMAS J.LINSMEI, KATHY R. PETRO) , **The Reliability of Fair Value versus Historical Cost Information:**

Evidence from Closed-End Mutual Funds, JOURNAL OF ACCOUNTING, AUDITING & FINANCE, Pp.1- 24, 2015.

42. Uwalomwa Uwuigbe, Agba Love Uyoyoghene, Jimoh Jafaru **IFRS adoption and earnings predictability: evidence from listed banks in Nigeria**, Banks and Bank Systems, Volume 12, Issue 1, P.p 166-174. (2017).

سادسا: المواقع الالكترونية

43. Comité des normes comptables internationales**, Norme comptable internationale IAS 30**, Consulter le : 24.02.2015, Disponible sur le lien : http://www.decformations.com/ftp/ias/ias30.pdf
44. Comité des normes comptables internationales, **Norme comptable internationale IAS 34**, Consulter le: 27.03.2015, Disponible sur le lien: http://www.decformations.com/ftp/ias/ias34.pdf
45. International Accounting Standards Board, **Technical Summary IAS 32 Financial Instruments: Presentation** , Consulter le: 28.01/2015, Disponible sur le lien : http://www.ifrs.org/Documents/IAS32.pdf
46. KPMG, Services financiers, **Incidence des IFRS sur le secteur bancaire**, Novembre 2009, Consulter le : 26.03.2015, Disponible sur le lien: http://www.kpmg.com/Ca/fr/topics/IFRS/Documents/IFRS%20Banking%20Slipsheet%20French.pdf
47. KPMG, **Impact of IFRS: Banking,** 2011, Consulter le : 26.03.2015, Disponible sur le lien: https://www.kpmg.com/KY/en/PublishingImages/impact-of-ifrs-banking-web.pdf
48. KPMG, **Guide de banque et des établissements financières en Algérie**, 2012, Consulter le : 02.03.2015, Disponible sur le lien: https://www.kpmg.com/DZ/fr/IssuesAndInsights/Publications/Documents/Guide-des-banques-Algerie-2012.pdf
49. International Accounting Standards Board, **Fair Value Measurement IFRS 13,** Consulter le : 10/07/2018, Disponible sur le lien : https://www.ifrs.org/-/media/feature/supporting-implementation/ifrs-13/education-ifrs-13-eng.pdf
50. J.F.Casta , **La comptabilité en « juste valeur » permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise** ?, in : La revue d'économie financière , Consulter le : 10/07/2018, Disponible sur le lien : https://www.researchgate.net/publication/5089166_La_comptabilite_en_juste_valeur_permet-elle_une_meilleure_representation_de_l'entreprise
51. Alfred Stettler, Reda Cherbi, **les cadres conceptuels comptables et les méthodes d'évaluation**, Consulter le : 08/08/2017, Disponible sur le lien :http://www.hec.unil.ch/urccf/recherche/publications/cadre_conceptuel.pdf

الملاحـــــق

الملحق رقم (01): مكونات القوائم المالية السنوية البنكية

أولا: نموذج الميزانية

الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن -1	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن -1
1. الصـــندوق، البنـك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصـــكوك البريدية؛ 2. أصـــول مـالية مملوكة لغرض التعامل؛ 3. أصول مالية جاهزة للبيع؛ 4. ســلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛ 5. سلفيات وحقوق على الزبائن؛ 6. أصـــول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق؛ 7. الضرائب الجارية /أصول؛ 8. الضرائب المؤجلة/أصول؛ 9. أصول أخرى؛ 10. حسابات التسوية؛ 11. المســـاهمـات في الفروع، المؤســسـات المشـتركة أو الكيانات المشاركة؛ 12. العقارات الموظفة؛ 13. الأصول الثابتة المادية؛ 14. الأصول الثابتة غير المادية؛ 15. فارق الحيازة؛				1. البنك المركزي؛ 2. ديون تجاه الهيئات المالية؛ 3. ديون تجاه الزبائن؛ 4. ديون ممثلة بورقة مالية؛ 5. الضرائب الجارية/خصوم؛ 6. لضرائب المؤجلة/خصوم؛ 7. خصوم أخرى؛ 8. حسابات التسوية؛ 9. مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء؛ 10. إعانات التجهيز/إعانات أخرى للاستثمارات؛ 11. أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة؛ 12. ديون تابعة؛ 13. رأس المال؛ 14. علاوات مرتبطة برأس المال؛ 15. احتياطات؛ 16. فارق التقييم؛ 17. فارق إعادة التقييم؛ 18. ترحيل من جديد(+/-)؛ 19. نتيجة السنة المالية(+/-)؛			
مجموع الأصول				**مجموع الخصوم**			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام: 09-05 المؤرخ في:18أكتوبر2009، العدد 76، ص ص 17 18.

ثانيا: نموذج خارج الميزانية

الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ. **التزامات ممنوحة**			
1. التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية؛			
2. التزامات التمويل لفائدة الزبائن؛			
3. التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية؛			
4. التزامات ضمان بأمر الزبائن؛			
5. التزامات أخرى ممنوحة؛			
ب. **التزامات محصل عليها**			
6. التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية؛			
7. التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية؛			
8. التزامات أخرى محصل عليها؛			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام: 09-05 المؤرخ في: 18أكتوبر2009، العدد76، ص23.

ثالثا: نموذج جدول حسابات النتائج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة؛			
2	- فوائد وأعباء مماثلة؛			
3	+ عمولات (نواتج)؛			
4	- عمولات (أعباء)؛			
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع؛			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى؛			
8	- أعباء النشاطات الأخرى؛			
9	الناتج البنكي الصافي			
10	- أعباء استغلال عامة؛			
11	- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13	- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد؛			
14	+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة؛			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى؛			
17	+ العناصر غير العادية(نواتج)؛			
18	- العناصر غير العادية (أعباء)؛			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها؛			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام: 09-05 المؤرخ في: 18أكتوبر2009، العدد 76، ص24.

رابعا: نموذج تدفقات الخزينة

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى؛			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى؛			
5	+/- خسارة صافية/ربح صافي من أنشطة الإستثمار؛			
6	+/- نواتج/أعباء من أنشطة التمويل؛			
7	+/- حركات أخرى؛			
8	**= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات**			
9	**الأخرى** (إجمالي العناصر2 إلى7)			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية؛			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن؛			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية؛			
13	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية؛			
14	- الضرائب المدفوعة؛			
15	**= انخفاض/(ارتفاع)صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية** (إجمالي			
16	العناصر9إلى13)			
17	**(إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي** (إجمالي العنصرين8،1و14)			
18	(أ)			
19	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية،بما فيها المساهمات؛			
20	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة؛			
21	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية؛			
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار (إجمالي العناصر16إلى18)** (ب)			
23	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين؛			
24	+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل؛			
	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين20و21) (ج)			
	تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)			
	ارتفاع/(انخفاض)صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)			
	التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي(أ)؛			
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار(ب)؛			
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)؛			
	تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها(د)			

25	أموال الخزينة ومعادلاتها			
26	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإفتتاح** (إجمالي العنصرين26 و27)			
27	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب(أصل وخصم)؛			
28	حسابات(أصل وخصم) وقروض/اقتراضات عند الإطلاع لدى المؤسسات المالية؛			
29	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال** (إجمالي العنصرين 29 و30)			
30	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب(أصل وخصم)؛			
31	حسابات(أصل وخصم) واقتراضات/قروض عند الإطلاع لدى المؤسسات المالية؛			
	صافي تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام: 09-05 المؤرخ في: 18أكتوبر2009، العدد 76، ص27.

خامسا: نموذج جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن-2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية؛						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة؛						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة؛						
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع؛						
تغير فوارق التحويل؛						
الحصص المدفوعة؛						
عمليات الرسملة؛						
صافي نتيجة السنة المالية ن-1؛						
الرصيد في 31 ديسمبر ن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية؛						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة؛						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة؛						
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع؛						
تغير فوارق التحويل؛						
الحصص المدفوعة؛						
عمليات الرسملة؛						
صافي نتيجة السنة المالية ن؛						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام: 09-05 المؤرخ في: 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص29.

الملحق رقم (02): مكونات القوائم المحاسبية المرحلية

أولا: القوائم المحاسبية لكل ثلاثي وتتكون من:

1- الأصول

SITUATION COMPTABLE TRIMESTRIELLE - MOD. 6000-

EN MILLIERS DE DINARS

DATE D'ARRETE ⌊⌊ JOUR ⌊⌊ MOIS ⌊⌊ ANN

DECLARANT .....

Code ligne	ACTIF	Amortissements/ Pertes de valeurs (1)	Montants nets			
			Dinars		Devises	
			Résidents (2)	Non résidents (3)	Résidents (4)	Non résidents (5)
A010000	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBLIC, CENTRE DE CHEQUES POSTAUX					
A010100	Caisse					
A010101	Billets et monnaies					
A010102	Autres valeurs en caisse					
A010200	Banque d'Algérie					
A010201	Comptes ordinaires					
A010202	Facilité de dépôts					
A010203	Reprise de liquidité sous forme de dépôts à 24h					
A010204	Contrepartie en devises de comptes de la clientèle					
A 010300	CCP et Trésor Public					
A 010400	Créances rattachées					
A020000	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION					
A020100	Effets publics et valeurs assimilées					
A020200	Autres titres à revenus fixes					
A020300	Actions et autres titres de propriété					
A020400	Créances rattachées					
A030000	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE					
A030100	Effets publics et valeurs assimilées					
A030200	Autres titres à revenus fixes					
A030300	Actions et autres titres de propriété					
A030400	Créances rattachées					
A040000	PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIERES					
A040100	Comptes ordinaires débiteurs					
A040200	Prêts sur le marché monétaire					
A040300	Autres reprises de liquidité					
A040400	Comptes correspondants étrangers					
A040500	Autres prêts et créances					
A040600	Créances rattachées					

Code ligne	ACTIF	Amortissements/ Pertes de valeurs (1)	Montants nets			
			Dinars		Devises	
			Résidents (2)	Non résidents (3)	Résidents (4)	Non résidents (5)
A050000	PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE					
A050100	Crédits à la clientèle					
A050101	Location financement					
A050102	Autres prêts à la clientèle					
A050200	Comptes ordinaires débiteurs					
A050300	Valeurs non imputées					
A050400	Autres créances sur la clientèle					
A050500	Créances rattachées					
A060000	ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'À L'ECHEANCE					
A060100	Effets publics et valeurs assimilées					
A060200	Autres titres à revenus fixes					
A060300	Créances rattachées					
A070000	IMPOTS COURANTS -ACTIF					
A080000	IMPOTS DIFFERES -ACTIF					
A090000	AUTRES ACTIFS					
A100000	COMPTES DE REGULARISATION					
A100100	Comptes liaisons sièges					
A100200	Capital non appelé					
A100300	Frais comptabilisés d'avance					
A100400	Produits à recevoir					
A100500	Comptes d'encaissements					
A100600	Comptes d'ajustements devises (Hors bilan)					
A100700	Autres comptes de régularisation					
A110000	PARTICIPATIONS DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITES ASSOCIEES					
A110100	Participations dans les banques					
A110200	Participations dans les établissements financiers					
A110300	Autres participations					
A120000	IMMEUBLES DE PLACEMENT					
A130000	IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
A130100	Immobilisations d'exploitation					
A130200	Location mobilière simple					
A130300	Immobilisations hors exploitation					
A140000	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES					
A150000	ECART D'ACQUISITION					
TA	TOTAL ACTIF					

2- الخصوم

Code ligne	PASSIF	Montants nets			
		Dinars		Devises	
		Résidents (1)	Non résidents (2)	Résidents (3)	Non résidents (4)
P010000	BANQUE CENTRALE				
P010100	Banque d'Algérie				
P010200	Autres comptes				
P010300	Dettes rattachées				
P020000	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES				
P020100	Comptes ordinaires créditeurs				
P020200	Comptes d'emprunts				
P020300	Autres sommes dues				
P020400	Dettes rattachées				
P030000	DETTES ENVERS LA CLIENTELE				
P030100	Dépôts à vue				
P030200	Dépôts à terme				
P030300	Comptes sur livrets d'épargne logement				
P030400	Comptes sur autres livrets d'épargne				
P030500	Autres sommes dues				
P030501	Provisions pour ouverture de crédits documentaires				
P030502	Dépôts de la clientèle de passage				
P030503	Comptes bloqués				
P030504	Chèques certifiés				
P030505	Autres				
P030600	Autres dettes envers la clientèle				
P030700	Dettes rattachées				
P040000	DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE				
P040100	Bons de caisse				
P040200	Emprunts obligataires				
P040300	Autres dettes représentées par un titre				
P040400	Dettes rattachées				
P050000	IMPOTS COURANTS -PASSIF				
P060000	IMPOTS DIFFERES -PASSIF				
P070000	AUTRES PASSIFS				
P070100	Fonds d'Etat affectés				
P070200	Autres				

Code ligne	PASSIF	Montants nets			
		Dinars		Devises	
		Résidents (1)	Non résidents (2)	Résidents (3)	Non résidents (4)
P080000	COMPTES DE REGULARISATION				
P080100	Comptes liaisons sièges				
P080200	Comptes d'ajustement devises (hors bilan)				
P080300	Produits constatés d'avance				
P080400	Charges à payer				
P080500	Autres comptes de régularisation				
P090000	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES				
P090100	Provisions pour engagement de garantie ou de financement				
P090200	Autres provisions				
P100000	SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT-AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT				
P110000	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX				
P120000	DETTES SUBORDONNEES				
P120100	Dettes subordonnées				
P120200	Dettes rattachées				
P130000	CAPITAL				
P130100	Actions émises et versées				
P130200	Actions émises appelées non versées				
P130300	Actions émises non appelées				
P130400	Autres				
P140000	PRIMES LIEES AU CAPITAL				
P150000	RESERVES				
P150100	Réserves légales et statutaires				
P150200	Autres réserves				
P160000	ECART D'EVALUATION				
P160100	Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente				
P160200	Ecart de conversion				
P170000	ECART DE REEVALUATION				
P180000	REPORT A NOUVEAU (+/-)				
P190000	RESULTAT DE L'EXERCICE				
P200000	EXCÉDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES (+/-) (1)				
TP	TOTAL PASSIF				

(1) les montants négatifs doivent être précédés du signe (-)

3- قائمة خارج الميزانية

Code ligne	HORS BILAN	Montants nets			
		Dinars		Devises	
		Résidents (1)	Non résidents (2)	Résidents (3)	Non résidents (4)
H010000	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT DONNES				
H010100	**Engagements de financement en faveur des banques et établissements financiers**				
H010101	Lignes de crédits irrévocables				
H010102	Contre garanties sur concours à la clientèle				
H010103	Contre garanties sur concours aux institutions financières				
H010104	Autres engagements de financements				
H010200	**Engagements de financement en faveur de la clientèle**				
H010201	Ouverture de crédits confirmés				
H010202	Acceptation à payer ou engagement à payer				
H010203	Autres engagements en faveur de la clientèle				
H010300	**Engagements de garantie d'ordre des institutions financières**				
H010301	Confirmation d'ouverture de crédits documentaires				
H010302	Acceptation à payer				
H010303	Autres garanties				
H010400	**Engagement de garantie d'ordre de la clientèle**				
H010401	Cautions aval et autres garanties				
H010402	Obligations cautionnées				
H010404	Autres garanties d'ordre de la clientèle				
H010500	**Autres engagements donnés**				
H020000	ENGAGEMENTS RECUS				
H020100	**Engagements de financement reçus des institutions financières**				
H020101	Contre garanties sur concours à la clientèle				
H020102	Contre garanties sur concours aux institutions financières				
H020103	Autres engagements reçus				
H020200	**Engagements de garantie reçus des institutions financières**				
H020300	Autres engagements reçus				

4- الملاحق وهي:

1: جدول الحقوق والالتزامات الجارية وتصنيفها حسب نوع كل قطاع

ANNEXE 1 TABLEAU DES CREANCES ET ENGAGEMENTS COURANTS ET CLASSES PAR SECTEUR D'ACTIVITE

U : Milliers de dinars

	SECTEUR D'ACTIVITÉ	Code	Créances et engagements courants		Créances et engagements classés (*)		Provisions sur créances et engagements classés (*)		Total net
			Créances	Engagements	Créances	Engagements	Créances	Engagements	(7)= (1)+(2)+(3)+(4)-(5)-(6)
			(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	
1	AGRICULTURE CHASSE ET SYLVICULTURE	1A010000							
2	PECHE ET AQUACULTURE	1A020000							
3	INDUSTRIES EXTRACTIVES	1A030000							
4	INDUSTRIES MANUFACTURIERES	1A040000							
5	PRODUCTION ET DISTRIBUTION D'ÉLECTRICITÉ ET DU GAZ	1A050000							
6	CONSTRUCTION	1A060000							
7	COMMERCE RÉPARATION AUTOMOBILES ET ARTICLES DOMESTIQUES	1A070000							
8	HOTELS ET RESTAURANTS	1A080000							
9	TRANSPORT ET COMMUNICATIONS	1A090000							
10	ACTIVITES FINANCIERES	1A100000							
11	IMMOBILIER LOCATION ET SERVICES AUX ENTREPRISES	1A110000							
12	ADMINISTRATION PUBLIQUE	1A120000							
13	EDUCATION	1A130000							
14	SANTÉ ET ACTION SOCIALE	1A140000							
15	SERVICES COLLECTIFS SOCIAUX ET PERSONNELS	1A150000							
16	SERVICES DOMESTIQUES	1A160000							
17	ACTIVITES EXTRA TERRITORIALES	1A170000							
	TOTAL	1A220001							

(*) Les agios réservés sont exclus.

2: جدول الحقوق والالتزامات الجارية وتصنيفها حسب نوع العملاء؛

ANNEXE 2 TABLEAU DES CREANCES ET ENGAGEMENTS COURANTS ET CLASSES PAR TYPE DE CLIENTELE

U : Milliers de dinars

Intitulés	Code	Sociétés Non Financières		Ménages	Administrations Publiques	Institutions Privées à but Non Lucratif	Sociétés d'Assurances et Auxiliaires	Sous total	Institutions financières		Total
		Publiques	Privées						Banques	Etablissements financiers	
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7) = (1)+(2)+(3)+(4)+(5)+(6)	(08)	(09)	(10)= (7)+(8)+(9)
I- Créances et engagements courants	3A010000										
1- Créances courantes	3A010100										
dont : Créances courantes avec un retard de paiement entre 31 et 89 jours	3A010101										
2- Engagements courants	3A010200										
II- Créances et engagements classés (*)	3A020000										
1- Créances classées	3A020100										
2- Engagements classés	3A020200										
III- Provisions sur créances et engagements classés (*)	3A030000										
1- Provisions sur créances classées	3A030100										
2- Provisions sur engagements classés	3A030200										
IV- Créances et engagements classés nets de provisions (*) (II-III)	3A040000										
1- Créances classées nettes	3A040100										
2- Engagements classés nets	3A040200										
V- Total brut (I+II)	3A050000										
VI- Total net (V-III)	3A060000										

(*) Les agios réservés sont exclus.

3: تقسيم ودائع العملاء؛»

ANNEXE 3 VENTILATION DES DEPOTS DE LA CLIENTELE

U : Millie's de dinars

Intitulés	Code	Secteur public				Secteur privé					Total général
		Sociétés Non Financières	Sociétés d'Assurances et Auxiliaires	Administrations Publiques	S/Total	Sociétés Non Financières	Sociétés d'Assurances et Auxiliaires	Ménages	Institutions Privées à but Non Lucratif	S/Total	
		(1)	(2)	(3)	(4) =(1)+(2)+(3)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9) = (5)+(6)+(7)+(8)	(10) =(4)+(9)
Dépôts à vue	5A010000										
Dépôts à terme	5A020000										
Comptes sur livrets d'épargne logement	5A030000										
Comptes sur autres livrets d'épargne	5A040000										
Provisions pour ouverture de crédits documentaires	5A050000										
Dépôts de la clientèle de passage	5A060000										
Autres dépôts	5A070000										
Total	5A080000										

4: توزيع الموارد التي تم جمعها حسب الأجل؛

ANNEXE 4 REPARTITION DES RESSOURCES COLLECTEES PAR TERME

U : Milliers de dinars

Intitulés	Code	Comptes à terme	Bons de caisse nominatifs	Bons de caisse au porteur	Autres	Total
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(1)+(2)+(3)+(4)
Moins de 3 mois	6A010000					
De 3 mois à moins de 6 mois	6A020000					
De 6 mois à moins de 12 mois	6A030000					
De 12 mois à moins de 18 mois	6A040000					
De 18 mois à moins de 24 mois	6A050000					
De 24 mois à moins de 30 mois	6A060000					
De 30 mois à moins de 36 mois	6A070000					
de 36 mois à moins de 48 mois	6A080000					
de 48 mois à moins de 60 mois	6A090000					
Plus de 60 mois	6A100000					
Total	6A110000					

5: توزيع الديون حسب المدة المتبقية للاستحقاق؛

ANNEXE 5 REPARTITION DES CREDITS PAR MATURITE RESIDUELLE

U : Milliers de dinars

Intitulés	Code	Crédits à moyen terme				Crédits à long terme				Total général
		Crédits d'investissement	Crédits aux promoteurs immobiliers	Autres crédits	S/Total	Crédits d'investissement	Crédits aux acquéreurs immobiliers	Autres	S/Total	
		(1)	(2)	(3)	(4) =(1)+(2+(3)	(5)	(6)	(7)	(8) =(5)+(6)+(7)	(9) =(4)+(8)
Inférieur à 1 an	7A010000									
Entre 1 et 2 ans	7A020000									
Entre 2 et 3 ans	7A030000									
Entre 3 et 4 ans	7A040000									
Entre 4 et 5 ans	7A050000									
Entre 5 et 6 ans	7A060000									
Entre 6 et 7 ans	7A070000									
Entre 7 et 8 ans	7A080000									
Entre 8 et 10 ans	7A090000									
Supérieur à 10 ans	7A100000									
Total	7A110000									

6: توزيع الديون على أساس الزبائن؛

ANNEXE 6 REPARTITION DES CREDITS A LA CLIENTELE

U : Milliers de dinars

Intitulés	Code	Entreprises publiques	Secteur privé		Total
			Entreprises privées	Ménages	
		(1)	(2)	(3)	(4) = (1)+(2)+(3)
Crédits à court terme	8A010000				
Facilité de caisse	8A020000				
Crédits d'exploitation	8A030000				
Crédits à l'exportation	8A040000				
Mobilisation de créances nées sur l'étranger	8A040100				
Crédits fournisseurs à l'exportation	8A040200				
Crédits de financement à l'exportation	8A040300				
Autres crédits à l'exportation	8A040400				
Crédits à la consommation	8A050000				
Crédits de campagne et de financement de stocks	8A060000				
Crédits de financement de marchés	8A070000				
Avances sur avoirs financiers	8A080000				
Autres crédits à court terme	8A090000				
Crédits à moyen terme	**8A100000**				
Crédits à la consommation	8A110000				
dont Achats d'automobiles	8A110100				
Crédits immobiliers aux promoteurs	8A120000				
Crédits bail mobiliers	8A130000				
Autres crédits à moyen terme	8A140000				
Crédits à long terme	**8A150000**				
Crédits d'investissement	8A160000				
Crédits immobiliers	8A170000				
Prêts hypothécaires à l'habitat	8A170100				
Crédits immobiliers aux promoteurs	8A170200				
Crédits bail immobiliers	8A180000				
Autres crédits à long terme	8A190000				
Total	8A200000				

Pour mémoire :

Créances classées	**8A210000**				
Créances à problèmes potentiels	8A210100				
Dont : intérêts réservés	8A210101				
Créances très risquées	8A210200				
Dont : intérêts réservés	8A210201				
Créances compromises	8A210300				
Dont : intérêts réservés	8A210301				

7: توزيع الأوراق المالية الثابتة حسب مدة الاستحقاق؛

ANNEXE 7 REPARTITION DES TITRES A REVENUS FIXES PAR ECHEANCE RESIDUELLE

U : Milliers de dinars

Comptes à terme	Code	Bons du Trésor	Obligations du Trésor	Obligations		Autres	Total
				Entreprises publiques	Entreprises privées		
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)= (1)+(2)+(3)+(4+(5)
Moins d'un an	9A010000						
1 an	9A020000						
Entre 1 et 2 ans	9A030000						
Entre 2 et 3 ans	9A040000						
Entre 3 et 4 ans	9A050000						
Entre 4 entre 5 ans	9A060000						
Entre 5 et 6 ans	9A070000						
Entre 6 et 7 ans	9A080000						
Entre 7 et 8 ans	9A090000						
Entre 8 et 9 ans	9A100000						
Entre 9 et 10 ans	9A110000						
Supérieur à 10 ans	9A120000						
Total	9A130000						

8: عمليات البنوك والمؤسسات المالية؛

ANNEXE 8 OPERATIONS DE FINANCEMENT DES BANQUES ET ETABLISSEMENTS FINANCIERS

U : Milliers de dinars

Intitulés	Code	Banque centrale	Banques	Etablissements financiers	Sociétés d'assurances et auxiliaires	Total
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5) = (1)+(2)+(3)+(4)
Actif	10A010000					
Comptes ordinaires débiteurs	10A020000					
Comptes et prêts au J/J	10A030000					
Comptes et prêts à terme	10A040000					
Inférieur à 1 an	10A040100					
Supérieur à 1 an	10A040200					
Valeurs reçues en pension	10A050000					
Prêts subordonnés	10A060000					
Passif	10A070000					
Comptes ordinaires créditeurs	10A080000					
Comptes et emprunts au J/J	10A090000					
Comptes et emprunts à terme	10A100000					
Inférieur à 1 an	10A100100					
Supérieur à 1 an	10A100200					
Valeurs données en pension	10A110000					
Emprunts subordonnés	10A120000					
Position nette Emprunteuse/Prêteuse	10A130000					

9: قائمة لأول 50 مخطر من المخاطر الكبرى والتي نؤثر على الربح أو ربح المجمع؛

ANNEXE 9 LISTE DES CINQUANTE (50) PREMIERS GRANDS RISQUES PAR BENEFICIAIRE OU GROUPE DE BENEFICIAIRES

U : Milliers de dinars

	Bénéficiaire et / ou Groupe de bénéficiaires (*)	Créances et engagements courants		Créances et engagements classés		Garanties obtenues			Provisions
		Créances	Engagements	Créances	Engagements	Financières	Hypothécaires	Autres garanties	
1									
2									
...									
50									
Totaux									

(*) La définition de bénéficiaire ou groupe de bénéficiaires est celle retenue par l'article 2 de l'instruction 74-94 du 29 novembre 1994 relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers.

10: قائمة لأول **30** مودعا من المودعين؛

ANNEXE 10 LISTE DES TRENTE (30) PREMIERS GROS DEPOSANTS

U : Milliers de dinars

	Dénomination	Montant
1		
2		
...		
...		
30		
	TOTAL	

11 : القوائم المحاسبية لكل سداسي:

وتسمى جدول حسابات النتائج لكل سداسي وتكون على الشكل التالي:

TABLEAU DE COMPTE DE RESULTATS SEMESTRIEL – MOD. 6001

EN MILLIERS DE DINARS

DATE D'ARRETE ___ ___ ___
JOUR MOIS ANNE

DECLARANT.....

Code		Intitulés	Montants
010000	+	**Intérêts et produits assimilés**	
010100		Banque Centrale	
010200		Actifs financiers détenus à des fins de transaction	
010300		Actifs financiers disponibles à la vente	
010400		Prêts et créances des institutions financières	
010500		Prêts et créances clientèle	
010501		*Location-financement*	
010502		*Autres prêts et créances*	
010600		Actifs financiers détenus à échéance	
010700		Autres actifs	
020000	-	**Intérêts et charges assimilés**	
020100		Banque Centrale	
020200		Dettes envers les institutions financières	
020300		Dettes envers la clientèle	
020400		Dettes représentées par un titre	
020500		Dettes subordonnées	
020600		Autres passifs	
030000	+	**Commissions (produits)**	
030100		Sur opérations avec les institutions financières	
030200		Sur opérations avec la clientèle	
030300		Sur engagements hors bilan	
030301		*Engagements de financement en faveur des institutions financières*	
030302		*Engagements de financement en faveur de la clientèle*	
030303		*Engagements de garantie d'ordre des institutions financières*	
030304		*Engagements de garantie d'ordre de la clientèle*	
030305		*Autres engagements donnés*	
030400		Sur opérations de change	
030500		Commissions sur prestations de services financiers	
030600		Autres commissions	
040000	-	**Commissions (charges)**	
040100		Sur opérations avec les institutions financières	
040200		Sur opérations avec la clientèle	
040300		Sur engagements hors bilan	
040400		Sur opérations de change	
040500		Commissions sur prestations de services financiers	
040600		Autres commissions	
050000	+/-	**Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction**	
060000	+/-	**Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente**	
070000	+	**Produits des autres activités**	
070100		Dividendes reçus au titre de participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	
070200		Produits sur immeubles de placements	
070300		Produits de location simple	
070400		Autres produits	
080000	-	**Charges des autres activités**	
080100		Charges sur immeubles de placements	

Code		Intitulés	Montants
080200		Charges de location simple	
090000		PRODUIT NET BANCAIRE	
100000	-	Charges générales d'exploitation	
100100		Charges du personnel	
100200		Impôts et taxes et versement assimilés	
100300		Services extérieurs	
100301		*Locations*	
100302		*Rémunérations intermédiaires*	
100303		*Services extérieurs fournis par des sociétés appartenant à un même groupe*	
110000	-	Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	
110100		Immobilisations corporelles d'exploitation	
110200		Immeubles de placement	
110300		Autres immobilisations	
120000		RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	
130000	-	Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	
130100		Dotations aux provisions liées au risque de contrepartie	
130101		*Engagements par signature*	
130102		*Fonds pour risques bancaires généraux*	
130103		*Autres risques et charges*	
130200		Dotations aux pertes de valeur	
130201		*Actifs financiers disponibles à la vente*	
130202		*Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance*	
130203		*Prêts et créances sur les institutions financières*	
130204		*Prêts et créances sur la clientèle*	
130300		Créances irrécouvrables	
130301		*Créances irrécouvrables couvertes par des provisions*	
130302		*Créances irrécouvrables non couvertes par des provisions*	
140000	+	Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	
140100		Reprise de provisions liées au risque de contrepartie	
140101		*Engagements par signature*	
140102		*Autres risques et charges*	
140200		Reprise de dépréciation	
140201		*Actifs financiers disponibles à la vente*	
140202		*Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance*	
140203		*Prêts et créances sur les institutions financières*	
140203		*Prêts et créances sur la clientèle*	
140300		Récupération créances amorties	
140301		*Prêts et créances sur les institutions financières*	
140302		*Prêts et créances sur la clientèle*	
140403		*Autres*	
150000		RESULTAT D'EXPLOITATION	
160000	+/-	Gains ou pertes nets sur autres actifs	
170000	+	Eléments extraordinaires (produits)	
180000	-	Eléments extraordinaires (charges)	
190000		EXCEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	

الملحق (03): التفضيل النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على الملكية ROE

إختبار Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	11.815311	3	0.0080

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
ABSFVI	-0.078128	-0.262569	0.006085	0.0181
LNSIZE	0.024409	0.001449	0.000057	0.0023
LEV	0.009977	0.022941	0.000055	0.0816

إختبار Cointegration Test

Kao Residual Cointegration Test
Series: ROE ABSFVI LNSIZE LEV
Date: 08/07/19 Time: 08:58
Sample: 2010 2017
Included observations: 72
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-1.766841	0.0386
Residual variance	0.001353	
HAC variance	0.001194	

تقدير نموذج Fixed Effects Model

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 08/07/19 Time: 10:11
Sample: 2010 2017
Periods included: 8
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 72
ROE=C(1)+C(2)*ABSFVI+C(3)*LNSIZE+C(4)*LEV+C(5)*D2+C(6)*D3+C(7)*D4+C(8)*D5+C(9)*D6+C(10)*D7+ C(11)*D8+C(12)*D9

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.382573	0.269146	-1.421434	0.1604
C(2)	-0.078128	0.291776	-0.267768	0.7898
C(3)	0.024409	0.012400	1.968491	0.0536
C(4)	0.009977	0.037668	0.264860	0.7920
C(5)	0.019781	0.021618	0.915009	0.3638
C(6)	-0.009141	0.025593	-0.357165	0.7222
C(7)	0.017403	0.022968	0.757716	0.4516
C(8)	-0.022725	0.027913	-0.814131	0.4188
C(9)	-0.088854	0.026944	-3.297765	0.0016
C(10)	0.159090	0.042449	3.747813	0.0004
C(11)	0.178180	0.040893	4.357195	0.0001
C(12)	0.090817	0.036901	2.461081	0.0167

R-squared	0.734493	Mean dependent var	0.158825
Adjusted R-squared	0.685817	S.D. dependent var	0.076578
S.E. of regression	0.042924	Akaike info criterion	-3.307769
Sum squared resid	0.110547	Schwarz criterion	-2.928325
Log likelihood	131.0797	Hannan-Quinn criter.	-3.156711
F-statistic	15.08935	Durbin-Watson stat	0.886413
Prob(F-statistic)	0.000000		

إختبار Wald test

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	11.92808	(8, 60)	0.0000
Chi-square	95.42463	8	0.0000

Null Hypothesis: C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(5)	0.019781	0.021618
C(6)	-0.009141	0.025593
C(7)	0.017403	0.022968
C(8)	-0.022725	0.027913
C(9)	-0.088854	0.026944
C(10)	0.159090	0.042449
C(11)	0.178180	0.040893
C(12)	0.090817	0.036901

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الملحق (04): التفضيل النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على الأصول ROA

إختبار Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.815813	3	0.0780

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
ABSFVI	-0.013578	-0.042183	0.000147	0.0182
LNSIZE	-0.000734	-0.002455	0.000001	0.1116
LEV	-0.001235	0.000133	0.000001	0.2425

إختبار Cointegration Test

Kao Residual Cointegration Test
Series: ROA ABSFVI LNSIZE LEV
Date: 08/07/19 Time: 11:48
Sample: 2010 2017
Included observations: 72
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	0.642164	0.2604
Residual variance	1.42E-05	
HAC variance	1.51E-05	

تقدير نموذج Fixed Effects Model

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/07/19 Time: 11:40
Sample: 2010 2017
Periods included: 8
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 72
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.064226	0.022468	2.858590	0.0056
ABSFVI	-0.042183	0.034174	-1.234361	0.2213
LNSIZE	-0.002455	0.001097	-2.237269	0.0285
LEV	0.000133	0.004532	0.029319	0.9767

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.004631	0.4298
Idiosyncratic random	0.005334	0.5702

Weighted Statistics

R-squared	0.086955	Mean dependent var	0.005176
Adjusted R-squared	0.046674	S.D. dependent var	0.005614
S.E. of regression	0.005482	Sum squared resid	0.002043
F-statistic	2.158700	Durbin-Watson stat	0.585104
Prob(F-statistic)	0.100903		

Unweighted Statistics

R-squared	0.297584	Mean dependent var	0.013722
Sum squared resid	0.003760	Durbin-Watson stat	0.317962

إختبار Wald test

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	7.246017	(8, 60)	0.0000
Chi-square	57.96814	8	0.0000

Null Hypothesis: C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(5)	0.001432	0.002686
C(6)	-0.005687	0.003180
C(7)	0.001514	0.002854
C(8)	-0.006080	0.003469
C(9)	-0.010916	0.003348
C(10)	0.011918	0.005275
C(11)	0.003645	0.005082
C(12)	0.005378	0.004586

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الملحق (05): التفضيل النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على السهم EPS

إختبار Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.650669	3	0.1992

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
ABSFVI	-0.189270	-0.373495	0.009428	0.0578
LNSIZE	0.098478	0.084126	0.000108	0.1680
LEV	-0.047752	-0.040624	0.000083	0.4342

إختبار Cointegration Test

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: EPS ABSFVI LNSIZE LEV
Date: 08/07/19 Time: 12:34
Sample: 2010 2017
Included observations: 72
Cross-sections included: 9
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.732912	0.9584	-1.781219	0.9626
Panel rho-Statistic	2.533649	0.9944	2.306533	0.9895
Panel PP-Statistic	-7.444964	0.0000	-11.47881	0.0000
Panel ADF-Statistic	-5.068431	0.0000	-7.068435	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	3.588997	0.9998
Group PP-Statistic	-15.53371	0.0000
Group ADF-Statistic	-8.005633	0.0000

تقدير نموذج Fixed Effects Model

Dependent Variable: EPS
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/07/19 Time: 12:46
Sample: 2010 2017
Periods included: 8
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 72
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.315279	0.483933	-2.717897	0.0083
ABSFVI	-0.373495	0.598247	-0.624315	0.5345
LNSIZE	0.084126	0.023559	3.570823	0.0007
LEV	-0.040624	0.077712	-0.522756	0.6028

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.184518	0.8107
Idiosyncratic random	0.089161	0.1893

Weighted Statistics

R-squared	0.162126	Mean dependent var	0.059784
Adjusted R-squared	0.125161	S.D. dependent var	0.096476
S.E. of regression	0.090237	Sum squared resid	0.553701
F-statistic	4.385921	Durbin-Watson stat	1.045401
Prob(F-statistic)	0.007000		

Unweighted Statistics

R-squared	-0.080168	Mean dependent var	0.355010
Sum squared resid	3.075962	Durbin-Watson stat	0.188182

إختبار Wald test

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	30.60253	(8, 60)	0.0000
Chi-square	244.8202	8	0.0000

Null Hypothesis: C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(5)	0.424883	0.044905
C(6)	-0.030514	0.053162
C(7)	0.171689	0.047709
C(8)	0.015881	0.057982
C(9)	-0.153459	0.055968
C(10)	0.307802	0.088174
C(11)	0.347125	0.084943
C(12)	0.374950	0.076651

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الملحق (06): التقدير النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على الملكية ROE

الجدول (01): النموذج القياسي

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/07/19 Time: 14:44
Sample (adjusted): 2013 2017
Included observations: 45 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
ROE(-1)	1.000000
ABSFVI(-1)	-18.37309 (30.4275) [-0.60383]
LNSIZE(-1)	-1.095577 (0.22320) [-4.90859]
LEV(-1)	27.87107 (5.26911) [5.28952]

Error Correction:	D(ROE)	D(ABSFVI)	D(LNSIZE)	D(LEV)
CointEq1	-0.001180 (0.00178) [-0.66189]	0.000411 (0.00066) [0.62697]	-0.019180 (0.02162) [-0.88716]	-0.029162 (0.00551) [-5.29432]
D(ROE(-1))	-0.207840 (0.17383) [-1.19566]	-0.044724 (0.06389) [-0.70007]	-1.031353 (2.10856) [-0.48913]	0.472420 (0.53722) [0.87938]
D(ROE(-2))	-0.053947 (0.18127) [-0.29760]	0.043388 (0.06662) [0.65126]	2.229150 (2.19886) [1.01377]	-0.189099 (0.56023) [-0.33754]
D(ABSFVI(-1))	-0.289194 (0.36170) [-0.79954]	0.241218 (0.13293) [1.81459]	1.002117 (4.38749) [0.22840]	0.663451 (1.11784) [0.59351]
D(ABSFVI(-2))	0.368560 (0.32066) [1.14937]	-0.359730 (0.11785) [-3.05245]	0.328562 (3.88968) [0.08447]	-0.087536 (0.99101) [-0.08833]
D(LNSIZE(-1))	0.026330 (0.06755) [0.38977]	-0.005796 (0.02483) [-0.23346]	0.678121 (0.81941) [0.82758]	0.162389 (0.20877) [0.77784]
D(LNSIZE(-2))	-0.013908 (0.06118) [-0.22732]	-0.008857 (0.02249) [-0.39390]	0.092706 (0.74213) [0.12492]	0.096068 (0.18908) [0.50808]
D(LEV(-1))	0.046086 (0.04839) [0.95230]	-0.017270 (0.01779) [-0.97102]	0.030805 (0.58703) [0.05248]	-0.066447 (0.14956) [-0.44427]
D(LEV(-2))	-0.006206 (0.05676) [-0.10934]	-0.015841 (0.02086) [-0.75933]	0.431037 (0.68854) [0.62602]	0.137112 (0.17543) [0.78160]
R-squared	0.094356	0.416974	0.081108	0.596753
Adj. R-squared	-0.106898	0.287413	-0.123090	0.507142
Sum sq. resids	0.059599	0.008050	8.769351	0.569244
S.E. equation	0.040688	0.014954	0.493551	0.125747
F-statistic	0.468842	3.218358	0.397201	6.659412
Log likelihood	85.25025	130.2944	-27.05574	34.47521
Akaike AIC	-3.388900	-5.390864	1.602477	-1.132232
Schwarz SC	-3.027568	-5.029531	1.963810	-0.770899
Mean dependent	-0.003662	-0.000976	0.024953	0.014100
S.D. dependent	0.038674	0.017714	0.465720	0.179117

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.19E-09
Determinant resid covariance	4.85E-10
Log likelihood	227.1275
Akaike information criterion	-8.316780
Schwarz criterion	-6.710857

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الجدول (02): معنوية المعاملات الإحصائية

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 08/07/19 Time: 15:03
Sample: 2013 2017
Included observations: 45
Total system (balanced) observations 180

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.001180	0.001782	-0.661890	0.5091
C(2)	-0.207840	0.173829	-1.195659	0.2338
C(3)	-0.053947	0.181274	-0.297601	0.7664
C(4)	-0.289194	0.361703	-0.799536	0.4253
C(5)	0.368560	0.320664	1.149366	0.2523
C(6)	0.026330	0.067552	0.389774	0.6973
C(7)	-0.013908	0.061181	-0.227319	0.8205
C(8)	0.046086	0.048394	0.952305	0.3425
C(9)	-0.006206	0.056763	-0.109338	0.9131
C(10)	0.000411	0.000655	0.626969	0.5317

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الجدول (03): نتائج إختبار Wald test

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	0.923678	2	0.6301

Null Hypothesis: C(8)=C(9)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(8)	0.046086	0.048394
C(9)	-0.006206	0.056763

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	0.158215	2	0.9239

Null Hypothesis: C(6)=C(7)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(6)	0.026330	0.067552
C(7)	-0.013908	0.061181

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	1.585531	2	0.4526

Null Hypothesis: C(4)=C(5)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4)	-0.289194	0.361703
C(5)	0.368560	0.320664

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الملحق (07): التقدير النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على الأصول ROA

الجدول (01): النموذج القياسي

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/08/19 Time: 07:34
Sample (adjusted): 2013 2017
Included observations: 45 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
ROA(-1)	1.000000
ABSFVI(-1)	0.116630 (0.08209) [1.42079]
LNSIZE(-1)	-0.002674 (0.00192) [-1.39354]
LEV(-1)	0.062263 (0.01421) [4.38275]
C	-0.012197

Error Correction:	D(ROA)	D(ABSFVI)	D(LNSIZE)	D(LEV)
CointEq1	-0.147622 (0.05577) [-2.64693]	0.085775 (0.21799) [0.39347]	-6.524710 (7.05472) [-0.92487]	-8.526904 (2.00135) [-4.26058]
D(ROA(-1))	-0.081924 (0.14679) [-0.55810]	-0.457293 (0.57377) [-0.79700]	-3.613536 (18.5681) [-0.19461]	3.217276 (5.26758) [0.61077]
D(ROA(-2))	0.042359 (0.16383) [0.25855]	0.088817 (0.64039) [0.13869]	18.09578 (20.7241) [0.87318]	-4.027838 (5.87920) [-0.68510]
D(ABSFVI(-1))	-0.032952 (0.03350) [-0.98376]	0.231279 (0.13093) [1.76649]	2.050279 (4.23701) [0.48390]	1.245340 (1.20199) [1.03606]
D(ABSFVI(-2))	0.040607 (0.03159) [1.28560]	-0.382842 (0.12346) [-3.10092]	-0.216964 (3.99543) [-0.05430]	0.575661 (1.13346) [0.50788]
D(LNSIZE(-1))	-0.002486 (0.00677) [-0.36725]	-0.012163 (0.02646) [-0.45969]	0.918377 (0.85625) [1.07256]	0.368931 (0.24291) [1.51881]
D(LNSIZE(-2))	0.003442 (0.00696) [0.49433]	-0.000375 (0.02722) [-0.01377]	0.905967 (0.88085) [1.02851]	0.128260 (0.24989) [0.51327]
D(LEV(-1))	0.005346 (0.00444) [1.20282]	-0.013622 (0.01737) [-0.78415]	-0.069152 (0.56219) [-0.12300]	-0.244091 (0.15949) [-1.53048]
D(LEV(-2))	0.001968 (0.00525) [0.37521]	-0.011802 (0.02050) [-0.57560]	0.467387 (0.66355) [0.70437]	-0.016187 (0.18824) [-0.08599]
C	-0.000782 (0.00102) [-0.76709]	-0.000853 (0.00398) [-0.21400]	-0.156291 (0.12892) [-1.21227]	-0.035513 (0.03657) [-0.97099]
R-squared	0.216456	0.409521	0.105295	0.513210
Adj. R-squared	0.014974	0.257684	-0.124773	0.388035
Sum sq. resids	0.000534	0.008153	8.538527	0.687178
S.E. equation	0.003905	0.015262	0.493921	0.140120
F-statistic	1.074318	2.697102	0.457669	4.099951
Log likelihood	191.3533	130.0086	-26.45557	30.23883
Akaike AIC	-8.060147	-5.333716	1.620248	-0.899503
Schwarz SC	-7.658667	-4.932236	2.021728	-0.498023
Mean dependent	-0.000693	-0.000976	0.024953	0.014100
S.D. dependent	0.003934	0.017714	0.465720	0.179117

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.38E-11
Determinant resid covariance	5.06E-12
Log likelihood	329.7916
Akaike information criterion	-12.70185
Schwarz criterion	-10.93533

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الجدول (02): معنوية المعاملات الإحصائية

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 07:56
Sample: 2013 2017
Included observations: 45
Total system (balanced) observations 180

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.147622	0.055771	-2.646931	0.0091
C(2)	-0.081924	0.146790	-0.558099	0.5777
C(3)	0.042359	0.163834	0.258550	0.7964
C(4)	-0.032952	0.033496	-0.983757	0.3269
C(5)	0.040607	0.031586	1.285596	0.2007
C(6)	-0.002486	0.006769	-0.367252	0.7140
C(7)	0.003442	0.006964	0.494332	0.6218
C(8)	0.005346	0.004444	1.202818	0.2311
C(9)	0.001968	0.005246	0.375205	0.7081
C(10)	-0.000782	0.001019	-0.767090	0.4443

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الجدول (03): نتائج إختبار Wald test

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	1.687570	2	0.4301

Null Hypothesis: C(8)=C(9)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(8)	0.005346	0.004444
C(9)	0.001968	0.005246

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	0.292740	2	0.8638

Null Hypothesis: C(6)=C(7)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(6)	-0.002486	0.006769
C(7)	0.003442	0.006964

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	2.124929	2	0.3456

Null Hypothesis: C(4)=C(5)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4)	-0.032952	0.033496
C(5)	0.040607	0.031586

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الملحق (08): التقدير النموذجي بإستخدام مؤشر العائد على السهم EPS

الجدول (01): النموذج القياسي

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/08/19 Time: 08:40
Sample (adjusted): 2013 2017
Included observations: 45 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
EPS(-1)	1.000000
ABSFVI(-1)	6.558546 (3.24262) [2.02261]
LNSIZE(-1)	-0.214510 (0.07276) [-2.94821]
LEV(-1)	3.251528 (0.55652) [5.84259]
C	1.343079 (1.51018) [0.88935]

Error Correction:	D(EPS)	D(ABSFVI)	D(LNSIZE)	D(LEV)
CointEq1	-0.043335 (0.03451) [-1.25579]	-0.000740 (0.00552) [-0.13400]	-0.196136 (0.17892) [-1.09623]	-0.247508 (0.04591) [-5.39124]
D(EPS(-1))	-0.436420 (0.15731) [-2.77420]	-0.014012 (0.02518) [-0.55640]	-0.193091 (0.81564) [-0.23674]	0.075242 (0.20929) [0.35952]
D(EPS(-2))	-0.083713 (0.17217) [-0.48623]	-0.004406 (0.02756) [-0.15986]	0.713122 (0.89264) [0.79889]	-0.206691 (0.22905) [-0.90240]
D(ABSFVI(-1))	-0.455372 (0.81658) [-0.55766]	0.221380 (0.13072) [1.69357]	1.569280 (4.23377) [0.37066]	1.361735 (1.08636) [1.25348]
D(ABSFVI(-2))	0.936149 (0.78234) [1.19661]	-0.356490 (0.12524) [-2.84652]	1.337604 (4.05623) [0.32977]	0.849034 (1.04081) [0.81575]
D(LNSIZE(-1))	0.181001 (0.15488) [1.16864]	-0.010919 (0.02479) [-0.44038]	0.635149 (0.80303) [0.79094]	0.227399 (0.20605) [1.10360]
D(LNSIZE(-2))	0.048612 (0.14790) [0.32867]	0.000478 (0.02368) [0.02018]	0.208916 (0.76684) [0.27244]	0.201382 (0.19677) [1.02345]
D(LEV(-1))	0.090066 (0.11043) [0.81557]	-0.011993 (0.01768) [-0.67842]	0.056219 (0.57258) [0.09819]	-0.129447 (0.14692) [-0.88107]
D(LEV(-2))	0.018903 (0.13093) [0.14437]	-0.009181 (0.02096) [-0.43801]	0.437092 (0.67886) [0.64386]	0.132221 (0.17419) [0.75906]
R-squared	0.229715	0.398519	0.087130	0.593671
Adj. R-squared	0.058540	0.264857	-0.115730	0.503375
Sum sq. resids	0.324081	0.008305	8.711876	0.573595
S.E. equation	0.094880	0.015188	0.491931	0.126227
F-statistic	1.341991	2.981537	0.429510	6.574763
Log likelihood	47.14982	129.5933	-26.90779	34.30389
Akaike AIC	-1.695547	-5.359700	1.595902	-1.124617
Schwarz SC	-1.334215	-4.998368	1.957234	-0.763285
Mean dependent	0.006813	-0.000976	0.024953	0.014100
S.D. dependent	0.097786	0.017714	0.465720	0.179117

Determinant resid covariance (dof adj.)	6.51E-09
Determinant resid covariance	2.67E-09
Log likelihood	188.8089
Akaike information criterion	-6.569284
Schwarz criterion	-4.923214

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الجدول (02): معنوية المعاملات الإحصائية

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 09:09
Sample: 2013 2017
Included observations: 45
Total system (balanced) observations 180

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.043335	0.034508	-1.255791	0.2112
C(2)	-0.436420	0.157314	-2.774197	0.0063
C(3)	-0.083713	0.172166	-0.486232	0.6275
C(4)	-0.455372	0.816578	-0.557659	0.5779
C(5)	0.936149	0.782336	1.196607	0.2334
C(6)	0.181001	0.154882	1.168639	0.2445
C(7)	0.048612	0.147903	0.328674	0.7429
C(8)	0.090066	0.110434	0.815565	0.4161
C(9)	0.018903	0.130933	0.144371	0.8854

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الجدول (03): نتائج إختبار Wald test

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	0.688763	2	0.7087

Null Hypothesis: C(8)=C(9)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(8)	0.090066	0.110434
C(9)	0.018903	0.130933

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	3.689120	2	0.1581

Null Hypothesis: C(6)=C(7)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(6)	0.181001	0.154882
C(7)	0.048612	0.147903

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	1.504929	2	0.4712

Null Hypothesis: C(4)=C(5)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4)	-0.455372	0.816578
C(5)	0.936149	0.782336

المصدر: بناءاً على مخرجات Eviews.7.

الملحق 09 : حسابات حقوق الملكية في عينة الدراسة

البنك	السنة	رأس مال الشركة	الإحتياطات	فارق التقييم	فارق إعداة التقييم	نتيجة السنة المالية الصافية
BEA	2010	24 500 000	81 746 029	95 661	12 456 077	19 166 656
	2011	76 000 000	45 814 685	-25 325	12 456 077	30 260 305
	2012	76 000 000	64 574 991	-1 835	12 456 077	35 557 303
	2013	100 000 000	56 132 294	-43 416	12 456 077	20 931 943
	2014	100 000 000	62 064 237	9 889 283	12 456 077	29 807 653
	2015	100 000 000	76 871 890	12 414 124	12 456 077	33 418 665
	2016	150 000 000	43 790 555	14 290 439	12 456 077	34 752 413
	2017	150 000 000	68 362 968	12 738 887	12 456 077	57 365 644
BNA	2010	41 600 000	24 839 732	0	14 122 289	32 599 909
	2011	41 600 000	65 647 403	227 772	14 122 289	34 819 139
	2012	41 600 000	86 804 864	944 728	14 122 289	27 180 499
	2013	41 600 000	98 985 363	11 807 602	14 122 289	30 238 400
	2014	41 600 000	106 245 349	2 562 137	14 122 289	29 784 457
	2015	41 600 000	131 029 808	2 458 804	14 122 289	29 537 515
	2016	41 600 000	155 567 323	-6 155 252	14 122 289	31 419 896
	2017	41 600 000	178 987 219	-5 169 755	14 122 289	29 996 747
BADR	2010	33 000 000	1 274 306	1 185 009	8 336 333	10 855 760
	2011	33 000 000	1 274 306	537 677	8 336 333	10 122 790
	2012	33 000 000	2 446 435	1 676 333	8 336 333	5 638 161
	2013	33 000 000	5 475 054	1 238 604	8 336 333	5 155 135
	2014	33 000 000	8 130 189	-404 344	8 336 333	6 124 670
	2015	33 000 000	14 254 858	625 405	8 336 333	5 681 551
	2016	54 000 000	15 302 682	746 838	8 336 333	9 760 526
	2017	54 000 000	24 882 000	2 285 709	8 336 333	6 753 536
CPA	2010	48 000 000	9 513 742	117 865	15 920 734	12 887 985
	2011	48 000 000	19 901 727	164 860	15 920 734	13 255 754
	2012	48 000 000	26 783 076	78 541	15 920 734	15 441 524
	2013	48 000 000	31 521 445	54 500	15 920 734	16 703 380
	2014	48 000 000	43 927 980	381 808	15 920 734	19 503 112
	2015	48 000 000	57 431 092	441 935	15 920 734	28 828 117
	2016	48 000 000	78 259 209	-39 908	15 920 734	26 303 586
	2017	48 000 000	96 562 795	-424 007	15 920 734	32 937 968
BDL	2010	15 800 000	3 957 687	0	8 439 393	715 667
	2011	15 800 000	4 537 354	-83	8 404 503	1 892 076
	2012	15 800 000	3 406 012	-371	8 369 613	2 068 303
	2013	15 800 000	5 474 315	0	8 334 723	2 195 924
	2014	15 800 000	7 270 239	-697	8 299 833	1 779 000
	2015	36 800 000	9 049 455	-1 047 911	8 264 941	6 989 543
	2016	36 800 000	14 038 998	-133 216	8 230 051	16 751 026
	2017	36 800 000	31 149 457	-1 714 846	8 184 542	13 801 710
CNEP	2010	14 000 000	8 885 292	0	18 480 465	1 044 905

1 312 954	18 480 465	0	8 040 387	14 000 000	2011	
1 382 448	18 480 465	0	10 362 829	14 000 000	2012	
256 583	18 480 465	0	10 087 816	14 000 000	2013	
2 419 193	18 480 465	1 465 500	11 129 057	14 000 000	2014	
5 630 895	18 480 465	-921 543	11 129 057	46 000 000	2015	
4 520 110	18 480 465	0	11 129 057	46 000 000	2016	
5 237 904	18 480 465	0	11 129 057	46 000 000	2017	
2 031 054	0	0	166 795	10 000 000	2010	**GULF BANK**
2 591 296	0	0	268 348	10 000 000	2011	
3 999 080	0	0	397 913	10 000 000	2012	
5 035 072	0	0	597 867	10 000 000	2013	
4 010 423	0	0	849 620	10 000 000	2014	
3 628 435	0	0	1 000 000	10 000 000	2015	
2 631 793	0	0	1 000 000	10 000 000	2016	
3 637 975	0	0	1 000 000	10 000 000	2017	
4 033 008	0	0	494 155	10 000 000	2010	**B N P PARIBAS**
4 972 059	0	0	695 806	10 000 000	2011	
4 565 756	0	-301	944 409	10 000 000	2012	
3 825 349	0	1 485	1 000 000	10 000 000	2013	
4 336 739	0	15 499	1 000 000	10 000 000	2014	
3 723 465	0	-18 131	1 000 000	10 000 000	2015	
3 653 962	0	-23 555	1 000 000	10 000 000	2016	
2 301 448	0	27 684	1 000 000	10 000 000	2017	
3 422 827	0	0	3 353 623	10 000 000	2010	**SOCIETE GENERALE**
4 355 723	0	0	4 931 450	10 000 000	2011	
5 169 254	0	0	7 505 255	10 000 000	2012	
4 020 080	0	0	9 374 509	10 000 000	2013	
5 137 029	0	0	12 220 466	10 000 000	2014	
4 416 399	7 055	0	17 925 257	10 000 000	2015	
5 596 279	-186 470	0	17 681 178	10 000 000	2016	
5 258 872	-244 264	0	19 919 690	10 000 000	2017	

الملحق 10 : قيم متغيرات الدراسة القياسية

بنك الجزائر الخارجي								
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
absFVI	0,0113	0,0070	0,0065	0,0015	0,0095	0,0225	0,0038	0,0264
lnsize	21,5852	21,6928	21,5575	21,4706	21,6736	21,6799	21,6687	21,8618
LEV	0,9023	0,8788	0,8792	0,8740	0,8830	0,8765	0,8559	0,8542
ROA	0,0081	0,0115	0,0154	0,0099	0,0115	0,0128	0,0135	0,0184
ROE	0,1389	0,1839	0,1885	0,1105	0,1391	0,1421	0,1361	0,1906
EPS	0,2522	0,3982	0,4679	0,2093	0,2981	0,3342	0,2317	0,3824
البنك الوطني الجزائري								
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
absFVI	0,0362	0,0024	0,0033	0,0095	0,0089	0,0012	0,0149	0,0079
lnsize	21,0751	21,2777	21,4460	21,5049	21,6867	21,7236	21,7683	21,7609
LEV	0,7206	0,7621	0,8471	0,8475	0,8497	0,8429	0,8366	0,8201
ROA	0,0229	0,0200	0,0132	0,0138	0,0114	0,0109	0,0111	0,0106
ROE	0,2881	0,2226	0,1593	0,1537	0,1533	0,1350	0,1328	0,1156
EPS	0,7837	0,8370	0,6534	0,7269	0,7160	0,7100	0,7553	0,7211
بنك الفلاحة والتنمية الريفية								
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
absFVI	0,0178	0,0158	0,0789	0,1241	0,0939	0,0233	0,0148	0,0004
lnsize	20,5142	20,6413	20,7077	20,8379	21,0425	20,9907	20,9649	21,0218
LEV	0,9263	0,9170	0,9077	0,9183	0,9290	0,9252	0,8855	0,8700
ROA	0,0134	0,0110	0,0057	0,0046	0,0045	0,0043	0,0077	0,0050
ROE	0,1986	0,1900	0,1103	0,0969	0,1110	0,0918	0,1107	0,0702
EPS	0,3290	0,3068	0,1709	0,1562	0,1856	0,1722	0,1808	0,1251
القرض الشعبي الجزائري								
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
absFVI	0,0049	0,0032	0,0075	0,0034	0,0000	0,0024	0,0078	0,0076
lnsize	20,5184	20,7136	20,8648	21,0325	21,1367	21,2409	21,2577	21,3769
LEV	0,8763	0,8874	0,8892	0,9068	0,8999	0,8904	0,8790	0,8716
ROA	0,0158	0,0134	0,0134	0,0123	0,0129	0,0172	0,0154	0,0171
ROE	0,1491	0,1363	0,1454	0,1489	0,1527	0,1914	0,1562	0,1707
EPS	0,2685	0,2762	0,3217	0,3480	0,4063	0,6006	0,5480	0,6862
بنك التنمية المحلية								
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
absFVI	0,0073	0,0066	0,0070	0,0071	0,0073	0,0091	0,0074	0,0081
lnsize	19,7364	19,8863	19,9282	20,1565	20,3755	20,5103	20,5571	20,6204
LEV	0,9106	0,8944	0,9039	0,9867	0,8782	0,8864	0,8636	0,8603
ROA	0,0019	0,0044	0,0046	0,0039	0,0025	0,0086	0,0198	0,0153
ROE	0,0248	0,0618	0,0698	0,0690	0,0537	0,1164	0,2213	0,1564
EPS	0,0453	0,1198	0,1309	0,1446	0,1126	0,1899	0,4552	0,3750
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط								
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
absFVI	0,1017	0,0095	0,0212	0,0753	0,0474	0,0302	0,0302	0,0371

lnsize	20,6206	20,7244	20,8169	20,8819	20,9515	21,0120	21,0841	21,1423
LEV	0,9298	0,1137	0,1118	0,5917	0,9366	0,9102	0,8521	0,8194
ROA	0,0012	0,0013	0,0013	0,0002	0,0019	0,0042	0,0032	0,0034
ROE	0,0246	0,0314	0,0313	0,0060	0,0509	0,0701	0,0564	0,0648
EPS	0,0746	0,0938	0,0987	0,0183	0,1728	0,1224	0,0983	0,1139
بنك الخليج								
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
absFVI	0,0012	0,0016	0,0016	0,0003	0,0025	0,0034	0,0027	0,0031
lnsize	17,8640	18,1358	18,4717	18,7497	18,9906	18,9938	19,0593	19,3640
LEV	0,7557	0,7856	0,7760	0,8054	0,8220	0,8218	0,8264	0,8540
ROA	0,0354	0,0345	0,0380	0,0362	0,0227	0,0205	0,0139	0,0142
ROE	0,1665	0,2015	0,2778	0,3221	0,2699	0,2480	0,1931	0,2485
EPS	0,2031	0,2591	0,3999	0,5035	0,4010	0,3628	0,2632	0,3638
بي ان بي باريباس								
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
absFVI	0,0081	0,0097	0,0133	0,0154	0,0129	0,0118	0,0092	0,0118
lnsize	18,9325	18,9714	19,1490	19,2703	19,3540	19,3473	19,3326	19,3600
LEV	0,8736	0,8537	0,8671	0,8766	0,8825	0,8661	0,8555	0,8472
ROA	0,0242	0,0287	0,0220	0,0164	0,0171	0,0147	0,0147	0,0090
ROE	0,2776	0,3173	0,2944	0,2580	0,2825	0,2532	0,2498	0,1727
EPS	0,4033	0,4972	0,4566	0,3825	0,4337	0,3723	0,3654	0,2301
سوسيتي جينرال								
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
absFVI	0,0155	0,0175	0,0159	0,0138	0,0149	0,0133	0,0131	0,0089
lnsize	18,8795	18,9338	19,1262	19,2209	19,3100	19,3319	19,5097	19,6829
LEV	0,7638	0,8145	0,8095	0,8358	0,8196	0,8027	0,0951	0,8292
ROA	0,0216	0,0261	0,0255	0,0181	0,0211	0,0178	0,0188	0,0149
ROE	0,2040	0,2258	0,2280	0,1718	0,1878	0,1365	0,1691	0,1505
EPS	0,3423	0,4356	0,5169	0,4020	0,5137	0,4416	0,5596	0,5259

الملحق 11 : ديون عينة الدراسة

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	البنك المركزي	0	0	0	0	0	0	55 161 600	0
	الديون على الهيئات المالية	1 680 836	15 481 108	15 604 849	1 135 406	1 953 504	1 655 980	20 728 868	2 268 682
	الديون على الزبائن	2 016 478 427	2 182 602 958	1 846 239 125	1 679 475 901	2 095 068 384	2 074 079 456	1 992 943 041	2 507 092 282
	ديون ممثلة بسند	40 930 451	38 759 654	40 506 183	41 838 931	42 418 434	43 629 430	38 033 422	35 521 771
bea	خصوم أخرى	10 060 642	12 923 926	55 211 153	55 743 696	77 179 878	94 751 560	28 835 611	54 708 802
	الديون المرتبطة	67 276 520	67 276 520	67 276 520	67 276 520	67 276 520	67 276 520	67 276 520	67 276 520
	المجموع	2 136 426 876	2 317 044 166	2 024 837 830	1 845 470 454	2 283 896 720	2 281 392 946	2 202 979 062	2 666 868 057
	البنك المركزي	0	0	0	0	0	0	340 355 168	0
	الديون على الهيئات المالية	209 560 461	48 006 753	110 841 942	33 893 136	162 789 197	419 633 547	195 741 959	158 992 098
	الديون على الزبائن	738 292 584	970 673 130	1 325 198 500	1 498 338 492	1 742 545 916	1 732 218 308	1 673 844 881	1 834 455 739
bna	ديون ممثلة بسند	19 237 930	16 506 818	16 266 146	17 347 239	18 698 362	19 020 482	14 245 846	16 428 533
	خصوم أخرى	43 414 989	277 474 800	278 753 158	288 362 078	288 693 599	107 120 613	140 671 583	110 962 924
	الديون المرتبطة	14 000 000	14 000 000	14 000 000	14 000 000	14 000 000	14 000 000	14 000 000	194 000 000
	المجموع	1 024 505 964	1 326 661 501	1 745 059 746	1 851 940 945	2 226 727 074	2 291 992 950	2 378 859 437	2 314 839 294
	البنك المركزي	0	0	0	0	0	0	0	0
badr	الديون على الهيئات المالية	17 829 529	19 185 206	27 650 351	33 057 905	30 886 074	29 297 380	23 645 050	18 216 615
	الديون على الزبائن	679 201 385	788 104 122	838 618 941	973 371 766	1 222 023 941	1 148 994 624	1 076 035 492	1 127 152 463
	ديون ممثلة بسند	14 191 945	13 964 260	13 057 057	12 506 048	13 311 123	14 442 713	11 548 711	11 081 266
	خصوم أخرى	22 354 653	7 153 565	6 704 905	3 516 886	2 871 561	3 774 465	1 531 367	1 531 367
	الديون المرتبطة	17 919 319	16 434 816	7 683 770	7 358 640	9 257 103	12 344 655	14 760 687	14 760 687
	المجموع	751 496 831	844 841 969	893 715 024	1 029 811 245	1 278 349 802	1 208 853 837	1 127 521 307	1 172 742 398
	البنك المركزي	0	0	0		0	0	0	0
cpa	الديون على الهيئات المالية	74 513 011	119 370 915	136 322 582		166 401 287	118 543 813	230 925 166	289 508 589
	الديون على الزبائن	572 798 334	689 375 969	822 243 089		1 147 538 269	1 319 093 582	1 214 746 528	1 331 052 441
	ديون ممثلة بسند	41 086 155	37 761 384	35 909 558		36 602 944	42 172 007	37 721 760	38 714 058
	خصوم أخرى	25 569 049	32 303 010	29 908 787		10 161 780	14 399 062	16 699 270	16 384 128
	الديون المرتبطة	0	0	0		0	0	0	0
	المجموع	713 966 549	878 811 278	1 024 384 016	1 235 403 790	1 360 704 280	1 494 208 464	1 500 092 724	1 675 659 216
bdl	البنك المركزي	5 544 373	661 229	940 628			0	0	0
	الديون على الهيئات المالية	1 845 856	1 529 924	9 912 487			21 644 803	1 786 497	45 430 005
	الديون على الزبائن	243 532 561	284 708 202	294 355 120			638 939 006	684 915 563	709 573 420
	ديون ممثلة بسند	11 895 761	6 867 098	6 279 857			9 212 883	7 737 441	6 442 145
	خصوم أخرى	71 191 969	88 114 443	91 247 374			38 195 706	28 531 994	6 406 181
	الديون المرتبطة	5 400 000	5 400 000	5 400 000			8 400 000	8 400 000	8 400 000
	المجموع	339 410 520	387 280 896	408 135 466	559 807 088	620 254 164	716 392 398	731 371 495	776 251 751
	البنك المركزي	0	0	0	0	0	0	0	0
cnep	الديون على الهيئات المالية	4 045 979	4 314 921	3 249 716		3 443 226	3 364 123		
	الديون على الزبائن	819 428 895	91 803 832	101 288 718		1 158 645 720	1 198 873 480		
	ديون ممثلة بسند	12 220	12 209	12 202		12 202	12 202		
10998380	خصوم أخرى	10 998 380	13 141 597	13 632 699		10 086 368	8 041 761		
	الديون المرتبطة	4 600 000	4 600 000	4 600 000		4 600 000	4 600 000		
	المجموع	839 085 474	113 872 559	122 783 335	693484090	1 176 787 516	1 214 891 566	1 222 325 987	1 245 945 618
GULF BANK	البنك المركزي					0	0	0	0
	الديون على الهيئات المالية	334 822	235 136	135 816	32 024	2 170	0	0	0
	الديون على الزبائن	32 617 304	43 726 586	65 459 325	91 645 524	122 863 971	125 339 056	136 255 900	199 946 357
	ديون ممثلة بسند	5 568 839	6 263 544	10 304 827	12 793 331	12 955 879	11 947 410	11 574 456	10 549 836
	خصوم أخرى	4 784 687	8 864 210	5 766 180	7 450 637	9 529 897	8 486 515	8 675 252	8 869 385
	الديون المرتبطة	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	43 305 652	59 089 476	81 666 148	111 921 516	145 351 917	145 772 981	156 505 608	219 365 578
	البنك المركزي	0	0	0	0	0	0	0	0
B N P PARIBAS	الديون على الهيئات المالية	1 116 798	1 893 255	1 090 214	3 681 823	4 566 887	4 280 218	4 319 491	4 806 504
	الديون على الزبائن	119 522 385	130 429 669	154 654 487	188 452 271	201 370 801	192 778 690	197 919 388	200 809 848
	ديون ممثلة بسند	2 131 821	1 102 725	684 445	306 029	186 070	6 170	61 702	61 702
	خصوم أخرى	22 965 592	14 661 146	23 210 636	12 560 976	18 279 788	21 712 179	10 644 193	11 046 337
	الديون المرتبطة	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	145 736 596	148 086 795	179 639 782	205 001 099	224 403 546	218 777 257	212 944 774	216 724 391
	البنك المركزي	0	0	0	0	0	0	0	0
SOCIETE GENERALE	الديون على الهيئات المالية	306 491	220 957	132 101	40 803	41 283	3 774	49 742	13 055 403
	الديون على الزبائن	109 299 451	123 816 897	153 408 358	175 898 919	194 360 367	194 960 964	23 906 525	275 543 611
	ديون ممثلة بسند	8 317 997	8 111 659	7 821 607	6 237 234	3 636 413	3 356 368	2 910 148	2 892 981
	خصوم أخرى	2 921 555	3 914 878	2 549 461	3 878 173	1 390 367	1 330 819	1 384 016	1 481 127
	الديون المرتبطة	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	120 845 494	136 064 391	163 911 527	186 055 129	199 428 430	199 651 925	28 250 431	292 973 122

الملحق 12 : أرباح وخسائر العينة من تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

	البنود	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
BEA	GPIFFT	212667	35120	267924	43908	245175	725351	12535	1393501	2936181
	GPIFDV	0	(74057)	(35850)	(13879)	(10039)	20795	98184	109569	94723
	GPAIF	4311	251840	551	447	47504	4176	21577	9869	340275
	المجموع	216978	212903	232625	30476	282640	750322	132296	1512939	3371179
BNA	GPIFFT	0	(8734)	(64)	19	19	22	35	14	(8689)
	GPIFDV	1179846	92183	88954	286386	265133	35661	468732	236245	2653140
	GPAIF	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	1179846	83449	88890	286405	265152	35683	468767	236259	2644451
BADR	GPIFFT	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	GPIFDV	164449	146156	444955	632115	575156	108208	120719	2496	2194254
	GPAIF	28846	13493	14	7757	0	24453	23899	0	98462
	المجموع	193295	159649	444969	639872	575156	132661	144618	2496	2292716
BDL	GPIFFT	0	0	0	0	0	0	0	679	679
	GPIFDV	0	0	0	0	0	0	58	26712	26770
	GPAIF	34124	40119	(1270)	17864	13522	15856	10255	17548	148018
	المجموع	34124	40119	(1270)	17864	13522	15856	10313	44939	175467
CPA	GPIFFT	44853	41183	121246)(	44004	43224	54497	218995	238398	563908
	GPIFDV	5590	0	(2690)	1968	(42886)	(11730)	14660)(	(16493)	(80901)
	GPAIF	12672	911	8811	10146	40	27669	1220	29399	90868
	المجموع	63115	42094	115125)(	56118	378	70436	205555	251304	573875
CNEP	GPIFFT	891	1325	2746	1723	2010	1184	1896	1660	13435
	GPIFDV	81585	11030	19987	8311	99273	146503	118879	168306	653874
	GPAIF	23807	112	6553	9287	13273	22105	15894	24159	115189
	المجموع	106283	12467	29286	19321	114556	169792	136669	194125	782499
GULF BANK	GPIFFT	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	GPIFDV	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	GPAIF	0	0	0	0	0	9413	5833	5929	21175
	المجموع	0	0	0	0	0	9413	5833	5929	21175
PARIBAS	GPIFFT	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	GPIFDV	3344	955	6141	0	22031	170285	220330	204085	627171
	GPAIF	1104	1475	1324	1826	841	233	836	553	8192
	المجموع	4448	2430	7465	1826	22872	170518	221166	204637	635362
S GENERALE	GPIFFT	0	0	0	0	0	0	2586	25045	27631
	GPIFDV	0	0	0	0	0	0	0	28	28
	GPAIF	0	0	0	0	12366	0	0	0	12366
	المجموع	0	0	0	0	12366	0	2586	25073	40025

الفهـــــرس

الإهداء..... II
الشكر والعرفان..... III
ملخص الدراسة..... V
قائمة المحتويات..... 203
قائمة الجداول..... X
قائمة الأشكال البيانية..... 203
قائمة الملاحق..... XV
مقدمة..... أ

الفصل الأول : الإطار النظري لمحاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري

تمهيد..... 02
المبحث الأول: ماهية القياس والإفصاح في القطاع البنكي الجزائري..... 03
المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي في القطاع البنكي 03
الفرع الأول: مفهوم القياس المحاسبي..... 03
الفرع الثاني: القياس المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري 08
المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي في القطاع البنكي 10
الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي..... 10
الفرع الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية في القطاع البنكي الجزائري..... 11
المبحث الثاني: ماهية محاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري..... 21
المطلب الأول: محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية..... 21
الفرع الأول: ماهية الأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية 21
الفرع الثاني: تصنيف وقياس الأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية .. 29
الفرع الثالث: مفهوم الأدوات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي..... 36
الفرع الرابع : محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خارج قطاع البنوك..... 37
المطلب الثاني: محاسبة الأدوات المالية في القطاع البنكي الجزائري..... 39

الفرع الأول: تصنيف الأصول والخصوم المالية في القطاع البنكي..... 39
الفرع الثاني: إعادة تصنيف الأصول المالية في القطاع البنكي..... 40
الفرع الثالث: قياس الأدوات المالية في القطاع البنكي..... 41
الفرع الرابع: الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية في القطاع البنكي.... 42
الفرع الخامس: مقارنة محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي مع معايير المحاسبة الدولية..... 43
خلاصة الفصل..... 48

الفصل الثـاني: الدراسة التحليلية للدراسات السابقة

تمهيد 50
المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة..... 51
المطلب الأول: الدراسات العربية..... 51
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية..... 65
المبحث الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة..... 75
المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف..... 75
المطلب الثاني: مايميز هذه الدراسة..... 81
خلاصة الفصل..... 82

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لأثر تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عوائد البنوك

تمهيد..... 85
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة..... 86
المطلب الأول: العينة، البيانات ومصادرها 86
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة 86
الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات..... 86
الفرع الثالث: البرامج المعلوماتية المستخدمة في الدراسة..... 88
المطلب الثاني: تطوير إشكاليات وفرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية 89
الفرع الأول: نموذج الدراسة 89
الفرع الثاني: تقدير النموذج الخطي العام 90
الفرع الثالث: نماذج التقدير..... 91

المبحث الثاني: النتائج ومناقشتها..... 94
المطلب الأول: نتائج متغيرات الدراسة..... 94
الفرع الأول: الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي..... 94
الفرع الثاني: عوائد البنوك 106
المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية 117
الفرع الأول: دراسة إختبارات التفضيل النموذجي 118
الفرع الثاني: حالة تقدير النماذج القياسية..... 123
المطلب الثالث: النتائج والإجابة على الفرضيات 131
الفرع الأول : باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية..... 131
الفرع الثاني : باستخدام مؤشر العائد على الأصول..... 135
الفرع الثالث : باستخدام مؤشر العائد على السهم..... 140
الفرع الرابع : الإجابة على الفرضيات..... 144
خلاصة الفصل..... 146
الخـاتمة..... 148
قائمـة المصادر والمراجع..... 155
الملاحــق..... 169
الفهرس..... 203